## الفصل الثالث

# متغيرات إستراتيجية إيران تجاه دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية بعد الاحتلال الأمريكي للعراق عام 2003

**توطئة:**

إن الطبيعة الجغرافية لمنطقة الخليج العربي، قد أضفت على العامل الإستراتيجي أهمية كبيرة، كونها قاعدة لنتاج جيولوجي حيوي هو النفط، جعل منها منطقة متميزة عن كل مناطق العالم بالميزة الإستراتيجية والاقتصادية والجيوبولتيكية، إذ تحولت خصائص البيئة الجغرافية ومكوناتها إلى عنصر جوهري لبناء العلاقات الدولية، خاصةً عندما ترتبط مسائل الحرب والسلم بحقائق فرضتها الجغرافية وتشكلت على ضوئها السياسة الدولية.

إن الاعتبارات الاقتصادية والسياسية حولت منطقة الخليج العربي إلى بقعة حيوية من منظور إيراني وأمريكي وكذلك أوروبي على حد سواء، وقد ترجمتها الحقائق التاريخية السياسية والاقتصادية للميراث الاستعماري الذي ارتبط بهذا الإقليم الإستراتيجي مع أول نفوذ استعماري في المنطقة العربية ضمن نمط من العلاقات التجارية والنفطية.

إن الاكتشافات المستمرة والمتعاقبة للنفط مع بداية القرن الماضي أعطت منطقة الخليج العربي أبعاداً سياسية واقتصادية وأمنية، كما أن اعتماد الاقتصاد الغربي والأمريكي خاصةً على الطاقة الواردة من منطقة الخليج العربي قد ولد هو الآخر صراعاً محموماً إقليمياً ودولياً وسيستمر هذا الصراع إلى آخر قطرة من النفط أو الغاز الطبيعي التي تنبثق من هذه الأرض المعطاة.



obeikandl.com

لقد شكل انتصار الثورة الإسلامية في إيران عام 1979 وإقامة الدولة الإسلامية فيها نقطة انطلاق وصعود للتيار الإسلامي الأصولي، إذ دعت الجمهورية الإسلامية الإيرانية إلى إسلام عالمي مشحون بشحنة سياسية عالية للتأثير في شيعة الخليج العربي وتحريضهم على الثورة، وإسقاط الأنظمة القائمة بهدف الوصول إلى مستوى سياسي واجتماعي أفضل لكونها السند الذي يساعدهم على مقاومة حالة التهميش التي يعيشونها. وسيتم تتبع هذا الفصل بثلاث مباحث يتناول الأول إستراتيجية إيران السياسية تجاه دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية في حين يتطرق الثاني إلى الإستراتيجية الاقتصادية أما المبحث الثالث فيتناول الإستراتيجية العسكرية.

obeikandl.com

## المبحث الأول

# إستراتيجية إيران السياسية تجاه دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية

### أولاً: موقع إيران وأهميتها الإستراتيجية

تقع إيران(*) في شرق الوطن العربي على طريق الحرير وهي ملتقى لتبادل السلع والبضائع بين شرق القارة الآسيوية وغربها وبين شمال المشرق العربي والجوار الجغرافي ومركز دول آسيا الوسطى وما وراء القوقاز، وتزيد مساحتها عن مليون ونصف المليون كيلومتر مربع (1,648,000 كلم$^2$) وعدد سكانها يصل نحو سبعين مليوناً غالبيتهم العظمى من العناصر الشابة وتعد من الدول الكبرى المصدرة للنفط واحتياط الغاز فيها هو الثاني في العالم بعد روسيا الاتحادية[1].

تطل إيران من الجنوب على الخليج العربي الذي يتم من خلاله تصدير النفط وعبور ناقلاته إلى دول العالم كافة المعنية بمستقبل هذا النفط ومن الشمال على بحر قزوين الغني هو الآخر بالنفط والغاز، وبسبب هذا الموقع وتلك الثروات والقدرات البشرية والعسكرية لا يمكن تجاوز إيران في أي مشروع إقليمي أمني وسياسي أو اقتصادي، لأن بمقدورها أن تعرقل على الأقل ما لا تشعر معه بالاطمئنان أو ما ينذرها بالتهميش والاستبعاد، فالاضطراب الذي شهدته على سبيل المثال منطقة الخليج العربي ودولها في الثمانينات من القرن الماضي كان من أهم أسبابه المحاولات الأمريكية لتطويق الدور الإقليمي الإيراني في أثناء الحرب العراقية – الإيرانية ورد الفعل الإيراني السياسي والأمني عليه[2].

---

(*) خارطة رقم (5) موقع إيران بالنسبة إلى دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية.

(1) طلال عتريسي، الجمهورية الصعبة، إيران في تحولاتها الداخلية وسياساتها الإقليمية (بيروت، دار الساقي، ط1، 2006)، ص19.

(2) المصدر نفسه، ص19.



obeikandi.com

إن أهمية إيران الإستراتيجية ترتبط بتاريخها الحديث، فعلى أثر ثورة شباط 1979 أصبحت إيران جمهورية إسلامية، هذا الحدث أثار قلقاً شديداً في العالم لاسيما في البلدان الغربية، نظراً لتصميم الجمهورية الإسلامية المعلن على تصدير الثورة إلى منطقة الخليج العربي مما كان يهدد باضطراب منطقة أساسية بالنسبة إلى حاجات الاقتصاد العالمي النفطية، فضلاً عن هذا البعد الإستراتيجي جرى النظر إلى الثورة الإسلامية في العالم برمته كأنها حدث مؤثر على عودة الدين والظلامية في العالم الإسلامي[1].

وإيران إلى جانب موقعها وثرواتها هي الدولة الوحيدة في منطقة المشرق العربي والجوار الجغرافي التي تبدّل نظامها تبدلاً جذرياً عام 1979، وانتقل من نظام شاهنشاهي (ملك الملوك) إلى نظام إسلامي، ومنذ ذلك الوقت أصبحت سياسات إيران الداخلية والخارجية موضع ترقب واهتمام الشعبين العربي والإسلامي والحكومات في دول العالم كافة بسبب ثلاثة متغيرات إستراتيجية لم يعرضها النظام الإيراني السابق وربما لم تجتمع في أي نظام آخر في المنطقة نفسها وهي[2]:

**أولاً:** تأسيس نظام إسلامي جاءت به ثورة شعبية، وقدم نفسه كنموذج خاص يختلف عن باقي نماذج الحكم الإسلامية أو الشرقية والغربية.

**ثانياً:** موقف النظام الجديد من الكيان الصهيوني "الغدة السرطانية" التي يجب إزالتها والتي لا يجوز الاعتراف بوجودها.

**ثالثاً:** موقف النظام من الولايات المتحدة والقطيعة معها والتحريض المباشر ضد سياستها وفي الوقت الذي يعد فيه النفط المصدر الأساسي للطاقة والمادة الخام الأولية الأكثر أهمية للصناعة والتقدم الحضاري الأمريكي، فإن الولايات المتحدة

---

(1) تييرّي كوفيل، إيران الثورة الخفية، ترجمة خليل أحمد خليل (بيروت، دار الفارابي للنشر، ط1، 2008)، ص ص12 -13.

(2) عتريس، الجمهورية الصعبة، ص ص19 -20.



obeikandl.com

تنظر بحذر شديد للخطر الذي تشكله كل من إيران والعراق على مصالحها في دول الخليج الأخرى وعلى الممرات البحرية من رأس الخليج حتى مضيق هرمز[1].

وبرغم الأهمية الكبرى التي يحظى بها النفط باعتباره مصلحة أمنية قومية عليا للولايات المتحدة الأمريكية تحافظ عليه بالتدخل أو الرد العسكري، فإنها كانت تولي مواجهة الخطر الإيراني واحتوائه اهتماماً موازياً، حيث تبنت الإدارة الأمريكية في عهد الرئيس الأمريكي بل كلنتون(1994 -2001) ما أصطلح على تسميته بسياسة الاحتواء المزدوج، التي تعرف بأنها: العمل على إضعاف قدرات كل من إيران والعراق ودفعهما لتغيير سياساتهما التي تعتقد الولايات المتحدة بأنها تهدد مصالحها الحيوية، واتبعت الولايات المتحدة في ذلك سياسة العزل والتشويه والإضعاف في وقت واحد مع كلا الدولتين[2].

ويعتقد الأميركيون أن أمن الخليج العربي واستقراره ينعكس سلباً على الاستقرار الدولي. ولذلك اعتمدت الولايات المتحدة أسلوب عزل الخصمين الرئيسيين للنظام الإقليمي الذي ترعاه في الخليج العربي عبر سياسة الاحتواء المزدوج[3].

يمكن القول إن التوترات الأمريكية الإيرانية قد جرى تضخيمها بسبب وصف الرئيس الأمريكي جورج بوش الابن لإيران إبان خطابه حول حال الأمة في كانون الثاني (2002) بأنها تنتمي إلى "محور الشر" فالاتهامات الأمريكية تدور حول تصميم إيران المفترض على حيازة أسلحة الدمار الشامل (تشمل السلاح الكيميائي والبيولوجي والنووي) وحول الطابع الدكتاتوري لنظامها[4]. كذلك دعمها لمجاميع

---

(1) مجدي عمر، التغيرات في النظام الدولي وانعكاسها على منطقة الشرق الأوسط، (عمان، مركز دراسات الشرق الأوسط، ط1، 1995)، ص65.

(2) جواد الحمد، توجهات أمريكية تجاه الشرق الأوسط، (عمان، مركز دراسات الشرق الأوسط، ط1، 1995)، ص60.

(3) جواد الحمد، أمن الخليج الدائم بين دوله والنظام الدولي الجديد، في: إيما ميريف وآخرون، أمن الخليج العربي في ظل النظام الدولي الجديد، (عمان، مركز دراسات الشرق الأوسط، دراسات (25)، ط1، 1997)، ص159.

(4) كوفيل، المصدر السابق، ص63.



obeikandl.com

المقاومة المسلحة مثل حزب الله اللبناني والمجاميع الفلسطينية مثل حماس والجهاد الإسلامي[1].

يتضح مما تقدم أن أهمية إيران الإستراتيجية ترتبط بتاريخها المعاصر، فمنذ إعلان الثورة عام 1979 بدأ القلق في الولايات المتحدة الأمريكية والدول الغربية في كيفية الحفاظ على مصادر الطاقة في الخليج العربي ومنع النظام الإيراني الجديد من السيطرة على هذه المنطقة كذلك السيطرة على مضيق هرمز الذي يعد المنفذ الوحيد للخليج العربي إلى العالم الخارجي، والذي يمر من خلاله معظم صادرات النفط العربي إلى العالم الخارجي.

## ثانياً: الفلسفة السياسية للنظام السياسي في إيران

يقصد بالفكر الأيديولوجي مجمل الفلسفة السياسية التي يقوم عليها النظام السياسي في إيران والتي تتمركز حول نظرية ولاية الفقيه في إدارة كافة الشؤون السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية الداخلية والخارجية التي طبقها الإمام الخميني[❖] فكراً وممارسة في إدارة البلاد وعلاقاتها الخارجية، وهذا يفرض

---

(1) للمزيد من التفاصيل عن هذه الحركات ينظر: بشار حسن يوسف، الحركات الإسلامية المعاصرة في المشرق العربي 1945 -1991، أطروحة دكتوراه(جامعة الموصل، كلية التربية، 2006) ص ص 70 -79، عمر سالم سعد الله الشيخ علي العبيدي، موقف الولايات المتحدة من الحركات الإسلامية -حركة المقاومة الإسلامية حماس أنموذجاً، رسالة ماجستير (بغداد، الجامعة المستنصرية، المعهد العالي للدراسات السياسية والدولية، 2003) ص ص86 -96.

(❖) هو (آية الله روح الله موسوي الخميني) ولد عام (1902م) في قرية (خمين) التي تبعد 80 ميلاً جنوب غربي مدينة (قم) حيث كان أبوه (مصطفى موسوي) رجلاً من رجال الدين. بعد مولد (روح الله) بشهور قليلة أطلق أحد عملاء كبار الملاك الرصاص على رأس والده فأرداه قتيلاً، لأنه دافع عن حقوق بعض مستأجريهم من الفلاحين، وماتت أم الفتى موسوي عام 1918، لذا ذهب ليعيش عند أخيه الأكبر (باسنديداه موسوي) الذي كان رجلاً من رجال الدين. انضم (روح الله) لحوزة (آية الله عبد الكريم الحائري) أحد رجال الدين المعروفين في مدينة (آراك) التي تبعد ثلاثين ميلاً شمال (خمين) وفي عام 1922، قرر الحائري أن ينقل حوزته إلى مدينة (قم) وذهب معه كل مريديه بمن فيهم (روح الله موسوي). وقد تزوج الخميني من ابنة رجل دين هو محمد الثقفي الطهراني وأنجب منها ثلاثة أبناء توفوا جميعاً بعد أن اشتهر منهم مصطفى وأحمد كما توفيت اثنتان من بناته الثلاث توفي الخميني عام 1989. للتفاصيل ينظر: محمد حسنين هيكل، مدافع آية الله قصة إيران والثورة (القاهرة، دار الشروق، ط7، 2006)، ص178؛ نيفين عبد المنعم مسعد، صنع القرار في إيران والعلاقات العربية الإيرانية (بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية، ط2، 2002)، ص51.



obeikandl.com

دراسة فكر الإمام الخميني في إدارة العلاقات الإسلامية والدولية والتي تعد إطاراً مهماً لسياسة إيران الخارجية[1].

وفي تحليل الفكر السياسي للخميني، يتطلب التركيز على ثلاثة مفاهيم أساسية أثرت في تصوره لكيفية إدارة السياسة الخارجية الإيرانية، وتلك هي الحكومة الإسلامية (كما تجسد إيران أفضل تطبيق لها وإن لم يكن التطبيق الكامل باعتراف الإمام الخميني) والحياد والأممية الدينية. هذه المفاهيم ارتبطت بقضايا أعم وأشمل تتصل بتصدير الثورة والتدخل (أو عدم التدخل) في الشؤون الداخلية للدول، والعلاقة مع النظم الملكية وكذلك العلاقات العربية -الإيرانية[2].

وبسبب التناقض الذي كان ينشأ أحياناً بين ما تراه إيران مصلحة قومية لها والتزامها بخط الخميني، وكذلك التناقض القائم بين المفاهيم الثلاثة وبعضها البعض (كما بين مفهومي الحياد والأممية الدينية على سبيل المثال) حيث ابتعدت السياسة الخارجية الإيرانية سواءً في حياة الخميني أو بعد وفاته عن التزام فكره على طول الخط[3].

اعتمد آية الله الخميني عالم الدين الشيعي (الذي كان منفياً من قبل شاه إيران "محمد رضا بهلوي" في مدينة النجف بالعراق) فكرة ولاية الفقيه وأعاد صياغتها ونشر أفكاره في محاضرات ألقاها تباعاً ثم جمعها في كتاب الحكومة الإسلامية ولم يقتصر الاجتهاد الانقلابي للخميني على صياغة النظرية فقط، بل تعدى ذلك إلى توسيع صفة "القداسة" لتشمل الجمهورية التي يؤسسها الولي الفقيه، لذلك يقول الخميني (وقد فوض الله الحكومة الإسلامية من أمر الإدارة والرعاية والسياسة للناس، ما كان يملكه الرسول محمد (ﷺ) وأمير المؤمنين من أمر

---

(1) عبد الله يوسف مسهر محمد، ((السياسة الخارجية الإيرانية – تحليل صناعة القرار))، مجلة السياسة الدولية، العدد/138، القاهرة، مركز الدراسات السياسية والإستراتيجية، 1999، ص11.

(2) مسعد، المصدر السابق، ص53.

(3) المصدر نفسه، ص ص53 -54.



obeikandl.com

الحكم والقضاء والفصل في المنازعات وتعيين الولاة والعمال وجباية الخراج وتعمير البلاد[1]).

وعلى هذا النحو فقد جاء في المادة (57) من الدستور الذي أعده الخميني بعد الثورة الإيرانية أن "السلطات الحاكمة في جمهورية إيران الإسلامية هي السلطة التشريعية والسلطة التنفيذية والسلطة القضائية" تمارس صلاحيتها بإشراف ولي الأمر المطلق وإمام الأمة وذلك وفقاً للمواد اللاحقة في هذا الدستور اصطلح على تسمية (الولي الفقيه) بـ "المرشد"[2].

وتشكل الفترات الرئيسية الثلاث في حياة "الإمام الخميني" (وهي عقود تكوينه الروحي والسياسي والحملة الطويلة ضد الدولة البهلوية وسنوات الثورة وميلاد الجمهورية الإسلامية) في الواقع سلسلة متصلة طوّر الخميني فيها رؤيته عن الإسلام وكانت تتضمن أبعاده الروحية والفكرية والاجتماعية والسياسية والتي حملها بثبات أكثر من نصف قرن[3].

## ثالثاً: أهداف الثورة الإيرانية

عندما انتصرت الثورة الإسلامية في إيران تخلت القيادة الإسلامية الجديدة عن الهوية القومية الفارسية لنظام شاه إيران المخلوع (محمد رضا بهلوي)، ولكنها لم تتخلّ عن التفكير في امتلاك وضعية قوة عظمى، وفي حين أن الشاه المخلوع سعى إلى فرض هيمنته على الخليج العربي على أمل أن يجعل من إيران يابان غرب آسيا، سعت إيران في ظل النظام الجديد إلى قيادة العالم الإسلامي بأكمله، ولقد كانت وسائل الشاه لتحقيق أهدافه تختصر على جيش قوي وروابط إستراتيجية مع الولايات المتحدة الأمريكية، من ناحية أخرى اعتمد الخميني على النموذج الخاص

---

(1) أحمد فهمي، حزب الله وسقط القناع، كتاب البيان (80) سلسلة تصدر من مجلة البيان (القاهرة، دار الكتب المصرية، ط1، 2007)، ص ص19 -20.

(2) خالد محمد البسيوني، التحول العاصف في إيران (القاهرة، دار الأحمدي للنشر، د.ت)، ص201.

(3) حامد الجار، الإمام الخميني سنوات ما قبل الثورة في الإسلام والسياسة والحركات الاجتماعية، ترجمة محروس سليمان (القاهرة، مكتبة مدبولي، 2000)، ص413.



obeikandl.com

للإسلام السياسي والحماسة الأيديولوجية للتغلب على الانقسام العربي الفارسي، وتقويض الأنظمة العربية التي تعارض الطموحات الإيرانية[1].

فقد وصل جيل جديد من الطبقة الدينية إلى المناصب العليا في السلطة وبادر إلى تطوير خطاب جديد نابع من مبادئ أيديولوجية، وقد تمحور هذا الخطاب حول معاداة الغرب ومكافحة الإمبريالية العالمية وعملائها مثل "الكيان الصهيوني"، وقد طرحت النخبة الحاكمة في إيران شعار وحدة العالم الإسلامي إزاء التسلط الإمبريالي في العالم، واعتبرت الإسلام هو السبيل الوحيد لإخراج المنطقة من المآزق السياسية ومن التخلف المتراكم طيلة العقود الماضية[2].

وعليه فقد تبنت إيران جملة من الأهداف منبثقة من مبادئ وعقائد ثورتها، لعل أهمها[3]:

1. الحفاظ على وحدة الأراضي وتأمين الحكومة الوطنية، وهو عرف عالمي وهدف تنشده كل دولة وشعب.
2. الدفاع عن المسلمين والثورات التحررية، أي الدفاع عن مصالح خمس سكان الكرة الأرضية. وهذا أمر عملي يستلزم إمكانات وقدرات استثنائية.
3. الانتشار على الصعيد الخارجي، ذلك أن إيجاد نظام إسلامي في إيران يضفي طابعاً خاصاً على نوعية التعامل الإيراني مع المحيط الخارجي، وقد يخلق تضاداً مع العالم الذي ينظر إلى الدين على أنه خيار فردي، كذلك الدول التي يقطنها المسلمون وتحكمها أنظمة ملكية، وتدار شؤونها بالقوة.

---

(1) تريتا بارزي، حلف المصالح المشتركة، التعاملات السرية بين إسرائيل وإيران والولايات المتحدة الأمريكية، ترجمة: أمين الأيوبي (بيروت، الدار العربية للعلوم ناشرون، ط1، 2008)، ص20.

(2) ماشاء الله شمس الواعظين: في: العلاقات العربية الإيرانية، الاتجاهات الراهنة وآفاق المستقبل، بحوث ومناقشات الندوة الفكرية في قطر (بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية، ط1، 1996)، ص251.

(3) محمود سريع القلم، (الأمن القومي الإيراني)، مجلة المستقبل العربي، العدد/279، بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية، أيار، 2000، ص ص114 -115.



obeikandl.com

## رابعاً: مبادئ السياسة الخارجية الإيرانية

إن من أهم مبادئ السياسة الخارجية الإيرانية هو شعار (لا شرق لا غرب) وهذا المبدأ المكمل والناتج الطبيعي للنظر إلى كل من الشرق والغرب كمستكبرين يواجههم على الجانب الآخر المستضعفين، فالجمهورية الإسلامية الإيرانية، ذاتها تأسست من جراء انتصار المستضعفين كما أعلنت مراراً القيادة الإيرانية ولم يؤمن الخميني بفكرة عدم الانحياز، وهذا الرفض ناتج عن الرغبة في قطع أي نوع من التبعية تجاه القوتين العظميين سابقاً وتجاه الولايات المتحدة بعد ذلك[1].

وعن الرؤية الإيرانية للعالم الإسلامي بشكل عام والوطن العربي بشكل خاص، فإن الدستور الإيراني أكد على فكرة (دار السلامة) فكل المسلمين يكونون جماعة واحدة وحكومة الجمهورية الإسلامية يجب أن تؤسس سياستها العامة على أساس وحدة تحالف الأمم الإسلامية (المادة الحادية عشر من الدستور الإيراني) بل وعملياً هناك ازدواجية في قمة الدولة الإيرانية: فرئيس الجمهورية يجب أن يكون إيرانياً أما الإمام فيمكن أن يكون أجنبياً، حيث أن الرئيس يجسد مصالح الدولة أما الإمام فيجسد مصالح أمة المسلمين، وفي سعي الخميني للعالمية الإسلامية رفض القومية حيث أن الأيديولوجية المشتركة هي أساس وحدة الأمة الإسلامية وليس الجنس أو اللغة أو الثقافة[2].

ترتكز الثورة الإسلامية الإيرانية كقوة إقليمية على سياسة خارجية تندرج مع السياسة التقليدية الإيرانية، أي المحافظة على النفوذ وتدارك أي تهديد من جانب منافسيها التقليدين: روسيا وتركيا والمملكة العربية السعودية وباكستان فدبلوماسيتها حذرة تضعها في خدمة بلد فريد ومعزول، وهذا ما يفسر الحذر الشديد الذي يبقى هدفه الأول الأمن الداخلي والخارجي للبلاد والاستقرار على حدودها، لأن إيران تتكون من نواة شيعية يحيط بهذه النواة طوق من الأقليات

---

(1) باكينام رشاد الشرقاوي، تأثير الثورة الإيرانية الإسلامية على العلاقات العربية، في: بديع محمد جمعة وآخرون، العلاقات العربية الإيرانية (القاهرة، معهد البحوث والدراسات العربية، 1993)، ص ص182 -183.

(2) المصدر نفسه، ص183.



obeikandl.com

الوطنية غير الشيعية وذات ميول انفصالية غير معلنة صراحة (مثل: العرب – الأكراد – التركمان – والأذربيجان) وقد تشكل هذه نقاط واهية ومناطق اختراق لأعداء محتملين[1]. وتطمح إيران لأن تؤدي دور قائد عالمي للثورة الإسلامية، في المنطقة باسم الجامعة الشيعية التي تهدف إلى إرساء إسلام شيعي شامل هدفه أسلمة العالم وفق المذهب الشيعي.

لكن بعض المراقبين لا يولون أهمية كبيرة للعامل الأيديولوجي في السياسة الخارجية الإيرانية، فمنهم من يرى فيه كلاماً منمقاً ومزايدة تخفي سياسة تقليدية للمحافظة على النفوذ الإقليمي، ومنهم من يرى العكس وراء هذه السياسة التقليدية إمبريالية شيعية[2].

لقد جاء الإسلام ليوحد المسلمين لا أن يفرقهم إلى طوائف تتناحر فيما بينها إذ يؤدي ذلك إلى ضعف الدين وتشتته، وبذلك يفسح المجال لأعداء الدين لكي ينفذوا من الثغرات الموجودة فيه.

## تصدير الثورة

إن من الأولويات التي اهتمت بها الثورة الإسلامية في إيران هي تأكيد مبدأ الوحدة الإسلامية بديلاً من وحدة الأرض أو وحدة القوميات، ولم تكن الوحدة الإسلامية شعاراً فقط بل طرحت الثورة الإسلامية أصلاً مهماً جداً لإقامة الحكم الإسلامي في إيران وهو أن الولاء للإسلام وللإسلام فقط وعلى أساس هذا الولاء يكون التعامل في ظل النظام الإسلامي ولا مكان للولاء القومي إلا بما هو في إطار إنساني يعبر عن انسجامه مع الإسلام ومع نظام الجمهورية الإسلامية[3].

---

(1) فنسان الغريب، دولة الحرس الثوري وإجهاض الثورة الخضراء (بيروت، الدار العربية للعلوم ناشرون، ط1، 2009)، ص116.

(2) المصدر نفسه، ص116.

(3) هادي خسرو شاهي، الورقة الإيرانية، في: العلاقات العربية -الإيرانية الاتجاهات الراهنة وآفاق المستقبل: بحوث ومناقشات الندوة الفكرية في قطر، (بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية، ط1، 1996)، ص ص205 -206.



obeikandl.com

ويعد الطابع الأممي أهم ما يميز الأيديولوجية الإسلامية في إيران، إذ تستند على الاعتقاد بأن إيران مؤهلة لتكريس جهودها وزعامتها الرائدة لتحقيق هدفها الإستراتيجي في بناء نظام دولي إسلامي، ويجسد آية الله الخميني مفهومه للدور الإيراني عندما يطرح فكرة (أن الإسلام مسؤولية مقدسة من الله لأنفسنا ويجب أن ينمو بقوة وثبات حتى يكرم الإسلام بشموله للعالم) بناءً عليه يفترض تصدير النموذج الإيراني بإضفاء سمة الشمولية والكونية والشعبية على أفكار آية الله الخميني[1].

إن إيران سعت إلى تصدير الثورة إلى مختلف أنحاء الوطن العربي والعالم الإسلامي ولقد استغلت إلى أبعد مدى في إثارة هذه المسألة تصريحات بعض المنسوبين إلى الثورة الذين عبروا في لحظة الانتشاء بالانتصار عن تطلعهم إلى تصدير الثورة لكي تعم العالمين العربي والإسلامي بأسره[2].

وهناك من يرى أن الخميني كان يقف مباشرةً وراء سياسة تصدير الثورة من خلال مساندة مختلف الحركات الإسلامية في المنطقة، بنجاح نسبي تقريباً، وأصدر الأوامر لإنشاء جهاز حراس الثورة الذي كانت إحدى مهماته نشر الثورة الإسلامية في العالم[3].

لقد أدان الخميني التفرقة بين ما هو سني وشيعي ورأى أن الإيمان الإسلامي والاعتقاد في إله واحد هي عوامل وحدة أكثر منها عوامل اختلاف بين المسلمين[4].

ويبدو أن الخميني أراد من خلال هذه الإدانة كسب العالم الإسلامي كنوع من أنواع الاستقطاب السياسي الشعبي. وبالإضافة إلى ذلك هناك الفهم الإيراني لرسالة الإسلام العالمية وللنظام الدولي القائم مما جعل من تصدير الثورة مرادفاً لإسلامية

---

(1) عبد العزيز مهدي مكي الراوي، سياسة إيران الخارجية للفترة من (1979 -2003) أطروحة دكتوراه (جامعة بغداد، كلية العلوم السياسية، 2005)، ص17.

(2) عصام السيد عبد الحميد، الخطاب الإعلامي للثورة الإيرانية وأثره على العلاقات الخارجية (القاهرة، عين للدراسات والبحوث الإنسانية والاجتماعية، ط1، 2006)، ص167.

(3) كوفيل، المصدر السابق، ص202.

(4)Mootaz Ahmadein, Iranian Foreign policy between ideoligy and pragmatism, M.A Degree, Institute of studies and middle East, London, 1988, p.16.



obeikandi.com

الثورة ولكونها حركة المستضعفين ضد المستكبرين كما صرح الخميني في عيد الثورة الأول "سوف تصدر ثورتنا للأركان الأربعة لأن ثورتنا إسلامية"[1]. ولابد من الإشارة إلى أن دستور الجمهورية الإيرانية تضمن تأكيد مبدأ تصدير الثورة، إذ جاء فيه "ومع الالتفات لمحتوى الثورة الإسلامية في إيران التي كانت تستهدف تحقيق النصر لجميع المستضعفين على المستكبرين، فإن الدستور سيعد الظروف لاستمرارية هذه الثورة داخل البلاد وخارجها، خصوصاً بالنسبة لتوسيع العلاقات الدولية مع سائر الحكومات الإسلامية والشعبية لبناء الأمة الواحدة"[2].

إلا أن إيران واجهت عزلة سياسية كانت نتيجة أو انعكاس لطبيعة هذا الهدف في سياستها الخارجية، والذي أثار جدلاً وردود أفعال غير مرغوبة إقليمياً ودولياً بالتأكيد على المبادئ الثورية للثورة وأهدافها بغض النظر عن كل الاعتبارات الأخرى وخصوصاً تجاه دول الجوار الجغرافي، واستخدام الدين كغطاء لهدف تصدير الثورة، والتي كانت تعبيراً عن إستراتيجية توسعية تنبع من الطموحات الإيرانية والتي حددت خارطة الجمهورية الإسلامية لتمتد من أندنوسيا حتى المغرب ولتضم المسلمين في هذه المناطق وغيرها عن طريق استخدام كافة الوسائل وفرض السلطة وتأكيد الدور القيادي لإيران[3].

وبذلك فإن إيران وبحكم موقعها الجيوستراتيجي وأهميتها الإستراتيجية وبحكم إمكاناتها المتعددة، تعد إحدى القوى الإقليمية الرئيسة في منطقة الخليج العربي والتي أدت وستؤدي دوراً مهماً في تحديد معالم الأمن والاستقرار الإقليمي في منطقة الخليج العربي. وعلى الرغم من التغيير الذي أصاب شكل النظام السياسي السائد فيها بعد عام (1979) إلا أنها لم تتنازل عن استثمار تلك الإمكانيات، بل طوعتها لصالح إمكانياتها للتوسع الإقليمي.

---

(1) Kenneth Thompson, Behind Iranian lines, Robinson book, London, 1988, p.82.

(2) براء عبد القادر وحيد، القدرات العسكرية الإيرانية وأثرها في ميزان القوى في الخليج العربي، مجلة دراسات دولية، سلسلة دراسات إستراتيجية، العدد/46 (بغداد، جامعة بغداد، مركز الدراسات الدولية، 2002)، ص11.

(3) الراوي، المصدر السابق، ص34.



obeikandl.com

ومع تتابع الهزائم والقرارات الخاطئة تزايدت المعارضة لنظام ولاية الفقيه ومبدأ تصدير الثورة، وحاول هاشمي رفسنجاني بعد وفاة الخميني عام 1989 أن يجمع بين الثورة والسياسة والبراغماتية فدشَّنّ لمرحلة إعادة الأعمار والابتعاد عن مبدأ تصدير الثورة.

إن ما يسمى بتصدير الثورة الإسلامية يعد غطاءاً اتخذته السلطة الإيرانية لتحقيق طموحات إيران القومية وسياستها التوسعية ومحاولتها الهيمنة على شؤون المنطقة وإعادة مجد الإمبراطورية الفارسية.

obeikandl.com

## إستراتيجية إيران تجاه دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية

يعد وصول نظام خميني إلى السلطة في إيران تهديداً لأمن واستقرار الأقطار العربية والإسلامية المجاورة لإيران أو البعيدة عنها، كما يعد تهديداً للأمن والسلام الدوليين[1]. وعندما نتحدث عن مسار السياسة الخارجية الإيرانية تجاه دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية، لا نستطيع الجزم دائماً بسوء نوايا جميع السياسات الخارجية لإيران تجاه تلك الدول، فالوضع الداخلي المتأزم لإيران والصراع على السلطة وغياب الاستقرار السياسي حددت بشكل وآخر القيادة الإيرانية في أحيان كثيرة من اتخاذ قرارات ومواقف حاسمة حتى ولو كانت لمصلحة إيران نفسها.

إن أهمية دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية الجيوستراتيجية بالنسبة إلى إيران في نواحي التاريخ المشترك والثقافة الإسلامية جاءت هي الأخرى لتعزز ضرورة متابعة العلاقات بينهما، والسياسة الواجب إتباعها في عالم مليء بالمتغيرات.

تأسيساً على ما تقدم سيتم تتبع سياسة إيران تجاه دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية على وفق ثلاث مراحل وكما يلي:

### المرحلة الأولى (1979 -1989):

ابتدأت هذه المرحلة بحدث تاريخي مهم لم تشهده المنطقة بل العالم الإسلامي تَمثل بولادة الثورة الإسلامية في إيران التي حلت محل النظام الملكي وأعلنت بداية النظام الجمهوري، ومن هنا بدأت إيران تشهد عهداً جديداً لم تشهده من قبل، وأصبح الخميني الزعيم الفعلي والحقيقي لإيران حتى وفاته في الثالث من حزيران عام 1989، إذ كان مرشداً للثورة الإسلامية ومرجعها الأعلى وقائدها عملاً بأحكام

(1) عوني عبد الرحمن السبعاوي، "آثار ممارسات نظام خميني في الأمن الوطني التركي"، مجلة الأمن القومي، العدد/3، السنة التاسعة، بغداد، كلية الأمن القومي، 1987، ص187.



obeikandl.com

ولاية الفقيه الذي تم اعتمادها كأساس دستوري لحكم الجمهورية الإسلامية في إيران[1].

وبما أن الدستور الإيراني يعد المصدر الأساس لاستلهام أصول السياسة الخارجية فقد أكد على سعادة الإنسان وتنظيم السياسة الخارجية على وفق معايير إنسانية ورفض أي نزعة عسكرية والتسلط والخضوع لقوى الاستكبار العالمي والمتمثلة بالولايات المتحدة الأمريكية، وتحقيق النصر على المستكبرين وتوسيع العلاقات الدولية مع الحكومات الإسلامية وشعوبها لقيام الأمة الواحدة[2].

ومن وجهة نظر القائمين على الثورة الإسلامية في إيران أن النظام العالمي ناقص وغير شرعي ولا يمكن أن يكون مكتملاً ومتحققاً إلا عند ظهور المهدي المنتظر الذي يقيم حكومة الله العالمية، كما أن نقص النظام العالمي (من وجهة نظر الخميني) ينبع من مصدرين:

**الأول:** يؤمن الإمام الخميني أن الفكرة الغربية الخاصة بالدولة القومية ناقصة فلسفياً لأنها من صنع العقل (الضعيف) للإنسان.

**الثاني:** يؤمن أن النظام العالمي نظام جائر من الناحية الجوهرية ويعود ذلك إلى أن القوى العظمى قد استحوذت بغير حق على السلطة العالمية على حساب الجماهير الشعبية[3].

لقد طرحت إيران خطابها لتحقيق هدفها في تكوين كتلة إقليمية لملء الفراغ الإستراتيجي في القطاع الوسط من العالم الإسلامي (الهضبة الإيرانية، آسيا الوسطى، الخليج العربي) لتكون إيران في القلب منها وقائداً لها، وأن تنجح في إقامة تحالف أمني في منطقة الخليج العربي على وفق رؤيتها الأمنية الخاصة والمبينة

---

(1) سيف منذر عبد الواحد الجوعاني، سياسة إيران الخارجية تجاه المنطقة العربية منذ عام 1989 وآفاق المستقبل، أطروحة دكتوراه (بغداد، جامعة النهرين، كلية العلوم السياسية، 2008) ص10.

(2) المصدر نفسه، ص ص10 -11.

(3) حسيب العبيدي، السياسة الخارجية الإيرانية (1979 -1987) المؤتمر الأول للدراسات الإيرانية، ج3 (بغداد، الجامعة المستنصرية، 1988) ص53.



obeikandl.com

على أساس أن الحفاظ على الأمن يجب أن يكون قاصراً على الدول المطلة على الخليج العربي فقط[1].

ويذكر أن العدد الهائل من الإيرانيين الموجودين في الخليج العربي يعدون أداة مهمة بيد النظام الإيراني إذ نفذت من خلالهم الكثير من المؤامرات والمخططات ضد دول الخليج العربي[2].

ومن هذه الأحداث ما يلي[3]:

1. استطاعت إيران بالتعاون مع هذه العناصر تدبير مؤامرة انقلابية في كانون الثاني 1981 لقلب نظام الحكم في البحرين وقد اتهمت السلطات البحرينية إيران بالحادث ومن أنها قامت بتدريب وتسليح (73) مخرباً ينتمون إلى ما يسمى بالجبهة الإسلامية لتحرير البحرين ومقرها طهران.
2. حدوث اضطراب خطير بين المواطنين الساكنين في المنطقة الشرقية من السعودية في تشرين الثاني 1979، في الوقت الذي وقع فيه الهجوم على الحرم الشريف في مكة المكرمة وقاموا ببعض الأعمال التخريبية هناك وتكررت أعمال العنف في عام 1980 وعام 1982 فضلاً عن العام 1987.

3. خلق أجواء غير مستقرة في الكويت من خلال الإيرانيين المتواجدين هناك وذلك بالقيام بعمليات تفجير بين حين وآخر واغتيال شخصيات، فقد أعلنت الكويت بشكل رسمي مسؤولية إيران عن عمليات التفجير في شهر كانون الأول 1983، كما أن العناصر نفسها قامت بمحاولة اغتيال أمير الكويت جابر الأحمد الصباح عام 1985، عندما انفجرت سيارة ملغومة أمام موكب الأمير.

---

(1) ثامر كامل، "تحديات الأمن القومي العربي في التسعينات"، نشرة أوراق عربية، بغداد، مركز دراسات الوطن العربي، الجامعة المستنصرية، 1998، ص34.

(2) J.A Bill, Islam, Politics and shi.ism in the Gulf middle East, insight Vol, 3, January-February, 1948, pp.3-12.

(3) النداوي، المصدر السابق، ص ص128 -131.



obeikandl.com

كان نظام الجمهورية الإسلامية خلال السنوات العشرة الأولى من عمره يمثل نسيجاً واحداً لهرم كبير يأتي (آية الله الخميني) على رأسه بلا منازع، انتهت بوفاة الخميني عام 1989 وتقاسم السلطة بين آية الله علي خامنئي في مقعد الزعيم (مرشد الجمهورية) وآية الله هاشمي رفسنجاني في مقعد رئيس الجمهورية، ولقد بدأت الجمهورية الثانية من خلال تعديل الدستور وإطلاق يدها لإعادة البناء السياسي والاقتصادي وتعمير البلاد وإزالة آثار الحرب العراقية الإيرانية[1].

## المرحلة الثانية (1990 -2002):

أدت أزمة الكويت وحرب الخليج الثانية عام 1991 (الحرب التي حشدت فيها الولايات المتحدة الأمريكية (33) دولة و28 جيشاً ضد العراق لإخراج قواته من الكويت) في تعزيز جهود إيران الرامية إلى فرض نفسها بوصفها الشريك الأكبر في نظام الأمن والتعاون الخليجي، كان انعقاد مؤتمر القمة لدول مجلس التعاون لدول الخليج العربية في الدوحة في كانون الأول 1990 قبل دخول العراق إلى الكويت قد أقر الخصوم السابقون لإيران فيه (دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية) بتطور موقفها لتسوية الخلافات بين إيران ودول مجلس التعاون لدول الخليج العربية[2].

هناك من يرى أن أزمة الخليج الثانية التي خدمت مصالح إيران، جاءت لتعارض هذه المصالح نفسها في مسألة حيوية حيث إن الولايات المتحدة الأمريكية كثفت وجودها العسكري في منطقة الخليج العربي، بل أمكن لها إضفاء نوع من الاستقرار على وجودها عبر المعاهدة التي وقعتها مع الكويت في 4 أيلول 1991 والتي تقضي بتأمين تسهيلات للقوات الأمريكية في الموانئ الكويتية وتخزين معدات حربية وتنظيم مناورات مشتركة لفترة عشر سنوات[3].

---

(1) محمد السعيد عبد المؤمن، الجمهورية التاسعة في إيران، سلسلة قضايا إيرانية، ج2، العدد/8، (القاهرة، جامعة القاهرة، مركز الدراسات الشرقية، 2005)، ص101.

(2) ميشال نوفل، الورقة العربية: في: العلاقات العربية الإيرانية الاتجاهات الراهنة وآفاق المستقبل، ص902.

(3) المصدر نفسه، ص903.



obeikandi.com

إن الترتيبات الخاصة بالأمن الخليجي، والتي اقترحت ونوقشت في أعقاب أزمة الخليج الثانية تجاهلت إيران واستبعدتها، فقد اقترح (جيمس بيكر) وزير الخارجية الأمريكي الأسبق ترتيبات أمنية في المنطقة على شاكلة حلف شمال الأطلسي (الناتو) كما اقترح (ريتشارد ميرفي) الذي كان مساعد وزير الخارجية لشؤون الشرق الأدنى عقد معاهدة أمنية بين دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية والدول العربية التي شاركت في التحالف المناهض لنظام الرئيس العراقي الراحل صدام حسين[1].

وقد كان أهم اقتراح بهذا الشأن يكمن في إقامة نظام أمني يضم دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية إلى جانب مصر وسوريا وهي الصيغة التي أطلق عليها (ستة+اثنان) أو إعلان دمشق إلا أنه بدلاً من ذلك توصلت دول مجلس التعاون الخليجي كلاً على حدة إلى عقد اتفاقات ثنائية مع دول غربية مختلفة[2].

إن التراجع الملحوظ في قدرات إيران وإخفاق برنامجها السياسي لاسيما بعد مرحلة خميني قد أدى إلى التراجع المتواصل في مكانتها الإقليمية، ويتضح ذلك من خلال ما يأتي:

1. الانكفاء نحو الداخل.
2. تزايد الانقسام بين التيارات السياسية والدينية في القيادة الإيرانية.
3. التخلي عن دبلوماسية "تصدير الثورة" واللجوء إلى دبلوماسية الدولة وبذلك تمكنت إيران على المستوى الإقليمي من التقرب إلى الدول الخليجية بهدف الحصول على قبول إقليمي، فقد شهدت السياسة الإيرانية انفتاحاً غير مسبوق على الدول الخليجية، لاسيما بعد إعلان الرئيس الإيراني هاشمي رفسنجاني رغبة طهران في طي سجل الماضي وتناسي الخصومات السابقة[3].

---

(1) شيرين هنتر، إيران بين الخليج العربي وحوض بحر قزوين، الانعكاسات الإستراتيجية والاقتصادية، (أبو ظبي، مركز الإمارات للدراسات والبحوث الإستراتيجية، ط1، 2001) ص15.

(2) للمزيد من التفاصيل ينظر: المصدر نفسه، ص ص15 -16.

(3) إنعام عبد الرضا سلطان، المتغير الأمريكي في السياسة الخارجية الإيرانية تجاه منطقة الخليج العربي –فترة ما بعد الحرب الباردة، رسالة ماجستير (بغداد، جامعة صدام، كلية العلوم السياسية، 2001) ص49.



obeikandi.com

وهنـاك مـن يـرى أن الظـروف الإقليميـة والدوليـة سـاعدت هـاشمي رفسـنجاني (1989 -1997) علـى تحقيـق قـدر مـن الانفتـاح السياسـي والاقتصـادي، وتحـول شـعار النظـام مـن المثاليـة إلى الواقعيـة، وقـد سمـح هـذا الانفتـاح بظهـور حركـة الإصلاحيين التي كانت تنظر بعين الحذر إلى الزعيم (علي خامنئي) وتعمل على إرضاء رفسنجاني الداعم الأكبر لها، كما كانت تتطلع في نفس الوقت للفرصة المناسبة لتوسيع مجال عملها، وتحقيق طموحاتها، وقد أفرز هذا التوجه في المرحلة الثانيـة مـن هـذه الجمهوريـة إلى تـولي محمـد خـاتمي رئاسـة الجمهوريـة في آب 1997[1].

اتبع الرئيس الإيراني محمد خاتمي (1997 -2005) إستراتيجية عامة تقوم على الانفـراج وتحسـين علاقـات إيـران الخارجيـة، وكانـت الـدول الخليجيـة لاسـيما المملكـة العربيـة السـعودية والـدول العربيـة الأخـرى علـى اسـتعداد للتجـاوب مـع العروض الإيرانية، كما أن الدور المتزايد لولي العهد السعودي الأمير عبد الله بن عبـد العزيـز في إدارة السياسـات الداخليـة والخارجيـة للمملكـة العربيـة السـعودية والـذي تبنـى موقفـاً يـدعو إلى التقليـل مـن اعتمـاد المملكـة علـى الولايـات المتحـدة الأمريكيـة، دون أن يتجـاوز علـى التحـالف السـعودي الإسـتراتيجي مـع الولايـات المتحدة الأمريكية، وكذلك العلاقات الطيبة مع الرئيس السوري حافظ الأسد الذي حاول تحقيق مصالحة بين إيران والمملكة العربية السعودية[2].

كما أن عقد قمة منظمة المؤتمر الإسلامي في طهران في 7 كانون الأول 1997 مثل نجاحاً كبيراً لدبلوماسية إيران ونهاية لعزلتها الدولية، وبعد قمة طهران قام هاشمي رفسنجاني بزيارة طويلة للمملكة العربية السعودية امتدت من 21 شباط حتى 26 آذار 1998 قام خلالها بزيارة مملكة البحرين بغية إصلاح العلاقات معها وكانت زيارة هاشمي رفسنجاني تمهيداً لزيارة الرئيس محمد خاتمي للمملكة العربيـة السـعودية في أيـار 1999 وكـذلك زيـارة محمـد خـاتمي لكـل مـن قطـر

(1) عبد المؤمن، المصدر السابق، ص101.

(2) هنتر، المصدر السابق، ص43.



obeikandi.com

وسورية، وقد اتفقت كل من إيران والمملكة العربية السعودية على تعيين ملحقين عسكريين في سفارتيهما وإمكانية تبادل الزيارات البحرية[1].

ويمكن القول أن السنوات التي تلت انتهاء حرب الخليج الثانية عام 1991 قد شهدت تطورات ملحوظة على صعيد العلاقات الخليجية الإيرانية عبرت عن نفسها بسلسلة من الاتصالات والمواقف والزيارات المتبادلة بين الطرفين، إذ بدأ مسلسل التقارب الخليجي في عهد الرئيس هاشمي رفسنجاني وشهد قفزة نوعية منذ مجيء الرئيس محمد خاتمي للسلطة في إيران عام 1997، وإتباعه سياسة انفتاحية خارجية تقوم على الحوار والانفتاح وعدم التدخل في شؤون الدول الأخرى[2].

وكان من شأن هذه الأجواء تحريك الأجواء الراكدة في العلاقات الإيرانية – الخليجية، كما تضمنت هذه المرحلة زيارات متبادلة بين مسؤولين إيرانيين كبار لدول خليجية مثل قطر والكويت والإمارات العربية المتحدة، وتشكيل لجان ثنائية مشتركة بين هذه الدول وإيران، وهذا ما أدى إلى تقارب أكبر بين الجانبين كان من أبرز مظاهره توقيع الاتفاقية الأمنية بين المملكة العربية السعودية وإيران يوم 16 نيسان 2001، وقد لعب هذا الاتفاق دوراً مهماً في فتح المجال أمام إيران لتوقيع اتفاقيات أمنية مماثلة مع دول الخليج العربية الأخرى[3].

إلا أن دولة الإمارات العربية المتحدة مازالت ترفض مسألة التقارب الإيراني - السعودي لأن أبو ظبي ترغب أن يتم أي تعاون بين إيران ودول مجلس التعاون لدول الخليج العربية على أساس حل الخلاف حول الجزر العربية الثلاث (طنب الكبرى - طنب الصغرى - أبو موسى)[4].

ومن جهة أخرى لم يتردد الرئيس الإيراني محمد خاتمي (1997 -2005) عن مطالبته في فتح باب الحوار والانفتاح مع الغرب وبالأخص الولايات المتحدة

---

(1) المصدر نفسه، ص ص44 -46.

(2) حيدر عبد الواحد ناصر، "الجزر الثلاث وأثرها على العلاقات الإيرانية الإماراتية 1991 -2001"، مجلة دراسات إيرانية العدد (3 -4)، البصرة، جامعة البصرة، مركز الدراسات الإيرانية، 2005، ص5.

(3) المصدر نفسه، ص ص4 -5.

(4) المصدر نفسه، ص27.



obeikandi.com

الأمريكية حيث توجه بخطاب إلى الشعب الأمريكي دعا فيه إلى فتح باب التبادل الثقافي والفكري والجامعي بين الشعبين وأكد على أهمية حوار الحضارات وقال: (إنني باسم الجمهورية الإسلامية في إيران اقترح أن تطلق الأمم المتحدة على عام (2001) اسم عام حوار الحضارات وإن أهم إنجاز يجب أن يوسم القرن القادم (القرن الحادي والعشرون) هو ضرورة الحوار ومنع استخدام القوة في كافة الأزمات التي يؤججها العالم[1].

**المرحلة الثالثة (2003 -2010):**

حظيت منطقة الخليج العربي باهتمام واسع في سياسة إيران الخارجية، فهي أكثر دول الجوار التصاقاً بالوطن العربي وتربطها علاقات وثيقة به، إذ تجمعها اعتبارات إستراتيجية واقتصادية وثقافية وتاريخية ودينية[2].

وهنالك تماس بين إيران مع الدول العربية برياً عبر حدودها مع العراق وبحرياً عبر حدودها مع دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية الست: (المملكة العربية السعودية–الكويت -قطر - البحرين -الإمارات العربية المتحدة -وعُمان). كما أن إيران تمتلك المقومات الأساسية لأداء دور إقليمي من كتلة بشرية ضخمة وموقع جغرافي ممتاز وامتداد تاريخي عميق وتأثير معنوي متواصل على جوارها الجغرافي، وإمكانيات اقتصادية كبيرة هذه المقومات تجعل إيران طرفاً في المعادلة الإقليمية وسياقات النظام الدولي المختلفة[3].

وتمثل منطقة الخليج العربي المجال الحيوي لإيران جغرافياً وسياسياً حيث دخلت في صميم السلوك الخارجي الإيراني منذ أمد بعيد، وأصبحت قضايا الخليج العربي تدخل في صلب الإستراتيجية الإيرانية التي تقوم أياً كان شكلها، على تأمين

(1) Muriel-Mirak, Iran's Khatami advances, dialogue of cicilizations,EIR international, Vol.26, No 45, 12 November, 1999, p.33.

(2) ظافر ناظم سلمان، "السياسة الإيرانية تجاه الخليج العربي: المسار والمستقبل"، دراسات إستراتيجية، العدد/5، بغداد، مركز الدراسات الدولية، 1998، ص304.

(3) مصطفى اللباد، "هل أصبحت الأدوار الإقليمية بالمنطقة حكراً على قوى غير عربية"، مجلة شؤون عربية، العدد/35، القاهرة، الأمانة العامة لجامعة الدول العربية، خريف 2008، ص36.



obeikandl.com

استقرار المنطقة من خلال نظام إقليمي تضطلع فيه إيران بدور قيادي مهيمن طارد لوجود أية قوى أخرى خارج المنطقة[1].

وحتى يحقق المشروع الإستراتيجي الإيراني أهدافه توجب عليه مد حضوره الإقليمي مستغلاً مجموعة من الأسباب الذاتية والموضوعية، منها نجاح إيران في تمديد نفوذها الإقليمي بعد احتلال العراق في 9 نيسان 2003 وهو ما أخل بالتوازنات نهائياً في المشرق العربي[2].

ومن المؤكد أن الصعود الإقليمي لإيران لا يقلق الولايات المتحدة الأمريكية والكيان الصهيوني فحسب بل يقلق أيضاً عدداً من الدول العربية أيضاً من ضمنها دول مجلس التعاون الخليجي لدول الخليج العربية. فإيران بالنسبة للعرب ليست دولة عادية وتطلعاتها وطموحاتها يراها كثيرون مخترقة للحدود العربية وتخاطب شرائح من المجتمعات والطوائف العربية على غير رضاً من أنظمتها، وهناك ملفات قائمة ولابد من الانتهاء منها بين إيران ودول الخليج العربي وعلى رأسها مسألة الجزر العربية الثلاث، وطمأنة دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية إزاء طموحات إيران العسكرية والإستراتيجية وامتلاكها السلاح النووي[3].

وهناك من يرى أن إستراتيجية إعادة بناء الثقة، وتجاوز سوء الظن وتبادل الاتهامات بين إيران ودول مجلس التعاون لدول الخليج العربية، مدخل أساسي لتأسيس حوار حول بناء شراكة حقيقية، ومن الواضح أن دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية تتبنى مبادرة توسيع آفاق التعاون مع إيران، ويرى صانع القرار الخليجي أن المنظومة الأمنية الحالية في ظل الصراع الأمريكي الإيراني باتت تشكل خطراً على دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية، إن ما يعين دول مجلس التعاون الخليجي من

---

(1) شيماء جواد كاظم، السياسة الإقليمية الإيرانية وأثرها في المصالح الأمريكية بعد أحداث (11 أيلول 2001)، رسالة ماجستير (بغداد، جامعة النهرين، كلية العلوم السياسية، 2008) ص106.

(2) اللباد، المصدر السابق، ص ص31 -37.

(3) خالد الحروب، "إيران: تحدي (أو تغيير) موازين القوى الإقليمية؟ في: الدور الإيراني في المنطقة أبعاده وتداعياته، ملف خاص" مجلة شؤون عربية العدد/125، القاهرة، الأمانة العامة لجامعة الدول العربية، ربيع 2006، ص18.



obeikandl.com

الانفتاح على إيران في المرحلة الراهنة هو تعاظم الطموح الإيراني ونزوعه الجاد للسيطرة على المنطقة. والمتابع يلاحظ أن هنالك تيارين في الخليج لمواجهة إيران[1].

**الأول:** يمكن تسميته بالمتفائل وهذا التيار مقتنع أن انفتاح دول مجلس التعاون الخليجي لدول الخليج العربية على إيران ربما يؤدي إلى سحب إيران إلى جهة الاعتدال.

**الثاني:** ويمكن تسميته بالواقعي الوطني فإنه يتفق مع طرح التيار المتفائل ولكنه يتبنى موقف متشدد من طهران ويطرح فكرة المواجهة معها واستخدام القوة الناعمة التي تحمل في مضمونها الضغط وطرح المواجهة.

إن ما هو مطلوب عربياً في المقام الأول، على مستوى الأمن الإقليمي والخليجي، هو إدراك أن إيران جزء من نسيج المنطقة ولا يمكن صياغة أمن جماعي إقليمي أو خليجي فعال من دون أن تكون إيران منخرطة فيه، ومطلوب عربياً تفادي الانسياق وراء أي سياسة أمريكية معادية لإيران على طول الخط. ومطلوب من إيران أن تطمئن العرب لها وأن تتوقف عن أفكار تصدير الثورة واستفزاز أعصابهم الأمنية فهناك دوماً ما هو مقلق من جهة إيران إزاء العرب، كما أن الطموحات الإيرانية في تمثيل شيعة المنطقة تلتقي مع تقصير السياسات الرسمية العربية في معظم الأقطار وفشلها في تأميم ولاء الشيعة بشكل كامل روحياً وسياسياً للبلدان التي يعيشون فيها[2].

نستنتج مما تقدم أن هنالك علاقة بين السياسة الداخلية والسياسة الخارجية الإيرانية خلال عهد الجمهورية الإسلامية إذ أن المنطلقات النظرية للنظام السياسي الإيراني لها تأثيرها الواضح في سياستها الخارجية منذ نشوب ثورة شباط عام 1979 وحتى الآن. وتنحصر السياسة الإيرانية تجاه دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية بين الانكماش والانزواء للداخل خلال فترة الضعف والانكسار وبين الاتجاه نحو دول الخليج ومحاولة بسط النفوذ تارة أخرى خلال فترات القوة.

---

(1) نجيب غلاب، إيران ودول الخليج والبحث عن السلام، أسرار بريس.نت، السبت 15 آذار 2008، على الموقع الإلكتروني: http://www.asrar press.net/articles php?id=268

(2) الحروب، المصدر السابق، ص ص20 -21.



obeikandi.com

وهذا التباين واضح من خلال تصريحات المسؤولين الإيرانيين الذي يعكس حالة الاختلاف والصراع بين السلطتين الدينية والسياسية في إيران.

وتجدر الإشارة إلى إن طموحات إيران تتطلع أن تصبح قوة إقليمية فعالة على حساب المصالح العربية لذلك لابد لنا أن نعرف أن العلاقة بين العرب وطهران هي علاقة معقدة بسبب عوامل الجوار الجغرافي ورابطة الدين الإسلامي والتاريخ والمصالح المشتركة، ولقد كان لبعض هذه العوامل تأثيرٌ سلبي على العلاقات أو الإستراتيجية التي يتبعها طرفٍ الخليج تجاه بعضهم البعض. لكن التغيير الذي أحدثه الغزو الأمريكي للعراق عام 2003 سهل المهمة بشكل كبير لإيران، إذ أخذت تتحرك نحو شيعة الخليج العربي ومحاولة استثمارهم واستعمالهم كورقة ضغط للمساومة بها في أي استحقاق إقليمي ودولي ومحاولة ربطهم بالحياة السياسية والاقتصادية بغية التأثير على واقع القرار العربي، وأن أي انتصار لإيران في هذا المجال يؤمن لها إنجاح مشروعها النووي الضامن تحويلها إلى قوة عظمى في المنطقة.

obeikandl.com

## المبحث الثاني

# إستراتيجية إيران الاقتصادية تجاه دول مجلس التعاون

برزت الأهمية الاقتصادية للخليج العربي أساساً مع اكتشاف النفط واقترنت منذ القدم جيوستراتيجياً بهذا الممر المائي الذي يربط أوروبا بالشرق الأقصى، فضلاً عن أن الخليج العربي هو المنطقة الرئيسية التي التزمت ما بعد الحرب العالمية الثانية بتوفير احتياجات العالم الغربي من الطاقة[1].

ومن ناحية أمنية، فالخليج العربي يعد منطقة مكشوفة وغير مزدحمة بالسكان، الأمر الذي يعقد من عملية الدفاع عنها أو تأمين المصالح الاقتصادية والحيوية فيها، في حين أن عملية اجتياحها تعد غاية في السهولة لاسيما وأن هذه المنطقة تسمح بمعارك حديثة تتطلب مساحات واسعة لغرض الحركة والتنقل[2].

ولكي نبين إستراتيجية إيران الاقتصادية تجاه دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية لابد لنا أن نستعرض عناصر القوة والضعف في هذا الاقتصاد وكما يأتي:

### أولاً: عناصر القوة في الاقتصاد الإيراني

تتميز إيران أكثر من غيرها من دول النظام الإقليمي الخليجي بامتلاك عناصر أو مصادر متنوعة للقوة المعنوية أهمها العامل التاريخي وعامل القوة الجيوستراتيجية والقوة المادية والعسكرية، فضلاً عن العامل الأيديولوجي أو العقائدي، وقد اختلف توظيف إيران لعوامل القوة هذه باختلاف النظام السياسي الحاكم وطبيعته وأولياته[3].

---

(1) شكر، المصدر السابق، ص ص8 -9.

(2) حامد ربيع، الأبعاد الإستراتيجية لصراع القوى الكبرى حول الخليج العربي (بغداد، مركز البحوث والدراسات العربية، 1983) ص50.

(3) ادريس، المصدر السابق، ص176.



obeikandl.com

كما يستمد الاقتصاد الإيراني قوته من قدرته على النمو الذاتي بمعدلات قياسية، وعدم وجود مشاكل هيكلية قوية داخله، وقدرته على امتصاص الصدمات الخارجية التي قد تنتج عن تشديد العقوبات الاقتصادية أو شن حرب عليه خلال الفترة القادمة، ومن خلال استقراء هذه المؤشرات في البيانات المتوافرة عن الاقتصاد الإيراني يُلاحظ الآتي[1]:

1. حقق الاقتصاد الإيراني معدلات نمو مرتفعة ومستمرة طوال الفترة من (2002 إلى 2005) وحسب بيانات صندوق النقد الدولي، وبلغ معدل النمو المتوسط خلال هذه الفترة نحو 6,4٪ سنوياً.
2. تبلغ نسبة الاستثمارات في الاقتصاد الإيراني لإجمالي الناتج المحلي نحو 36٪ مقارنة بنسبة 21٪ على المستوى العالمي.
3. لا يعاني الاقتصاد الإيراني من معدل ديون مرتفع، حيث أن الديون الإيرانية تحت السيطرة ولا تتجاوز 10 مليارات دولار، ويمكن للاقتصاد الإيراني تسديدها بسهولة.
4. يتمتع الاقتصاد الإيراني بنسبة عالية من الاحتياطات من العملات الأجنبية التي وصلت إلى نحو 60 مليار دولار عام (2006 -2007).

إن السياسة الاقتصادية التي اعتمدها الرئيس الإيراني الأسبق هاشمي رفسنجاني (1989 -1997) ضمن إطار عملية تنفيذ إصلاحات اقتصادية عميقة، تضمنت تحرير الأسعار وأسعار الصرف، وتحويل عدد من مؤسسات الدولة إلى القطاع الخاص، وتبني سياسة انفتاح اقتصادي وتشجيع الاستثمار الأجنبي، كما سعى هاشمي رفسنجاني وحكومته إلى تطوير علاقات قريبة من المؤسسات التمويلية الدولية وإدماج إيران في السوق العالمي[2].

وتبعاً لمؤثرات العامل الاقتصادي فقد تأثر الواقع السياسي الداخلي لإيران مما سمح لوصول الرئيس محمد خاتمي (1997 -2005) الذي يمثل نقله في السياسة

---

(1) مغاوري شلبي علي، "الاقتصاد الإيراني بين العقوبات الدولية واحتمالات الحرب"، مجلة السياسة الدولية، العدد/168، المجلد/42، القاهرة، مؤسسة الأهرام، 2007، ص124.

(2) ادريس، المصدر السابق، ص150.



obeikandl.com

الإيرانية، فقد دأب على تنشيط الاقتصاد الإيراني عن طريق تبني دبلوماسية انفتاحية مع دول العالم ودول الجوار الإقليمي من أجل فك عزلة إيران بما يخدم مصالحها وأن تتجه بسياستها إلى آفاق جديدة تمكنها من تجاوز العزلة الإقليمية وتخطي المتاعب الاقتصادية التي تعانيها من خلال تنشيط الصلات الدبلوماسية مع دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية وعقد الاتفاقيات التجارية معها وصولاً إلى الانفتاح الإيجابي عليها[1].

أما الرئيس الإيراني محمود أحمدي نجاد الذي تسلم الرئاسة عملياً في آب 2005 فقد واجه تحديات داخلية عدة أهمها: التنمية الاقتصادية وحل مشكلات البطالة والتضخم وتحديث البنى التحتية خصوصاً ما يتعلق بجذب الاستثمارات الأجنبية لتطوير المنشآت النفطية، والاستمرار في نهج دولة الإصلاحات الذي وضع أسسه الرئيس الإيراني الأسبق محمد خاتمي بكل ما يعني ذلك من إكمال خطوات تحرير الاقتصاد والانفتاح على العالم الخارجي وجذب الاستثمارات[2].

وفي المرحلة الراهنة تكونت لدى إيران قناعة بأن كفالة أمنها واستقرارها لا يتم إلا بتعميق علاقاتها مع دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية وإعادة بناء الثقة معها في إطار عملي حقيقي يقود إلى تأسيس هياكل ومؤسسات تعاون جماعي خليجي بما فيها مؤسسات الأمن الجماعي والتكامل الاقتصادي، ويذهب أغلب المحللين إلى أن إيران تمثل في شكل خارطتها شكل القطة التي رأسها عند تركيا وسوريا وظهرها عند أفغانستان، أما بطنها الرخوة فعند الخليج العربي، لذا فإن منطقة الخليج العربي تمثل لها أهمية إستراتيجية قصوى[3].

---

(1) Anoush. Ehteshami, Iran's new order Domestic Development and foreign policy out comes, conference crises in the middle East: palstine and Iraq, Amman, Radisson SAS hotel 10-11 may 2000, p.6.

(2) عادل الجوجري، أحمدي نجاد -رجل في قلب العاصفة، (دمشق -القاهرة، دار الكتاب العربي، ط1، 2006)، ص ص60 -61.

(3) المصدر نفسه، ص96.



obeikandl.com

## ثانياً: نقاط الضعف في الاقتصاد الإيراني

رغم عناصر القوة المشار إليها أعلاه، إلا أن الاقتصاد الإيراني يعاني من بعض المشاكل ولديه بعض الثغرات التي يمكن أن تجعل العقوبات الاقتصادية(*) مؤثرة عليه أهمها ما يأتي[1]:

1. ارتباط الاقتصاد الإيراني بصادرات وأسعار النفط حيث تمثل إيرادات النفط 80٪ من إجمالي حصيلة إيران من النقد الأجنبي وتمثل نحو 50٪ من إيرادات الموازنة العامة للدولة.
2. ارتفاع معدلات التضخم والبطالة في الاقتصاد الإيراني، حيث وصل معدل التضخم -وفقاً لبيانات صندوق النقد الدولي - إلى نحو 18,5٪ ووصل معدل البطالة إلى 12,3٪ ووجود تفاوت واضح في توزيع الدخل بين السكان في إيران رغم أن متوسط دخل الفرد يصل إلى نحو 2300 دولار سنوياً وهذا يعني أن العقوبات الاقتصادية على إيران في حالة تشديدها قد تؤدي إلى انفجار بالأسعار وتفاقم معدلات البطالة.
3. تزايد احتمالات فقدان إيران للاستثمارات الأجنبية وعزوف الشركات الأجنبية عن التعامل معها خاصةً في مجال النفط، وذلك بعد تزايد الضغوط الأمريكية على الشركات في هذا المجال.
4. إن تراجع الاستثمارات الأجنبية في قطاع النفط قد يؤدي إلى تراجع القدرات الإيرانية لتصدير النفط، خاصةً أن قطاع النفط الإيراني يعاني من مشاكل تقادم الآلات والمعدات وعدم تحديثها منذ فترة طويلة.

---

(*) العقوبات الاقتصادية على إيران: تبنّى مجلس الأمن الدولي في التاسع من حزيران 2010 القرار رقم (1929) الذي فرض سلسلة جديدة من العقوبات على إيران بهدف دفع طهران إلى وقف أنشطة تخصيب اليورانيوم. وتقضي تلك العقوبات فرض عمليات تفتيش في أعالي البحار على السفن التي يعتقد أنها تحمل مواد محظورة إلى إيران، وقد أقر مجلس الأمن الدولي سلسلة من ست عقوبات على إيران منذ العام (2006)، أربعة مرفقة بعقوبات تستهدف سياستها النووية، ويشتبه المجتمع الدولي في أن طهران رغم نفيها المتكرر، تسعى إلى امتلاك السلاح النووي تحت غطاء برنامج نووي مدني: صحيفة الوسط، العدد/2845، البحرين، الاثنين 21 حزيران 2010.

(1) علي، المصدر السابق، ص ص125 -126.



obeikandl.com

إن الاقتصاد الإيراني(*) الضخم يواجه جمود هيكله واعتماده على إنتاج وتصدير السلع الأولية وبالتحديد النفط والغاز وضعف إنتاجية العمل في قطاعاته غير النفطية شأنه في ذلك شأن العديد من الاقتصادات النامية، يضاف إلى ذلك ما يعانيه هذا الاقتصاد الكبير بسبب حالة الاحتقان السياسي التي تعاني منها إيران في ظل تعدد وتصادم الاتجاهات في النخبة الثقافية بطريقة تجعله مصدراً للتوتر السياسي الذي يؤثر بشكل مباشر وشديد الفعالية على الاقتصاد الإيراني[1].

كما أن نمط التنمية الاقتصادية يتمثل بمدى اعتماد الفرد الإيراني على العالم الخارجي لسد احتياجاته الأساسية وخاصةً الاستهلاكية منها لمحدودية القدرة الإنتاجية للاقتصاد الإيراني على توفيرها بسبب عدم واقعية السياسة الاقتصادية لإيران في الوصول لأهدافها التي تتجاوز إمكانياتها الذاتية، مما دفعها إلى البحث عن مصادر التمويل الخارجي، وكذلك تزايد معدلات الإنفاق العسكري وما يعنيه ذلك من تعطيل لجزء كبير من مواردها لأجل تمويل برامجها التسليحية[2].

تمتلك إيران احتياطياً من النفط يقدر بحوالي 12٪ من احتياطي العالم، وهي رابع دولة في إنتاجه عالمياً كما تمتلك احتياطياً من الغاز يقدر بنحو 27 مليون متر مكعب بخلاف الثروات الطبيعية الأخرى إضافةً إلى الثروة البشرية ذات الحيوية والطموح، لكن المواطن الإيراني مازال يتساءل بحسرة: لماذا لا أعيش منعماً بثروات بلادي مثل جاري الخليجي على الضفة الأخرى؟ لماذا لا أحظى بنفس مستوى الدخل الذي يحظى به الخليجي، ما الذي ينقص بلادي حتى أعيش الحياة الرغدة التي يعيشها جاري العربي؟ هذه التساؤلات البسيطة والمشروعة على لسان المواطن الإيراني العادي تشكل تحديات كبيرة أمام حكومة أحمدي نجاد[3].

---

(*) راجع الملحق رقم (1) المرفق.

(1) الجوجري، المصدر السابق، ص62.

(2) طارق عبدالله ثابت قائد، "محطات إستراتيجية: الإستراتيجية الإيرانية تجاه أمن الخليج العربي"، مجلة السياسة الدولية، العدد/98، بغداد، جامعة بغداد، مركز الدراسات الدولية، 2002، ص15.

(3) عبد الحميد الأنصاري، "الطموح الإيراني بين تحديات الداخل وعقوبات الخارج"، جريدة الجريدة، العدد/976 (الكويت في 5 تموز 2010). http://www.aljarida.com/aljarida/atticle print.asp?id



obeikandl.com

وعلى لسان أحد مستشاري النظام الإيراني علي أكبر ناطق نوري انتقد سياسة أحمدي نجاد الاقتصادية وقال: إنها لن تحقق خطط إيران لتصبح قوة إقليمية عظمى بحلول عام 2025، كما أن تقارير عديدة تشير إلى أن الأوضاع الاقتصادية تتدهور يوماً بعد يوم ومعاناة المواطنين الذين يبذلون جهداً خارقاً لكسب ضرورياتهم اليومية تتزايد. وبحسب تقرير البنك المركزي الإيراني فإن 14 مليون إيراني تحت خط الفقر، والتقارير الدولية تقول إن الرقم أعلى ومعدلات التضخم قاربت 30٪ وهي تلتهم أموال الدعم المخصصة لمساعدة الطبقات الفقيرة (ما يسمى بسياسة العدالة الاجتماعية)(*) إلا أن المستفيد الأكبر هم الأغنياء، أما معدلات البطالة فهي عالية، كيف يحصل هذا في دولة تعد الرابع في تصدير النفط[1].

يتضح مما تقدم إن السياسة الاقتصادية لإيران تأثرت بالواقع السياسي الداخلي، فقد حاول كل من الرئيسين الإيرانيين محمد خاتمي ومحمود أحمدي نجاد تنفيذ إصلاحات اقتصادية وتبني سياسة الانفتاح الاقتصادي وتشجيع الاستثمار الأجنبي، إلا أن هنالك نقاط ضعف في السياسة الاقتصادية الإيرانية توازي نقاط القوة فيه تجعل من سياستها الاقتصادية متأرجحة بين القوة تارة والضعف تارة أخرى لأن الركيزة الأساسية للاقتصاد الإيراني هو النفط والغاز، حيث يحتاج المواطن الإيراني إلى سلع إنتاجية أخرى يتم الحصول عليها عن طريق العالم الخارجي لمحدودية القدرة الإنتاجية الإيرانية على تأمينها.

---

(*) سياسة العدالة الاجتماعية: هذه السياسة رفع شعارها الرئيس الإيراني محمود أحمدي نجاد تحت مسمى (توزيع الثروة النفطية على المواطنين بطريقة أكثر عدلاً) وذلك من خلال دعم الأسعار، فقد أسهمت هذه السياسة في رأي الاقتصاديين إلى ارتفاع معدلات التضخم حيث ارتفعت من 15٪ إلى 30٪ مما يعني أن المستفيد الأكبر من سياسة دعم الأسعار هم الأغنياء لأن استهلاكهم أكبر: عبد الملك آل الشيخ، الحرس الثوري ثورة ثم ثورة فاحتكار دولة، (موقع المختصر للأخبار، العدد/3083، الثلاثاء 16 شباط 2010)، ص1. على الموقع الإلكتروني : www.almokhtsar.com

(1) الأنصاري، المصدر نفسه، ص1.



obeikandi.com

### ثالثاً: اختراق الاقتصاد الإيراني لدول مجلس التعاون لدول الخليج العربية:

إن العلاقات على المستوى العملي الواقعي بين إيران ودول مجلس التعاون لدول الخليج العربية علاقات تقوم على أبعاد اقتصادية متشعبة، تتوارى أمام حدة الخلافات السياسية والمخاوف الأمنية التي تظهر على السطح من حين لآخر. تدفع صورة هذه العلاقات إلى التساؤل حول كيفية احتفاظ الطرفين، الخليجي والإيراني، بواقع وروابط اقتصادية فعالة، على الرغم من الخلافات السياسية التي وصلت إلى حد احتلال إيران الجزر الإماراتية الثلاث، ورفضها الانسحاب منها أو حتى التفاوض بشأنها. وتطمح إيران إلى تعزيز علاقاتها الثنائية مع دول مجلس التعاون الخليجي عبر تكثيف الزيارات المتبادلة بين الجانبين لبناء أفضل العلاقات في كافة المجالات، وتقيم إيران علاقات سياسية واقتصادية جيدة مع دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية لاسيما في مجال تصدير الغاز والكهرباء، وتعتقد أن حجم التبادل التجاري يمكن أن يزداد أضعاف ما هو عليه الآن إذا ما استثمرت الإمكانات والطاقات المتوفرة بصورة أمثل من قبل الطرفين[1].

كما أن حجم التبادل التجاري بين إيران ودول مجلس التعاون لدول الخليج العربية بلغ خلال عام 2010 ثمانية عشر مليار دولار. وتعد دولة الإمارات العربية المتحدة أهم شريك تجاري لطهران، وبالإضافة إلى ذلك يقدر حجم استثمارات رجال الأعمال الإيرانيين في دولة الإمارات بنحو ثلاثمائة مليار دولار، وتعتبر دولة قطر وسلطنة عمان من الدول التي تؤيد سياسة إيران أكثر من دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية الأخرى وهما تشككان أقل من غيرهما في البرنامج النووي الإيراني[2].

أما التبادل التجاري بين إيران وقطر – وعلى حسب تصريحات سفير إيران في الدوحة عبد الله سهرابي فقد بلغ (500) مليون دولار عام 2009، ووفقاً لما أعلنه

---

(1) صحيفة القدس، "إيران تطمح لترسيخ علاقاتها مع دول مجلس التعاون الخليجي"، لندن، 10 حزيران 2010. على الموقع الإلكتروني: http://www.alguds.com/nod/294223

(2) بتينا ماركس، دول الخليج العربي والبرنامج النووي الإيراني: خشية من جارة كبيرة تمتلك القنبلة النووية، ترجمة رائد الباش (نقاش نت، نشر دويتشة فيلة، 3 آذار 2010)، ص ص3 -4.



obeikandl.com

وكيل وزارة التجارة والصناعة الكويتي، رشيد الطبطبائي، فإن حجم التبادل التجاري بين الكويت وإيران بلغ نحو (320) مليون دولار عام 2009، أما بالنسبة إلى التبادل التجاري بين إيران والبحرين، فقد ذكر علي أغار محمدي مساعد النائب الأول للرئيس الإيراني أن بلاده تستهدف رفع حجم التبادل التجاري مع البحرين إلى (5) مليارات دولار سنوياً، بالإضافة إلى قيام إيران بتخفيض رسوم منطقتها الحرة بنسبة 50٪ حيث تعول إيران على جذب رجال الأعمال الخليجيين لزيادة حجم التبادل التجاري مع دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية[1].

ولو نظرنا إلى مؤشر اندماج دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية في الاقتصاد العالمي وهو يقاس بنسبة التجارة الخارجية إلى الناتج المحلي الإجمالي[❖] لاتضح لنا أن هذه النسبة قد زادت على 113٪ عام 2007[2].

تعتبر هذه نسبة مرتفعة بالمقاييس الدولية حيث إن هذه النسبة كانت لا تزيد عن 40٪ في أغلب الدول الصناعية، وتزيد على ذلك قليلاً في بعض الدول النامية الأخرى، ومما يفسر هذا الارتفاع في درجة اندماج دول المجلس في الاقتصاد العالمي هو أن مصدر دخلها الرئيس هو النفط الذي تصدر أغلبه إلى الدول الأخرى، وتستخدم إيراداته في شراء كل حاجاتها من السلع الاستهلاكية والوسطية والرأسمالية وتستثمر فوائضه في أسواق المال العالمية[3].

---

(1) صافينار محمد أحمد، "إيران والخليج.. تناقضات السياسة والاقتصاد"، مجلة السياسة الدولية، العدد/181، السنة السادسة والأربعون، القاهرة، مطابع الأهرام التجارية قيلوب، تموز 2010، ص169.

(❖) راجع الجدول رقم (8)

(2) International. Monetary fund (IMF), Regional Economic out Look: Middle East and central Asia (Washington, DC:IMF, 2008) table2, pp.4-15.

(3) يوسف خليفة اليوسف، "الإمارات العربية المتحدة، منظمة التجارة العالمية وتحرير القطاع الزراعي"، مجلة بحوث اقتصادية عربية، العدد/45، السنة السادسة عشر، بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية، شتاء 2009، ص75.



obeikandl.com

**الجدول(*) رقم (8)**

**تطور الناتج المحلي الإجمالي بأسعار السوق الجارية لدول مجلس التعاون لدول الخليج العربية ومعدلاته للفترة من (2003 -2008)**

**(مليون دولار)**

| السنة / الدولة | 2003 | 2004 | 2005 | 2006 | 2007 | 2008(**) |
|---|---|---|---|---|---|---|
| الإمارات | 86,686 | 104,180 | 138,331 | 168,384 | 196,643 | 250,571 |
| المعدل ٪ | 11,9 | 9,7 | 8,2 | 9,4 | 7,4 | 7,0 |
| البحرين | 9,747 | 11,235 | 13,459 | 15,852 | 18,447 | 24,338 |
| المعدل ٪ | 7,2 | 5,6 | 7,9 | 6,5 | 6,0 | 6,3 |
| السعودية | 214,573 | 250,339 | 315,337 | 356,155 | 383,871 | 468,800 |
| المعدل ٪ | 7,7 | 5,3 | 5,6 | 3,0 | 3,5 | 5,9 |
| عُمان | 21,543 | 24,674 | 30,905 | 36,804 | 41,639 | 59,945 |
| المعدل ٪ | 2,0 | 5,3 | 6,0 | 6,8 | 6,4 | 7,4 |
| قطر | 23,534 | 31,734 | 42,463 | 56,770 | 71,041 | 102,303 |
| المعدل ٪ | 6,3 | 17,7 | 9,2 | 15,0 | 15,9 | 16,8 |
| الكويت | 47,869 | 59,439 | 80,799 | 101,549 | 114,585 | 148,165 |
| المعدل ٪ | 1703 | 10,7 | 11,4 | 6,3 | 4,6 | 5,9 |
| مجموع دول المجلس | 403,952 | 481,601 | 621,294 | 735,514 | 826,226 | 1,054,068 |
| المعدل ٪ | 52,4 | 54,3 | 48,3 | 47,0 | 43,8 | 49,3 |
| مجموع الدول العربية | 752,220 | 898,672 | 1,099,541 | 1,307,356 | 1,504,657 | 1,898,619 |

(❖) الجدول من إعداد الباحث بالاعتماد على:

(1) التقرير الاقتصادي العربي الموحد (AMF) لعام (2009) الملحق (2/2) ص266.
http://www.arabmonetary fund.org/ar/jerep/2009.

(2) أحمد إبراهيم (وآخرون)، حال الأمة العربية (2008 -2009) أمة في خطر (بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية، ط1، نيسان 2009) ص ص220 -221.

(❖❖) بيانات أولية.



obeikandl.com

ومن الجدول رقم (8) يتضح تطور الناتج المحلي الإجمالي لدول مجلس التعاون لدول الخليج العربية من (403,952) مليون دولار عام (2003) إلى نحو (1,054,068) مليار دولار عام (2008) ويعزى هذا التحسن بصفة أساسية إلى استمرار الزيادة في أسعار النفط والطلب العالمي عليه، الأمر الذي أدى إلى زيادة الناتج المحلي الإجمالي لدول مجلس التعاون لدول الخليج العربية وزيادة اندماجه في الاقتصاد العالمي. وتتفاوت حصة الناتج المحلي الإجمالي من دولة إلى أخرى حيث نلاحظ أن حصة المملكة العربية السعودية هي من أكبر الحصص لأنها تعتبر أكبر مُصدّر للنفط في دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية تليها الإمارات العربية المتحدة ثم الكويت وقطر وعمان وأخيراً البحرين التي هي أقل الدول في سلم التطور أعلاه.

هنالك حاجة ملحة تدعو إلى ضرورة التدقيق في طبيعة العلاقات الخليجية – الإيرانية وهي علاقات يعتريها قدر كبير من التناقض، سواء على المستوى الثنائي أي بين إيران وكل دولة خليجية على حدة أو على المستوى الجماعي التنظيمي، أي مستوى مجلس التعاون لدول الخليج العربية الذي لا تحكمه إستراتيجية موحدة تجاه إيران، فالدول الخليجية بعضها تحكمه علاقة تنافر مع إيران (حالة البحرين وإمارة أبو ظبي)، والبعض الآخر تحكمه علاقة تعاون فعالة معها (حالة قطر وسلطنة عُمان والكويت وإمارة دبي) والبعض الثالث تحكمه علاقة فتور (حالة السعودية)[1].

ومن أهم المجالات التي يمكن أن تعكس واقع هذا التباين في العلاقات بين الطرفين، هي مجالات التعاون الاقتصادي والاستثمار وعلاقات التبادل التجاري، التي تفرض واقعاً عملياً مغايراً لذلك الواقع الذي تفرضه كثافة التفاعلات السياسية التي تتراوح بين المد والجذب، عبر قضايا ومصالح مختلفة ومتنوعة[2].

(1) أحمد، المصدر السابق، ص166.

(2) المصدر نفسه، ص166.



obeikandi.com

فلو نظرنا إلى الجدول رقم (9) الذي يبين تطور حجم صادرات دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية إلى إيران، وكذلك الجدول رقم (10) الذي يبين تطور حجم واردات دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية من إيران لوجدنا أن هنالك علاقات وروابط اقتصادية فعالة تربط إيران بدول مجلس التعاون لدول الخليج العربية تصل إلى حد الشراكة بين كل من إيران ودولة الإمارات العربية المتحدة عامة وإمارة دبي خاصة.

**الجدول(❖) رقم (9)**

**تطور حجم صادرات دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية إلى إيران للفترة من (2001 -2007)**

**(الأرقام بملايين الدولارات الأمريكية)**

| السنة / الدولة | 2001 | 2002 | 2003 | 2044 | 2005 | 2006 | 2007 |
|---|---|---|---|---|---|---|---|
| الإمارات | 1,848,53 | 1,956,50 | 2,176,90 | 2,506,26 | 3,326,81 | 3,982,82 | 4,698,24 |
| البحرين | 65,69 | 51,28 | 57,00 | 74,13 | 94,38 | 116,52 | 150,94 |
| السعودية | 201,40 | 304,34 | 338,63 | 421,48 | 556,54 | 619,55 | 730,84 |
| عُمان | 454,84 | 520,02 | 429,52 | 494,51 | 656,41 | 785,85 | 927,01 |
| قطر | 5,48 | 24,23 | 10,50 | 60,81 | 81,55 | 0,00 | 0,00 |
| الكويت | 10,17 | 12,46 | 13,86 | 15,96 | 21,19 | 25,36 | 29,92 |
| مجموع دول المجلس | 2222,11 | 2868,83 | 3025,91 | 3573,15 | 4736,88 | 5530,1 | 6536,95 |

(❖) الجدول من إعداد الباحث بالاعتماد على:

المصدر:

صندوق النقد العربي –إحصائيات: التجارة الخارجية، الجداول: (37، 41، 53، 73، 77، 81)، ص ص54 -164.

http://amf.org.ae/convert.php?filname=sites/default/files/

يتضح من الجدول رقم (9) أن حجم صادرات دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية إلى إيران كانت بحدود (2,222,11) مليارين ومائتين واثنين وعشرين مليون دولار عام (2001) ثم أخذت تزداد إلى أن بلغت (6,536,95) ستة مليارات

وخمسمائة وستة وثلاثين مليون دولار عام (2007)، ونلاحظ أن أكبر المصدرين إلى إيران هي دولة الإمارات العربية المتحدة وتليها سلطنة عمان ثم المملكة العربية ثم السعودية، ثم البحرين والكويت، وهذا دليل واضح على مستوى وعمق التفاعل التجاري بين إيران ودول مجلس التعاون لدول الخليج العربية.

**الجدول(❖) رقم (10)**

**تطور حجم واردات دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية من إيران للفترة من (2001 -2007)**

**(الأرقام بملايين الدولارات الأمريكية)**

| السنة / الدولة | 2001 | 2002 | 2003 | 2004 | 2005 | 2006 | 2007 |
|---|---|---|---|---|---|---|---|
| الإمارات العربية | 353,25 | 391,58 | 386,85 | 276,23 | 364,32 | 471,91 | 821,64 |
| البحرين | 0,00 | 0,00 | 0,00 | 0,00 | 0,00 | 0,00 | 0,00 |
| السعودية | 0,00 | 0,00 | 0,00 | 273,65 | 425,80 | 583,15 | 687,90 |
| عُمان | 46,16 | 22,48 | 45,71 | 53,41 | 47,11 | 80,33 | 69,23 |
| قطر | 24,67 | 18,83 | 18,01 | 13,67 | 17,39 | 17,17 | 62,86 |
| الكويت | 130,09 | 122,69 | 136,51 | 145,33 | 203,95 | 244,09 | 294,62 |
| مجموع دول المجلس | 554,17 | 555,58 | 587,08 | 762,29 | 1,262,52 | 1,396,65 | 1,936,25 |

(❖) الجدول من إعداد الباحث بالاعتماد على:

المصدر:

صندوق النقد العربي -إحصائيات: التجارة الخارجية، الجداول: (38، 42، 54، 74، 78، 82) ص57 -167.

http://amf.org.ae/convert.php?filename=sites/default/files/

يتضح من الجدول رقم (10) أن حجم واردات دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية من إيران هو أقل من حجم صادراتها إليها حيث بلغ مجموع واردات دول المجلس عام (2001) ما قيمته (554,17) خمسمائة وأربعة وخمسون مليون دولاراً، وصلت إلى (1,936,25) مليار وتسعمائة وستة وثلاثين مليون دولاراً عام (2007)، كما أن أكبر مورّد من بين دول المجلس هي دولة الإمارات العربية

المتحدة تليها المملكة العربية السعودية ثم الكويت وعمان وقطر، كما لم يلاحظ وجود مؤشر للواردات من قبل البحرين وهذا سببه فتور العلاقات السياسية بين كل من إيران والبحرين.

ولو دققنا النظر في التباين الموجود بين حجم الصادرات وحجم الواردات نرى أن المستفيد الأول هو إيران وذلك لسعة حجم وارداتها من دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية حيث إن إيران تستفيد من العلاقات الوطيدة بين الولايات المتحدة الأمريكية ودول مجلس التعاون لدول الخليج العربية للتخفيف من حدة العقوبات الاقتصادية المفروضة عليها، وهذا أيضاً مؤشر واضح بأن مواقف دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية تجاه إيران تنطلق من اعتبارات عدة ليس أقلها المصالح المتبادلة مع إيران على الصُعد الاقتصادية والسياسية والثقافية.

ويُرجع العديد من المحللين أزمة دبي المالية في مطلع عام 2009 إلى أسباب إقليمية سياسية تولدت نتيجة الصراع الدائر بين الولايات المتحدة الأمريكية وإيران التي تعد الشريك التجاري الأكبر لدولة الإمارات العربية عامة ولإمارة دبي خاصة. فعلى الرغم من أن فرض العقوبات الأمريكية على إيران بدأ منذ عام 1979، بعد الاستيلاء الشهير على السفارة الأمريكية في طهران من قبل الطلاب الإيرانيين، فإن توتر الأحداث بين إيران والولايات المتحدة من جهة، وبين إيران ودول الخليج العربية من جهة أخرى قد أفرز وجوداً إيرانياً في دول الخليج تجاوز حاجز التأثيرات السياسية إلى التأثيرات الاقتصادية التجارية كإحدى وسائل مواجهة الضغوط الأمريكية المتزايدة بمرور السنوات وهناك من يرى أن صعود دبي الاقتصادي يرجع في أحد أسبابه إلى الحظر المفروض على النظام الإيراني[1].

الأمر الذي ساهم بصورة أو بأخرى في تعميق علاقات إيران التجارية مع دبي، والبعض الآخر يرى أن الأمر تجاوز مجرد الشراكة التجارية بكل مقوماتها الاقتصادية وانعكاساتها السياسية إلى حالة من التغلغل الإيراني على المستويات غير الرسمية، يعكسه وجود ما يقدر بأكثر من 450 ألف إيراني يعيشون في

(1) أحمد، المصدر السابق، ص166.



obeikandi.com

الإمارات، عدا الإماراتيين من أصول إيرانية ويمثلون وفقاً لتقرير صادر عن وكالة الأسوشيتدبرس، ثاني أكبر جالية أجنبية في دبي بعد الجالية الهندية، ناهيك عن وجود ما يقرب من عشرة آلاف شركة إيرانية عاملة هناك، هذه الارتباطات جعلت من دبي سوقاً استثمارياً لكثير من الإيرانيين[1].

تمتاز أسواق إيران حالياً بتوافر جميع أنواع البضائع، على رغم القيود المفروضة من بعض الدول الغربية، واللافت للنظر أن البضائع إذا توافرت في السوق لا تجري المساءلة حول مصدرها شرط أن تكون غير مضرة بالصحة ولا يحرمها القانون. إضافة إلى العلاقات التجارية وبسببها استقرت جالية إيرانية مهمة في دبي تعمل في مجال التجارة، وقد نال عدد كبير منهم جنسية دولة الإمارات، وأكبر مصرف في إيران متواجد بقوة في دبي، كما أن استثمارات الإيرانيين في المجال العقاري في دبي تمثل نسبة 40٪ من مجمل المشاريع القائمة[2].

إن اجتماعات العمل بين ممثلي السلطات الإيرانية ورجال الأعمال الغربيين تتم في دبي، والمنتجات التي لا تتمكن إيران من استيرادها تتم عبر دبي، والاعتمادات لتعزيز المستوردات تنجز في إمارة دبي، وهناك تكامل ناشط بين إيران ودبي، ولم تظهر حساسيات سياسية بين البلدين، كما هي الحال مع البحرين وأبو ظبي لسبب الجزر التي تحتلها إيران[3].

كما أن العلاقات التجارية الواسعة بين إيران ودول مجلس التعاون لدول الخليج العربية والوجود الإيراني فيها، والتلميح أحياناً إلى وجود نسبة من مواطني دول المجلس من أصول إيرانية يتطلب الإشارة إلى نقطتين:

الأولى: إن كافة التجار في دولة الإمارات ودول مجلس التعاون لدول الخليج العربية يتنافسون على الأسواق الإيرانية، مثلهم مثل نظرائهم في العالم أجمع، لكنهم يتمتعون بميزة نسبية هي القرب الجغرافي والعلاقة التاريخية.

---

(1) المصدر نفسه، ص166.

(2) مروان اسكندر، "أزمة ديون دبي وتداعياتها خليجياً وعربياً"، (حلقة نقاشية) في: مجلة المستقبل العربي، العدد/372، السنة/ الثانية والثلاثون، بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية، شباط 2010، ص80.

(3) المصدر نفسه، ص80.



obeikandl.com

الثانية: تتعلق بالخليج نفسه، فهذا الشريط المائي كان دائماً بمثابة شريان تواصل بين الشاطئين ولم يكن حاجزاً وأن التبادل التجاري والإنساني بين شاطئ الخليج هو حقيقة تاريخية وجغرافية فوق الأحداث السياسية العابرة[1].

وفي حوار على فضائية الجزيرة، حول فرص إقامة شراكة خليجية إيرانية بناءاً على دعوة إيرانية رسمية (تتمثل في منطقة للتبادل التجاري الحر للوصول بالعلاقات الاقتصادية بين الطرفين إلى مستويات تليق بالجوار الجغرافي الممتد وبالتاريخ الحافل، والمثال قائم على أرض الواقع علاقات اقتصادية إيرانية إماراتية تجسد شراكة بين إيران وبلد عربي بكل المقاييس) توصل المتحاورون إلى أن هذه الخطوة تعتبر الخطوة الأولى لبناء علاقات مطمئنة بين الطرفين، علاقات ودية ومستمرة بين شعوب المنطقة لأن جهود الولايات المتحدة الأمريكية تبذل لإبعاد دول المنطقة عن بعضها[2].

تستهدف إيران عبر استثماراتها في المشروعات الاقتصادية الخليجية دعم مشروعها الإستراتيجي الذي طرحته في أكثر من مناسبة على دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية، والخاص بإدماجها كشريك تجاري في السوق التجارية التي قررت تلك الدول إقامتها أوائل حزيران 2007 برأسمال قدره (715) مليار دولار. (راجع التقرير الإستراتيجي السنوي الصادر عن مركز الإمارات للدراسات والإعلام في حزيران 2009)[3].

---

(1) غسان طهبوب، "أزمة ديون دبي وتداعياتها خليجياً وعربياً"، حلقة نقاشية، مجلة المستقبل العربي، العدد / 372 ، السنة / 32 ، بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية، شباط 2010، ص 92.

(2) أمير موسوي، عايد المناع، مصطفى اللباد، فرص إقامة شراكة خليجية إيرانية (الجزيرة نت، 9 أيلول 2007)، ص ص1 -3. http://www.aljazeera.net/NR/exeres/

(3) أحمد، المصدر السابق، ص167.



obeikandl.com

## رابعاً: دور الحرس الثوري الإيراني في دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية:

تأسس الحرس الثوري الإيراني بموجب المادة (147) من الدستور الخاص بالجمهورية الإسلامية في إيران التي أجازت له تقديم الخدمات الاجتماعية والصناعية في وقت السلم، الأمر الذي جعل منه مجموعة استثمارية كبرى تعمل في كافة القطاعات المدنية والعسكرية، وتمتلك نحو 800 شركة ومؤسسة صناعية وخدمية، وقد تحول الحرس الثوري منذ توقف الحرب العراقية الإيرانية عام 1988 إلى قوة اقتصادية ضخمة تتحكم في معظم (إن لم يكن كل) الاقتصاد الإيراني، ونجح في التمدد خارج إيران وصولاً إلى منطقة الخليج العربي[1].

وقد أشار مسؤولون أميركيون ومحللون إلى أن التوسع الكبير في الدور الذي تلعبه مؤسسة الحرس الثوري الإيراني بمنح قوة النخبة السياسية نفوذاً سياسياً واقتصادياً جديداً، ربما يعيق من جهود الولايات المتحدة الأمريكية وحلفائها للضغط على النظام الإيراني، حيث أن الحرس الثوري وسع نفوذه بصورة كبيرة في الاقتصاد الإيراني، عبر استثمارات ضخمة في آلاف الشركات وفي مختلف القطاعات، ومن خلال ذراعها في القطاع الخاص تقوم مؤسسة الحرس الثوري بتشغيل مطار طهران الدولي، وتقوم ببناء الطرق السريعة، وتركيب أنظمة الاتصالات كما أنها تدير برنامج تصنيع الأسلحة الإيرانية الذي يضم برنامج الصواريخ المثير للجدل[2].

لقد وصف المحللون الحرس الثوري الإيراني بأنه مشروع إيراني كبير لغسيل الأموال في الخليج العربي وهنا يثار تساؤل حول طبيعة الدور الاقتصادي الذي يقوم به الحرس الثوري في الخليج من ناحية، وشبكة العلاقات والشراكات الاقتصادية التي يبنيها داخل الخليج العربي عبر المسؤولين والموظفين الرسميين كأحد أوجه متناقضات العلاقات الإيرانية الخليجية من ناحية أخرى، إن عملية غسل الأموال

---

(1) المصدر نفسه، ص168.

(2) توماس إردبرينك، "الحرس الثوري الإيراني يحكم سيطرته على الاقتصاد والسياسة ويحد من خيارات أمريكا"، صحيفة الشرق الأوسط، العدد/11367، لندن، 11 يناير 2010.



obeikandl.com

عبر الخليج العربي كانت هي الوسيلة الوحيدة أمام الحرس الثوري للتحايل على الحصار المالي المفروض عليه دولياً[1].

إن القاعدة الاقتصادية الكبيرة التي تملكها إيران من ثروات طبيعية وبشرية وموقع إستراتيجي يجعلها مشروع قوة اقتصادية كبرى في المنطقة شريطة أن تتخلى عن سياستها الاقتصادية الخاطئة، وتحرير اقتصادها من احتكار وسيطرة الحرس الثوري ليصبح هو الجسر بين إيران والعالم الخارجي والمساهمة في جذب الاستثمارات الأجنبية للبلاد وتبني مشاريع تسهم في تنمية اقتصاد الدولة وتوجيه الموارد المالية للبلاد لتحقيق حلم الشعوب الإيرانية بأن تصبح إيران قوة اقتصادية كبرى في المنطقة، وعدم هدر ثرواتها في بناء ترسانة أسلحة ضخمة هدفها حماية ميليشيا الحرس الثوري غير القابلة للانضباط السياسي واحتكاره للاقتصاد ويمثل العقبة الرئيسة أمام الشعوب الإيرانية لتحقيق ذلك الحلم[2].

كل ما سبق يؤدي إلى تساؤلات مؤداها: هل هناك إمكانية لإنجاح إقامة منطقة تجارة حرة بين إيران ودول مجلس التعاون لدول الخليج العربية؟ وما هي فرص إقامة شراكة خليجية - إيرانية في ظل التنامي الواضح للعلاقات الاقتصادية؟ وهل ثمة دور للخلافات السياسية المعروفة بين الطرفين الخليجي والإيراني في تقويض هذه الشراكة؟ وعلى الرغم من توافر مقومات هذه الشراكة فإنها ستظل هدفاً للولايات المتحدة الأمريكية التي تحاول كبح التمدد الإيراني الاقتصادي في الخليج كوسيلة للالتفاف على العقوبات القائمة عليها أو المنتظرة، باعتبار أن الاقتصاد يعد ساحة التأثير الفعلي في المواجهة بين إيران والولايات المتحدة الأمريكية[3].

نستنتج مما تقدم أنه قد حدث تحول نوعي في المشهد الاقتصادي العربي خلال الـ20 -25 عاماً الأخيرة، حيث تراجعت المراكز القيادية العربية التقليدية، كمصر والعراق وسورية، وبرز مركز ثقل عربي جديد في الخليج العربي، دول مجلس التعاون الست، الكويت والمملكة العربية السعودية والبحرين وقطر

(1) أحمد، المصدر السابق، ص ص167 -168.

(2) آل الشيخ، المصدر السابق، ص ص1 -2.

(3) أحمد، المصدر السابق، ص169.



obeikandl.com

والإمارات العربية المتحدة وعمان مجتمعة تشكل حوالي 65٪ من إجمالي الناتج القومي العربي، وإذا ما تم اعتماد العملة الخليجية الموحدة، فهذه الدول ستصبح عاشر أكبر اقتصاد في العالم.

وتطمح إيران إلى إقامة علاقات شراكة اقتصادية مع جميع دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية كالعلاقات القائمة بينها وبين دبي لتنمية الوضع الاقتصادي في المنطقة خدمةً لمصالحها إلا أن المخاوف المتزايدة لدول مجلس التعاون لدول الخليج العربية من مساعي إيران في فرض هيمنتها الإقليمية جعلتها تنظر إلى أية دعوة اقتصادية إيرانية باعتبارها نوعاً من التكتيك السياسي، كما أن فكرة إقامة منطقة حرة للتبادل التجاري بين إيران ودول مجلس التعاون لدول الخليج العربية تستهدف منه إيران إبعاد تأثير العقوبات الاقتصادية المفروضة والتي ستفرض عليها مستقبلاً من قبل الولايات المتحدة الأمريكية والدول الأوروبية.

إن العلاقات الخليجية -الإيرانية بأبعادها المتعددة والمتشعبة والتي تتناقض فيها العلاقة بين متغيرات اقتصادية وأخرى سياسية، لابد أن تتحول إلى إشكالية تدفع دول المجلس إلى توخي الحذر في التعاطي مع الجارة إيران التي لها رغبة حقيقية في ممارسة دور إقليمي، وعلى إيران طمأنة جيرانها العرب في الخليج لكي تتعامل معها بدون حذر.

obeikandl.com

## المبحث الثالث

# إستراتيجية إيران العسكرية تجاه دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية

حظيت المؤسسة العسكرية الإيرانية في عهد الشاه محمد رضا بهلوي باهتمام كبير جداً، في ظل مساعيه لبناء إيران قوية لا تؤدي دوراً إقليمياً فحسب بل دوراً عالمياً أيضاً، وكانت الركيزة التي استند إليها هذا الدور هي القوات المسلحة التي لم يدخر الشاه جهداً لتقويتها سبيلاً لبناء جيش عصري متطور وصفه قائلاً "إن الجيش الإيراني سيصبح قوياً إلى درجة لا تجعله محل اهتمام المنطقة وحدها، ولكن العالم كله سيجد نفسه مضطراً لإدخاله في حسابه"[1].

بعد سقوط الشاه فإن النظام الجمهوري الإيراني، أدعى تخليه عن أداء دور شرطي الخليج العربي، إلا أن وقائع وسلوكيات هذا النظام لم تظهر في حقيقة الأمر تغييراً كبيراً في الطابع الإمبراطوري للتكوين القومي الإيراني الذي يستند إلى التاريخ الفارسي قبل الإسلام، فإن أيديولوجية النظام الجمهوري الجديد كانت قد استندت إلى الدين في أضيق معانيه، ولهذا فإن دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية سرعان ما أكدت بأن الطرح الإيراني الجديد يعكس ذات المصالح الإيرانية وذات الرغبة في تحقيق قوة الدولة الإيرانية ولكن بإطار ديني -طائفي وبالتالي لم تختلف أطماع النظام الجديد عن سابقه في الخليج العربي[2].

وصف (زبغنيو بريجنسكي) الوضع الإقليمي في الخليج العربي بعد العدوان الثلاثيني على العراق عام 1991 وما أفرزه من نتائج على النحو الآتي "إيران هي الدولة الخليجية الوحيدة المقتدرة ذاتياً من الناحية العسكرية و(إسرائيل) لم يعد لها ند عسكري بعد تحجيم العراق. إن الولايات المتحدة عليها الآن أن تكون

---

(1) وحيد، المصدر السابق، ص1.

(2) المصدر نفسه، ص ص3 -4.



obeikandl.com

المصدر الوحيد للأمن في الخليج العربي ومن المحتمل مع مرور الوقت أن تتوفر إمكانية لإعادة تأسيس نوع من العلاقات مع إيران ولكن يبقى ذلك على كل حال احتمالاً غير مؤكد[1].

يتضح مما تقدم أن سياسة إيران الإقليمية لم تتغير بتغير أيديولوجية النظام السياسي فيها، لكنها أخذت نفس المسار وهو الهيمنة على المصالح الإقليمية والرغبة في أن تكون إيران دولة إقليمية قوية على الساحة السياسية والعسكرية والاقتصادية للخليج العربي، كما أن هنالك إمكانية لإعادة العلاقات الثنائية بين إيران والولايات المتحدة الأمريكية بعد الاتفاق على تقسيم المصالح في الخليج العربي بين كل من إيران والولايات المتحدة الأمريكية.

## أهداف إستراتيجية إيران العسكرية:

تؤكد إيران باستمرار أن إستراتيجيتها العسكرية دفاعية، هدفها إحباط مساعي الولايات المتحدة الرامية إلى تطويقها وخنق نظامها وثورتها الإسلامية، وترفض إيران الاتهامات الغربية بأن قواتها تشكل تهديداً لدول المنطقة، وتؤكد أن سلاحها للردع وليس للتخويف، وأنها حريصة كذلك على أمن الخليج الذي هو مسؤولية الدول المطلة عليه، وتكرر دعوتها باستبعاد الوجود الأجنبي من المنطقة وتعتبر أن هذا الوجود لن يُسهم في حماية المنطقة، وإنما هو لحماية المصالح الغربية[2].

لقد استمرت إيران بعد انتهاء الحرب العراقية الإيرانية عام 1988 في إنشاء قواعد بحرية على طول ساحلها على الخليج العربي وخليج عمان وفي الجزر الإيرانية كما استمرت في تدعيم أسطولها البحري وتحديث أسلحته ورفع قدراته القتالية عبر سلسلة طويلة من المناورات البحرية، مما جعلها تثق بأن حضورها الفاعل في الخليج

(1) Brezezinski, zbigniew k, "selective Global commitment', foreign Affairs, 1991, pp.17-18.

(2) حيدر رضوي "القدرات العسكرية الإيرانية في الخليج"، الجزيرة نت، مركز الجزيرة للدراسات، 12 نيسان 2010، ص4. على الموقع الإلكتروني: http://www.aljazeera.net/NR/exeres



obeikandi.com

وبحر عُمان بات يشكل أكبر قوة للحفاظ على أمن واستقرار هاتين المنطقتين الإستراتيجيتين، كما قال وزير الدفاع الإيراني الأسبق مصطفى محمد نجار في نهاية آب 2008[1].

وقد اعتمدت إيران في إستراتيجيتها العسكرية على أهداف عدة وهي:

**أولاً: الأهداف الدينية والأيديولوجية**

تتميز إيران أكثر من غيرها من دول النظام الإقليمي الخليجي بامتلاك عناصر ومصادر متنوعة للقوة المعنوية، أهمها العامل التاريخي وعامل القوة الجيوستراتيجية والقوة المادية والعسكرية والعامل الأيديولوجي أو العقائدي، وقد اختلف توظيف إيران لعوامل القوة هذه باختلاف النظام السياسي الحاكم وطبيعته وأولوياته[2].

وبعد قيام الجمهورية الإسلامية حدث تبدل في أولويات ومكانة عوامل القوة المعنوية. فقد أعلى النظام الجديد من شأن العامل الديني واعتبر نظامه السياسي الإسلامي مصدر تفاخره الأساسي واحتلت القوة العسكرية والجيوستراتيجية الإيرانية المرتبة الثانية وتراجع كثيراً العامل التاريخي من منظوره الفارسي، كما تراجع أيضاً العامل القومي، إذ أعطى نظام الجمهورية الإسلامية الأولوية للدعوة الإسلامية العالمية[3].

إن دستور الجمهورية الإيرانية تضمن تأكيد مبدأ تصدير الثورة، كما أن النظام الحاكم في إيران جعل من هذا المبدأ هدفاً حيوياً ومصيرياً سواءً على البعد العقائدي أو البعد المتعلق بمصلحة النظام ووضع له إستراتيجية خاصة لها سياسات تستند إلى مصادر وإمكانات وطاقات تحشد لتنفيذها[4].

---

(1) المصدر نفسه، ص4.

(2) ادريس، المصدر السابق، ص176.

(3) ادريس، المصدر السابق، ص178.

(4) محمد السعيد عبد المؤمن، إيران من الداخل: رؤية مصرية، التقرير الإستراتيجي العربي 1994، (القاهرة، مركز الدراسات الإستراتيجية بالأهرام، 1995)، ص51.



obeikandi.com

لذلك فقد ركزت إيران على البناء السياسي والعقائدي للمؤسسة العسكرية والذي تضمن خلاله قوات مسلحة قوية جداً وفعالة، وفي ذلك إشارة إلى إمكانية استخدام القوة العسكرية لـ تصدير الثورة، ولعل ذلك ينبع من إدراك إيراني بضرورة ربط الأيديولوجية الدينية بالنظام السياسي بالمؤسسة العسكرية أداتها المنفذة[1].

**ثانياً: الأهداف السياسية**

يعد العامل العسكري من أبرز العوامل المؤثرة في مجمل السياسة الخارجية لأية دولة بشكل عام وفي علاقاتها مع ما يحيط بها من دول ضمن بيئتها الإقليمية بشكل خاص، إذ تسعى إلى تعزيز تأثيراتها في السياسات الدولية بإظهار مكانتها العسكرية[2].

ولا يمكن للسياسة العسكرية لأية دولة أن تنبع من فراغ، إنما هي نتاج المحيط الذي يؤثر في أهداف الدولة ومصالحها بشكل مباشر، كما تحتاج أية دولة، لغرض ضمان قيمها ومبادئها إلى قوات عسكرية مسلحة تتفوق على باقي نظيراتها ضمن البيئة أو المحيط الذي تنتمي إليه، فإيران تعد القوة الإقليمية التي لا يمكن تجاهل دورها إقليمياً ودولياً[3].

وتتبنى إيران إستراتيجية (المجال الحيوي)(*) التي تمنحها (من وجهة نظرها) حق الهيمنة على منطقة الخليج العربي، من خلال الاستئثار بدور إقليمي مهيمن تعد القوة العسكرية من أهم مرتكزاته دون اعتبار لمصالح دول المنطقة وأمنها[1].

---

(1) وحيد، المصدر السابق، ص12.

(2) كاظم هاشم نعمة، مبادئ العلاقات الدولية، (بغداد، شركة آب للطباعة، 1987)، ص184.

(3) ظافر ناظم وأنيس محمد، "التسلح العسكري الإيراني في التسعينات، دراسة أثر المتغيرات الإقليمية والدولية"، مجلة دراسات إستراتيجية، العدد/7، بغداد، مركز الدراسات الدولية، جامعة بغداد، 2000، ص ص137 - 140.

(*) بدأ مفهوم المجال الحيوي في العصر الحديث عندما تنامت قوة ألمانيا بعد الحرب العالمية الأولى اقتصادياً وعسكرياً وسيطرة الزعيم النازي هتلر على الحكم، مما دعا العلماء الألمان إلى القول بنظرية المجال الحيوي التي تبيح لألمانيا بالتمدد والتوسع إلى الأقاليم المجاورة للدول الأخرى ذات السيادة، ومما كان له الأثر الكبير في دعم



obeikandl.com

لذلك ترى إيران بأن تعزيز مكانتها في الساحة الإقليمية لابد وأن يتواكب مع تعزيز قدراتها العسكرية في المجالات التقليدية وفوق التقليدية، وأن القدرات العسكرية للدول هي التي تعزز مكانتها بمنطقتها الجغرافية وتكسبها احترام الآخرين[2].

عليه يمكن بيان أهم الأهداف السياسية التي تستند إليها الإستراتيجية الإيرانية بما يأتي[3]:

1. الحصول على اعتراف واشنطن بالجمهورية الإسلامية الإيرانية.
2. الحصول على دور أساسي كقوة إقليمية أساسية ومهيمنة في منطقة الخليج العربي ضمن إطار أي نظام عالمي في طور الظهور.
3. إرغام أميركا وأوروبا على إعطائها ضمانات أمنية للمستقبل.
4. الحصول على القدرات النووية دون تصنيع القنبلة النووية حالياً، أي أن طهران تريد أن تمتلك الإمكانيات كافة التي تستطيع عبرها تصنيع قنبلة نووية في فترة زمنية قصيرة جداً في حال شعرت بتهديد إستراتيجي من أي قوة عظمى.

وبذلك فإن إيران تهدف من خلال الجهود المكثفة لبناء قدراتها العسكرية إلى استعادة مكانة إيران كقوة إقليمية مهيمنة تتناسب مع إمكانياتها وحجمها في منطقة الخليج العربي. كما أن التفاعلات السياسية بين إيران ودول مجلس التعاون لدول الخليج العربية تعكس حرص إيران على توطيد العلاقات مع تلك الدول حتى في ظل وجود خلافات أو تباينات في وجهات النظر بين الجانبين.

---

الزعيم النازي هتلر باكتساح الأقاليم المجاورة وإشعال الحرب العالمية الثانية التي أدت إلى مقتل ملايين البشر وهزيمة النازية وتفتيت ألمانيا إلى دولتين وفشل نظرية المجال الحيوي. للتفاصيل ينظر: فشل نظرية المجال الحيوي في أمريكا وإسرائيل وإيران، وكالة سرايا الإخبارية، 14 أيلول، 2009، الموقع الإلكتروني
http://www.Saraya news.com/object-article/view/id/13428

(1) محمد أحمد آل حامد، "أمن الخليج وانعكاساته على دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية"، سلسلة محاضرات الإمارات(16)، أبو ظبي، مركز الإمارات للدراسات والبحوث الإستراتيجية، ط1، 1997، ص2.

(2) وحيد، المصدر السابق، ص32.

(3) رياض قهوجي، "الخيارات العسكرية للمواجهة الأمريكية -الإيرانية"، مجلة السياسة الدولية، العدد/168، المجلد/42، القاهرة، مطابع الأهرام التجارية، 2000، ص120.



obeikandl.com

**ثالثاً: الأهداف الأمنية**

يُعرف الأمن القومي بأنه قدرة الدولة على الحفاظ على قيمها الداخلية من التهديدات الخارجية، ويتسم بخصائص عدة أهمها: النسبية، بمعنى أنه لا توجد دولة تتمتع بالأمن المطلق، وعادةً ما تواجه الدول تهديدات فعلية وأخرى محتملة، وهذه التهديدات يمكن أن تكون سياسية واقتصادية وعسكرية واجتماعية[1].

ومنذ الانسحاب البريطاني في عام 1971 من منطقة شرق السويس، برز مصطلح أمن الخليج العربي إلى حيز الوجود، فقد بات على دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية منذ ذلك الوقت مواجهة التحديات الخارجية، إذ أخذت الولايات المتحدة الأمريكية تدخل تدريجياً إلى منطقة الخليج العربي، وقد عجّل بذلك تعاظم حاجتها لحماية مصالحها الإستراتيجية في المنطقة بعد خسارة قاعدتها في إيران بانتصار الثورة الإسلامية عام 1979، وقد شجعت الولايات المتحدة دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية آنذاك على تشكيل مجلس التعاون لدول الخليج العربية لتنسيق مواقفها في مواجهة التحديات الخارجية[2].

وسعت هذه الدول لبناء أمنها الجماعي، إلا أن حرب الخليج الثانية عام 1991 فرضت معادلة جديدة على المنطقة إذ أصبح للولايات المتحدة – منذ ذلك الوقت تواجد عسكري مباشر في هذه الدول، شرعته اتفاقيات للتعاون الدفاعي وقعتها الكويت والبحرين وقطر وعمان مع الولايات المتحدة عام 1991، كما وقعت دولة الإمارات العربية المتحدة اتفاقية مماثلة عام 1994، واتخذت المملكة العربية السعودية تدابير مماثلة ولكن بصيغة أقل رسمية[3].

لقد حصرت الولايات المتحدة الأمريكية المحافظة على أمن الخليج العربي بها وببعض الدول الأوروبية (بريطانيا، فرنسا) وأقامت لهذه الغاية مخازن طوارئ

---

(1) فهد مزبان خزار الخزار، "الأبعاد الإستراتيجية لمشروع الشرق الأوسط الكبير وانعكاساتها على الأمن القومي الإيراني"، مجلة دراسات إيرانية، العدد/10 -11، المجلد الخامس، جامعة البصرة، مركز الدراسات الإيرانية، كانون الثاني 2010، ص58.

(2) رضوي، المصدر السابق، ص1.

(3) المصدر نفسه، ص ص1 -2.



obeikandi.com

للقيادة العسكرية والذخائر في السعودية والكويت وعمان وقطر والبحرين، وأقامت مركز قيادة متقدم لها في البحرين ليكون مستعداً لتوسيع نطاق الأعمال العسكرية الأمريكية في مواجهة أي تهديد من داخل الإقليم[1].

وأصبحت دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية جزءاً من النظام الأمني الذي تديره الولايات المتحدة بصورة أساسية إذ أخرجت منه كلاً من العراق وإيران، وأعطت لمصر وسوريا دوراً مساعداً إبان الأزمات أو الصراع العسكري كما حدث عام 1991[2].

وبالنسبة لإيران فإن سياستها الأمنية في الخليج العربي تنطلق من تحديد الأهداف الأمنية اللاز مة لإستراتيجيتها العسكرية في تطوير قدراتها وهي[3]:

1. الرفض التام لأي تغيير يطرأ على الحدود السياسية في المنطقة ولاسيما فيما يتعلق بأطماعها في شط العرب أو الجزر العربية الثلاث (طنب الكبرى – طنب الصغرى -أبو موسى) التي احتلتها عام 1971.
2. رفض التواجد الأجنبي في الخليج العربي، بذريعة أن إيران هي الدولة الوحيدة التي يستطيع العالم أن يعتمد عليها في الدفاع عن أمن المنطقة ومواردها النفطية.
3. إن أمن منطقة الخليج العربي هو مسؤولية الدول المتشاطئة، وهذا يعني أنه لابد من مشاركة إيرانية فعالة في أي ترتيبات أمنية إقليمية.
4. رفض مشاركة أي عناصر خارجية في الترتيبات الأمنية حتى ولو كانت عربية ومن هنا كان رفضها لـ (إعلان دمشق)[❖] في 16 آذار 1991.

---

(1) محمد مصالحة، أثر التحولات في النظام الدولي على منطقة الخليج والشرق الأوسط: في: إيما ميرفي وآخرون، أمن الخليج العربي في ظل النظام الدولي الجديد، ص53.

(2) المصدر نفسه، ص64.

(3) وحيد، المصدر السابق، ص ص34 -35.

(❖) إعلان دمشق: ينص على مبادئ التعاون والتنسيق بين دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية ومصر وسورية في المجالات الأمنية والسياسية والاقتصادية والثقافية، إلا أن إيران ترغب في أن يكون أمن الخليج العربي أمناً إقليميا لا دور فيه للأطراف الخارجية خاصةً مصر وسورية، ولا للأطراف الدولية و بالتحديد الولايات المتحدة الأمريكية:



oberkandi.com

5. إظهار الاهتمام بضرورة أن تكون المنطقة خالية من أسلحة الدمار الشامل، وتأكيد التعاون بين دولها في مختلف المجالات السياسية -الأمنية - العسكرية -الاقتصادية، وبدون هذا التعاون لا يمكن إقامة أي أمن في المنطقة.

إن الرؤية الإيرانية لمفهوم أمن الخليج العربي تختلف جوهرياً عن الرؤى العربية في المنطقة والولايات المتحدة الأمريكية، كون أن إيران تعتبر الخليج هو بالأساس خليجاً فارسياً فيه مشاطئة عربية وعليه هو مياه محلية وامتداد للسيادة الإيرانية، وكأقصى تنازل إيراني عن هذه الرؤيا فإن أمن الخليج العربي شأن إقليمي لا مجال لأية مشاركة دولية في موضوعه، وخاصةً أن المشروع السياسي القومي الإيراني للوصول إلى مستوى الدول الكبرى يمر بامتلاك إيران للسلاح النووي، إن هذا المشروع يعني أن من يدخل الخليج من السفن ينبغي عليها رفع العلم الإيراني للاعتراف بسيادة إيران في هذه المياه، بيد أن هذه الرؤية تواجه تحد خطير من قبل الولايات المتحدة الأميركية[1].

لذلك ستتجه إيران إلى تجنب الحروب وإلى البحث عن الاستقرار مع جوارها العربي والإسلامي وإلى تطوير علاقاتها مع أوروبا، ولكن من دون أن تتخلى عن ما تعتبره "ثوابت الثورة" أي لا شرعية للوجود "الإسرائيلي" في فلسطين ودعم الحركات الفلسطينية واللبنانية التي تقاتل هذا الاحتلال "أي ما تعتبره واشنطن دعم الإرهاب"[2]. ولكن السؤال هنا؟ هل إيران صادقة في إدعاءاتها دعم القضية الفلسطينية أم هي محاولة لتغطية أهدافها الحقيقية.

---

للتفاصيل ينظر: خالد بن سلطان بن عبد العزيز آل سعود، "أمن منطقة الخليج العربي من منظور وطني" سلسلة محاضرات الإمارات (18)، أبو ظبي، مركز الإمارات للدراسات والبحوث الإستراتيجية، ط1، 1997، ص17.

(1) رعد مجيد الحمداني، "الخليج ساحة عمليات محتملة في الصراع الأميركي الحالي عام 2007"، دمشق، مركز صقر للدراسات، قسم الدراسات الإستراتيجية، د.ت) ص ص8 -9. على الموقع الإلكتروني: www.sagreenter.net

(2) طلال عتريسي، "إيران في تحولات الشرق الأوسط: المخاطر والفرص"، مجلة شؤون عربية، العدد/125، الرياض، الأمانة العامة لجامعة الدول العربية، ربيع 2006، ص35.



obeikandl.com

من كل هذا يظهر أن سياسة إيران الأمنية لا تقلق الولايات المتحدة الأميركية و(إسرائيل) فحسب بل تقلق عدداً من الدول العربية ومن ضمنها دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية. فإيران بالنسبة للدول العربية ليست دولة عادية وتطلعاتها وطموحاتها مخترقة للحدود العربية وتخاطب شرائح من المجتمعات والطوائف العربية، كما أن هنالك مشاكل عالقة بينها وبين دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية لذا فإن على إيران أن تعمل على طمأنة دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية إزاء طموحاتها العسكرية والإستراتيجية، بالمقابل مطلوب من دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية أن تبتعد عن الوقوع في كنف السياسات الغربية عند التعامل مع إيران، لأن المصالح المشتركة بين إيران ودول مجلس التعاون لدول الخليج العربية تختلف عما هي عليه بين إيران والولايات المتحدة الأميركية.

## القدرات العسكرية الإيرانية:

ورثت الثورة الإيرانية عام 1979 قدرات عسكرية تقليدية ضخمة عن عهد الشاه محمد رضا بهلوي إلا أن تجربة الحرب العراقية الإيرانية أفقدت إيران ما بين 50 -60٪ من معداتها العسكرية خلال معارك الحرب، ولم تدخل لها أسلحة أو تكنولوجيا عسكرية لاستبدالها، وغابت برامج التطوير والتحديث لهذه القوات منذ سقوط الشاه عام 1979[1].

حرصت إيران على تعويض الخسائر الضخمة التي تحملتها مؤسساتها العسكرية جراء ثماني سنوات متتالية من القتال، فما أن انتهت الحرب، حتى اتجهت إيران إلى إعادة بناء وتطوير قدراتها العسكرية في مختلف فروع القوات المسلحة، وعملت على إنشاء قوات إستراتيجية فاعلة ومتكاملة تكون قادرة على منح إيران رادعاً هجومياً يتمتع بمصداقية عالية، إلى جانب التركيز على القدرات الصاروخية كوسائل إيصال إلى مسافات بعيدة ووسائل فعالة للردع[2].

---

(1) أنتوني كورد سمان، "القدرات العسكرية الإيرانية"، سلسلة دراسات عالمية، العدد/6، أبو ظبي، مركز الإمارات للدراسات والبحوث الإستراتيجية، 1996، ص ص35 -36.

(2) وحيد، المصدر السابق، ص4.



obeikandl.com

وتعد إيران الآن القوة العسكرية الإقليمية الأقوى في منطقة الخليج العربي، إذ تميل إحدى كفتي القوة لصالحها، وترجح تفوقها العسكري على سائر دول المنطقة، إضافةً إلى قدراتها العسكرية التقليدية، فإن إيران تعمل على تطوير قدراتها الضاربة من الصواريخ بعيدة المدى وأسلحة الدمار الشامل[1].

ورغم ذلك فإن أهم المشاكل التي واجهت تطوير وتحديث القدرات العسكرية الإيرانية كان ضعف الموارد الاقتصادية التي لم تكن بالمستوى المطلوب لتحقيق هذا الهدف، كما أن المشاكل المالية الكبيرة التي واجهت البلاد حتى منتصف عقد التسعينات من القرن الماضي جعلت من قضية تحديث التسلح التقليدي إحدى المشاكل المهمة[2].

وعلى ضوء ما تقدم يمكن تقسيم القدرات العسكرية الإيرانية إلى قسمين:

1. القدرات العسكرية التقليدية.
2. القدرات العسكرية فوق التقليدية.

## 1. القدرات العسكرية التقليدية:

تسعى إيران لإحياء دورها ودور دول المنطقة إقليمياً واستبدال النظرية الغربية السائدة والقائمة على أن العامل الإقليمي في المشرق العربي والجوار الجغرافي ومنها بالذات منطقة الخليج العربي ليس قادراً على حل مشاكله وأزماته دون الاعتماد سياسياً وعسكرياً واقتصادياً على العامل الدولي وأنه ليس بمقدوره التأثير على عامل الصراع ومعاملته لأن الأرقام الصعبة بيد الدول الكبرى[3].

وعليه فقد نشطت الجهود الإيرانية وبكثافة لتدعيم قوات الجيش وقوات حرس الثورة الإسلامية بأحدث المعدات العسكرية التي تتناسب وحجم التهديدات المستمرة والمتلاحقة للأمن القومي الإيراني.

---

(1) Anthony H.Cordesman.Iran's Developing military capabilities, center for strategic and International studies, washington, 2004, p.2.

(2) I bid. P.4.

(3) محمد عبدالله محمد، "دواعي التسلح وإعلان منظومة صواريخ شهاب: أمريكا طوقت إيران وطهران متخوفة من تهديدات إسرائيل"، صحيفة الوسط، العدد/389، الكويت، 30 أيلول 2003.



obeikandl.com

وقطعت شوطاً كبيراً في تحديث التقنيات التي تعتمدها قطعها البحرية وطائراتها المقاتلة، إضافةً إلى بناء منظومات حديثة للإنذار المبكر والدفاع الجوي والبحري ووفقاً لتصريحات المسؤولين الإيرانيين، فإن إيران تمكنت منذ عام 1994، من الوقوف على قدميها بنفسها، وأنها وصلت إلى مرحلة متقدمة في إنتاج المعدات الدفاعية، وأعلن مساعد شؤون التنسيق في وزارة الدفاع الإيرانية العميد بحري محمد شفيعي في 18 تشرين الأول 2009 في تصريح نشرته صحيفة كيهان الإيرانية "أن إيران وصلت في قطاع المعدات الدفاعية إلى الاكتفاء الذاتي، وأن مخزونها من تلك المعدات نافس ما تمتلكه تركيا والهند ودول أخرى[1].

وقد استطاعت إيران أيضاً تطوير قدراتها العسكرية بمساعدة روسيا ودول شرق آسيا، كما طورت من مقدرتها الذاتية في مجال التطوير والتصنيع، بالإضافة إلى تطوير البرنامج النووي لها، ما جعلها القوة الإقليمية الكبرى في المنطقة[2].

إن دراسة موازين القوى العسكرية تركز على العناصر التي تقاس كمياً وهي: القوة البشرية، والإنفاق العسكري، وأنظمة التسليح[3].

**أولاً: القوة البشرية**

تعد القوة البشرية بما تعنيه من حجم وخصائص وكيفية التوزيع الجغرافي للسكان عوامل مهمة في حسابات القوة الوطنية للدول، وفي حسابات قوة النظم الإقليمية، وعلى الرغم من أن الحجم الكبير من السكان قد لا يضمن الفعالية الدولية، فإن الدول ذات الحجم السكاني الصغير هي عادة أقل تميزاً. وهناك من يرى أن حجم السكان في ذاته مؤشر كافٍ للقوة وإن كانت كيفية تكوين

(1) رضوي، المصدر السابق، ص6.

(2) شيرين يونس، ميزان القوى والتسلح في منطقة الخليج، التقرير الإستراتيجي الخليجي (2004 -2005)، (أبو ظبي، مركز الخليج للأبحاث، 17 تموز 2005)، ص ص3 -4.

(3) إدريس، المصدر السابق، ص97.



obeikandl.com

السكان ومدى تماسكهم الاجتماعي ومستوى تعليمهم ومهاراتهم لها أهمية في التفرقة بين الدول[1].

إن إيران بلد شديد الكثافة السكانية إذ يبلغ عدد سكانها أكثر من 71 مليون نسمة[2]. وقواتها قوية بما يكفي بحيث لا تكون مدافعاً ضعيفاً كما أن القوة البشرية الهائلة لها ساعدت إيران على إقامة مزيج من القوات بما يمكنها من تحدي جاراتها في تشكيلة واسعة من الحروب غير المتماثلة بما في ذلك حروب الاستنزاف المنخفضة المستوى، وتشمل هذه القوات نطاقاً واسعاً من العناصر المنتسبة إلى القوات النظامية والحرس الثوري[3].

ويمكن الإشارة إلى إن لإيران بنية قوات كبيرة، فلديها اليوم 545 ألف جندي و350 ألف فرد في قوات الاحتياط، كما أن قوات جيشها العاملة تبلغ 350 ألف رجل، وهناك 220 ألفاً من المجندين إلزامياً من ذوي الدرجات المتدنية، وقواتها من الفنيين وضباط الصف بائسة التدريب ولا تجد إلا حوافز محدودة[4].

ويلاحظ أن القدرات العسكرية الإيرانية تتأثر تأثراً ملموساً بطبيعتها الديموغرافية والحجم الإجمالي لطاقتها البشرية العسكرية، وتعد إيران أكثر دول الخليج العربي كثافة من حيث عدد السكان، الأمر الذي يوفر لها ميزة مستقبلية في بناء قواتها المسلحة[5].

يتضح مما تقدم أن إيران تعد الآن القوة العسكرية الإقليمية في منطقة الخليج العربي وأنها قامت ببناء القوات المسلحة بناءاً جذرياً بعد انتهاء الحرب العراقية

---

(1) المصدر نفسه، ص87.

(2) صلاح مهدي هادي الشمري، الانتشار النووي وأثره في التوازن الإستراتيجي في الشرق الأوسط بعد عام 2003، رسالة ماجستير، (بغداد، جامعة النهرين، كلية العلوم السياسية، 2009) ص14.

(3) أنتوني كوردزمان، إيران دولة ضعيفة أم مهيمنة، في: جمال سند السويدي وآخرون، النظام الأمني في منطقة الخليج العربي التحديات الداخلية والخارجية، (أبو ظبي، مركز الإمارات للدراسات والبحوث الإستراتيجية، ط1، 2008)، ص ص67 -69.

(4) المصدر نفسه، ص63.

(5) أنتوني كوردزمان، قدرات إيران العسكرية: هل هي مصدر تهديد: في: جمال سند السويدي، إيران والخليج البحث عن الاستقرار، (أبو ظبي، مركز الإمارات للدراسات والبحوث الإستراتيجية، ط1، 1998) ص324.



obeikandl.com

الإيرانية، رغم أنها كانت تواجه مشاكل اقتصادية، وهي في ذلك تسعى إلى تحديد هيمنة القوات الأجنبية في الخليج العربي وإقناع دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية للقبول بها كدولة إقليمية ذات قدرات عسكرية هائلة تتمكن من حماية أمن الخليج العربي وحركة الملاحة فيه من خلال السيطرة على بوابته (مضيق هرمز) وعقد اتفاقيات أمنية بينها وبين دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية. إن الكثافة السكانية لإيران تجعلها دولة ذات قوة عسكرية هائلة من ناحية أعداد المقاتلين الذين يرفدون القوات المسلحة الإيرانية، وفي الوقت نفسه فإن هذه الكثافة السكانية تساعد الدولة في نمو العامل الاقتصادي الذي يدعم القدرات العسكرية أيضاً.

ومن جانب آخر فإن التحدي الديمغرافي الذي يواجه دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية هو الخلل في التركيبة السكانية، وتعد من أهم القضايا التي استجدت خلال مسيرة التنمية الاجتماعية والاقتصادية التي شهدتها دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية خلال العقود الماضية، التي ساعدت على ارتفاع موجات الهجرة، فمنذ السبعينات من القرن الماضي ودول مجلس التعاون لدول الخليج العربية تمثل وجهات رئيسية للعمال المهاجرين[1].

والجدول رقم (11) يبين ديمغرافية دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية وإيران.

**الجدول(*) الرقم (11)**

**ديمغرافية دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية وإيران للفترة 1995 -2050**

**مليون نسمة**

| الدولة | 1995 | 2000 | 2010 | 2020 | 2030 | 2040 | 2050 |
|---|---|---|---|---|---|---|---|
| الإمارات | 2,2 | 2,4 | 2,8 | 3,1 | 3,4 | 3,5 | 3,7 |
| البحرين | 0,57 | 0,63 | 0,74 | 0,83 | 0,9 | 0,95 | 0,97 |
| السعودية | 18,6 | 22 | 30,5 | 41,9 | 55,8 | 72,3 | 91,1 |

(1) ميثاء سالم الشامسي، الخلل في التركيبة السكانية وتأثيره في دول الخليج، في: جمال سند السويدي وآخرون، النظام الأمني في منطقة الخليج العربي التحديات الداخلية والخارجية، ص445.



obeikandl.com

| | | | | | | | |
|---|---|---|---|---|---|---|---|
| عمان | 2,1 | 2,5 | 3,5 | 4,7 | 5,9 | 7,2 | 8,3 |
| قطر | 0,61 | 0,74 | 0,97 | 1,1 | 1,2 | 1,2 | 1,2 |
| الكويت | 1,6 | 2 | 2,8 | 3,7 | 4,6 | 5,5 | 6,4 |
| مجموع دول المجلس | 25,68 | 30,27 | 41,31 | 55,33 | 71,8 | 90,65 | 111,67 |
| إيران | 61,5 | 65,6 | 73,8 | 84,2 | 91,5 | 96,9 | 100,2 |

(❖) الجدول من إعداد الباحث بالاعتماد على المصادر التالية:

1. التقرير الإستراتيجي الخليجي، البيانات السياسية والجداول الإحصائية، (الشارقة، دار الخليج للصحافة والنشر، 2002)، ص298.
2. ميثاء سالم الشامسي، الخلل في التركيبة السكانية وتأثيره في دول الخليج، في: جمال سند السويدي وآخرون، النظام الأمني في منطقة الخليج العربي، (أبو ظبي، مركز الإمارات للدراسات والبحوث الإستراتيجية، ط1، 2008)، ص513.

ومن الجدول رقم (11) يتبين أن الكثافة السكانية لدول مجلس التعاون لدول الخليج العربية خلال الأعوام 1995 و2000 بلغت تقريباً ثلث الكثافة لسكان إيران، إلا أنها ارتفعت في العام 2010 لتصل إلى نصف سكان إيران تقريباً وتشير التقديرات المستقبلية إلى أن تعداد سكان دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية سيصل إلى 111,67 مليون نسمة عام 2050 أي ما يزيد عن تعداد سكان إيران بـ 1,6 مليون في نفس السنة التي سيبلغ تعدادها 100,2 مليون نسمة.

## العمالة الوافدة في دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية:

تشكل ظاهرة العمالة الوافدة في دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية حالة خاصة ضمن السياق العالمي لهجرة العمالة، وتستمد هذه الظاهرة خصوصيتها في منطقة الخليج العربي من أنها مثار جدل على كافة الصُعد المحلية والإقليمية والعالمية ومن استمرارها طوال عقود عديدة برغم الجهود المختلفة والمحاولات



obeikandl.com

المتفاوتة التي قامت بها دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية للحد من تفاقمها ومعالجتها[1].

إن العمالة الوافدة إلى دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية تؤكد وجود خلل سكاني فاضح في التركيبة السكانية للمجتمعات الخليجية، وهذا بدوره يؤدي إلى توليد مستمر لمشكلات واختناقات وأزمات تتعلق بالأمن والثقافة والبطالة والاستنزاف الاقتصادي المستمر الذي يؤدي إلى تحويل مئات المليارات من الدولارات إلى خارج الدورة الدموية الاقتصادية لهذه البلدان[2].

ففي فترة زمنية قصيرة تحولت مجتمعات الخليج الستة (المملكة العربية السعودية، ودولة الكويت، ودولة الإمارات العربية المتحدة، وسلطنة عُمان، ودولة قطر، ومملكة البحرين) من منطقة يقطنها أربعة ملايين نسمة في العام 1950 إلى منطقة يقطنها في العام 2007 أكثر من 35 مليون إنسان منهم 12 مليوناً من الوافدين[3].

وبينما يمثل مجتمع المواطنين 63٪ من إجمالي سكان منطقة الخليج العربي نجد أن دولاً مثل قطر والإمارات العربية المتحدة والكويت تشكل فيها العمالة الوافدة أغلبية السكان، ففي دولة الإمارات العربية المتحدة نجد أن العمالة الوافدة تمثل 80٪ من السكان البالغ عددهم أربعة ملايين نسمة تقريباً، وفي دولة الكويت تمثل 65٪ من السكان البالغ عددهم ثلاثة ملايين نسمة، وفي قطر تمثل 70٪ من السكان البالغ عددهم 750 ألف نسمة، وفي مملكة البحرين تمثل 38٪ من السكان البالغ عددهم 750 ألف نسمة، وفي سلطنة عُمان تمثل 20٪ من السكان البالغ عددهم ثلاثة ملايين نسمة، بينما في المملكة العربية السعودية تمثل 27٪ من مجموع السكان البالغ عددهم 22 مليون نسمة[4].

---

(1) محمد إبراهيم ديتو، العمالة الوافدة في منطقة الخليج العربي والوضع الأمني: في: جمال سند السويدي وآخرون، النظام الأمني في منطقة الخليج العربي، التحديات الداخلية والخارجية، ص405.

(2) علي أسعد وطفة، "العمالة الوافدة وتحديات الهوية الثقافية في دول الخليج العربية"، مجلة المستقبل العربي، العدد/344، السنة الثلاثون، بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية، تشرين الأول 2007، ص73.

(3) شفيق ناظم الغبرا، العمالة الوافدة في منطقة الخليج العربي: مقاربة جديدة: في: جمال سند السويدي وآخرون، النظام الأمني في منطقة الخليج العربي، التحديات الداخلية والخارجية، ص432.

(4) الغبرا، المصدر السابق، ص432.



obeikandl.com

يتضح مما تقدم أن قضية العمالة الوافدة تتطلب التعامل معها بطريقة إستراتيجية تقوم على حسن الإدارة وإجراء حالة من التوازن بين الكثافة السكانية لكلا طرفي السكان الأصليين في دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية والوافدين إليها للتخلص من كافة الأعباء والتبعات التي تفرزها هذه النسب الكبيرة من العمالة الوافدة.

ولذلك فإن جيوش دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية يتم تجهيزها وإعدادها عسكرياً بحيث تقوم بمهمات مساعدة قوات التدخل السريع الأمريكية في الخليج العربي والجزيرة، ومن هذه الزاوية أيضاً فإن صفقات الأسلحة المعقودة بين دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية والولايات المتحدة الأمريكية والدول الغربية الأخرى تخدم الإستراتيجية الأمريكية في المنطقة أيضاً[1].

وعليه فليس بإمكان دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية أن تجيش الجيوش للوقوف بوجه أي اعتداء إيراني، كما حصل عند احتلال الجزر الإماراتية الثلاث من قبل إيران، والسبب هو النقص في الكثافة السكانية لهذه الدول، كذلك ليس باستطاعتها الاعتماد على الوافدين من الدول الأجنبية وخاصة الإيرانيين للعمل في المؤسسات العسكرية لأن ولاءات هؤلاء الوافدين هي لدولهم الأصلية وليست لدول مجلس التعاون لدول الخليج العربية بل بالعكس فإن وجودهم يعتبر عبئاً على هذه الدول، لأنهم سيكونون إلى جانب دولهم الأصلية في حالة حدوث أي نزاع مسلح (خصوصاً مع إيران)، إضافةً إلى ذلك فإن دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية ليست لديها الثقة الكاملة بالقيادات الإيرانية لكي تنهي اعتمادها على الولايات المتحدة الأمريكية ودول أوروبا لتأمين حمايتها أو الدفاع عنها تجاه أي اعتداء إيراني مستقبلاً.

(1) عبد الخالق عبد الله، النظام الإقليمي الخليجي، (بيروت، المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع، ط1، 1998) ص ص59 -60.



obeikandl.com

## ثانياً: الإنفاق العسكري(*)

يمكن القول أن إيران وفي ظل اهتماماتها الأمنية التي انعكست على برامجها التسليحية، خططت لمواجهة ما يتطلبه تنفيذ هذه البرامج من موارد مالية، إذ قامت إدارة الرئيس السابق (هاشمي رفسنجاني) بإدخال رصيد للتحديث العسكري في ميزانية إعمار إيران وتم إعداد حسابات مسبقة لضمان إنفاق المؤسسات العسكرية نسبة كبيرة من الموارد المالية منذ النصف الثاني من الخطة الخمسية الأولى (1989 -1993) لإعادة بناء وتسليح القوات المسلحة الإيرانية[1].

وترى إيران بأن تعزيز مكانتها في الساحة الإقليمية لابد أن يتواكب مع تعزيز قدراتها العسكرية في المجالات التقليدية وفوق التقليدية، وأن القدرات العسكرية للدول هي التي تعزز مكانتها بمنطقتها الجغرافية وتكسبها احترام الآخرين[2].

وما أن بدأت الولايات المتحدة الأمريكية عدوانها العسكري الواسع النطاق على العراق في 20 آذار 2003 حتى ارتفع الإنفاق العسكري في إيران بنسبة 25٪ بالمعدلات الحقيقية وكانت الزيادة 5٪ فقط عن عام 2002 ويمكن تقديم ثلاثة أسباب رئيسية لهذه الزيادة[3]:

1. الحرب الأمريكية في دولة مجاورة (العراق) والحاجة إلى الاستعداد لأي تفاقم للوضع داخل الأراضي الإيرانية.

---

(*) الإنفاق العسكري: هو مقياس التكلفة المالية التي تتكبدها الدولة على نشاطها العسكري. وقد اتفق المحللون في جميع أنحاء العالم على أن النسبة المئوية للإنفاق العسكري مقارنةً بالناتج المحلي الإجمالي للدولة غالباً ما تكون في حدود 4 -5٪ من إجمالي ناتجها المحلي الإجمالي، وترتفع إلى حوالي 10٪ في حالات التوتر والاستعداد للحرب، وتصل إلى ما يقارب 20٪ في حالات الحرب أو الفترات الحرجة التي تعقب الخسائر الكبيرة في القوات المسلحة. للتفاصيل ينظر: إبراهيم كاخيا، "النفقات العسكرية في الشرق الأوسط بعد حرب العراق، قراءة إستراتيجية"، مجلة الدفاع العربي، العدد/3، السنة الحادية والثلاثون، بيروت، دار الصياد، كانون الأول، 2006، ص ص41 -42.

(1) Sreedhar and kaul, kapil, "Iranian Armed forces: A status Report", strategic Analysis, Vol.XVIII, No.11, February, 1996, p.14.

(2) وحيد، المصدر السابق، ص32.

(3) كاخيا، المصدر السابق، ص ص41 -42.



obeikandi.com

2. تصنيف الولايات المتحدة لإيران في عداد (محور الشر)[❖] منذ عام 2002، والاعتقاد في إيران بوجود حاجة للاستعداد لهجوم أمريكي محتمل بعد انتهاء الحرب في العراق.
3. استمرار البناء العسكري الإيراني من خلال واردات الأسلحة والجهود المحلية، وبخاصةً مشروع الصاروخ البالستي "شهاب" لبناء قوة رادعة لحماية البلد ضمن الدبلوماسية الشاملة، وقد أدت العوامل الثلاثة مجتمعة إلى ارتفاع الإنفاق العسكري الإيراني.

وتشير التقارير الأجنبية إلى أن الناتج المحلي الإيراني خلال عام 2003 كان بحدود 135 مليار دولار، كانت تنفق منه على أمور الدفاع حوالي 3,61 مليار دولار. وقد ارتفع هذا الناتج عام 2004 ليصبح 148 مليار دولار أنفقت منه إيران 4,1 مليار دولار، لكنه انخفض إلى مقدار 111 مليار دولار عام 2005، فأنفقت منه إيران زهاء 4,41 مليار دولار إذ بلغت نسبة الإنفاق الدفاعي الإيراني بالنسبة إلى إجمالي الناتج الإجمالي الإيراني حوالي 3,97٪ تقريباً وارتفعت مصاريف (تكاليف) الجندي الإيراني الواحد إلى مقدار 10500 دولار أمريكي خلال عام 2005[1].

والجدول الرقم (12) يبين الإنفاق العسكري لإيران ولدول مجلس التعاون لدول الخليج العربية للفترة من عام (2002 -2007) من إجمالي الناتج المحلي.

---

(❖) محور الشرّ: بتاريخ 3 كانون الثاني 2002 اعترض الإسرائيليون السفينة كارين أيه في المياه الدولية في البحر الأحمر، كان يقود السفينة قبطان من البحرية الفلسطينية، كانت السفينة محملة بصواريخ كاتيوشا، وقذائف مورتر وبنادق آلية وبنادق قنص وألغام مضادة للدروع وذخائر، زعم الإسرائيليون بأن السفينة قدمت من جزيرة كيش الإيرانية، وكان الاستنتاج بديهي: إيران تسعى إلى تزويد السلطة الوطنية الفلسطينية بقيادة عرفات بالأسلحة، أنكر الإيرانيون أن تكون لهم أية علاقة بالسفينة، وطلب الرئيس محمد خاتمي من الولايات المتحدة الأمريكية الحصول على دليل يثبت هوية ومصدر تلك الأسلحة، عن طريق السفارة السويسرية بطهران، لم تقدم واشنطن أي دليل إلى طهران يثبت المزاعم الإسرائيلية وأكدت أن المعلومات كافية وجديرة بالاعتماد. بتاريخ 29 كانون الثاني 2002 عندما ألقى الرئيس الأمريكي جورج بوش أول خطاباته عن حال الاتحاد، جمع إيران والعراق مع كوريا الشمالية ووصفها بأنها دول خطيرة تشكل محور الشر. للتفاصيل ينظر: بارزي، حلف المصالح المشتركة، ص ص324 -330.

(1) كاخيا، المصدر السابق، ص42.



obeikandi.com

**الجدول(❖) رقم (12)**

**الإنفاق العسكري لإيران ودول مجلس التعاون لدول الخليج العربية (كنسبة مئوية من إجمالي الناتج المحلي للفترة من (2002 -2007)**

| البلد | 2002 | 2003 | 2004 | 2005 | 2006 | 2007 |
|---|---|---|---|---|---|---|
| السعودية | 9,8 | 8,7 | 8,4 | 8,0 | 8,3 | 9,3 |
| الإمارات | 3,3 | 2,8 | 2,3 | 1,9 | 00 | 00 |
| الكويت | 7,4 | 6,5 | 5,8 | 4,3 | 4,6 | 3,9 |
| البحرين | 4,7 | 4,8 | 4,3 | 3,6 | 3,4 | 3,4 |
| عُمان | 12,3 | 12,1 | 12,0 | 11,8 | 11,3 | 10,7 |
| قطر | 00 | 00 | 00 | 00 | 00 | 00 |
| إيران | 2,5 | 2,9 | 3,3 | 3,8 | 3,8 | 2,9 |

(❖) الجدول من إعداد الباحث بالاعتماد على:

1. بيتر ستالنهايم وآخرون، التسلح ونزع السلاح والأمن الدولي، بيانات الإنفاق العسكري (1999 -2008)، الكتاب السنوي، 2009 (بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية، ط1، 2009) ص ص357 -358.

ومن الجدول الرقم (12) يتبين لنا أن الإنفاق العسكري لإيران بدأ يتزايد اعتباراً من العام 2003 وحتى العام 2006 ثم عاد لينخفض في عام 2007، واتضح بأن سلطنة عُمان هي من أكثر دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية في مجال الإنفاق العسكري اعتباراً من العام 2002 وحتى العام 2007، لتواكب إيران في التسليح، تليها المملكة العربية السعودية ثم الكويت والبحرين والإمارات العربية المتحدة، عدا دولة قطر فهي لم تبدِ أي نشاط في مجال الإنفاق العسكري خلال السنوات السبعة المنصرمة المذكورة في الجدول المذكور.

يتضح مما تقدم أن الإنفاق العسكري لدول مجلس التعاون لدول الخليج العربية مجتمعة يزيد على الإنفاق العسكري لإيران خلال الأعوام المنصرمة، إلا أن هذه الزيادة في الإنفاق لم تمكن دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية أن توحد إستراتيجيتها من خلال خطة أمنية لحماية منطقة الخليج العربي وحماية الملاحة



obeikandl.com

فيه، لأنها لم تتفق على ذلك، وقد اعتمدت بشكل مباشر على الولايات المتحدة الأمريكية لتأمين حمايتها استناداً إلى الاتفاقيات الأمنية المعقودة بينها وبين الولايات المتحدة الأمريكية بعد حرب الخليج الثانية ولحد الآن.

وبذلك أصبح من الثابت عملياً أن ميزان القوى العسكرية بمعناه العام لا يستند إلى المقومات العسكرية والتسليحية فحسب، أي عدد الأسلحة والتشكيلات والقوات، كما أنه لا يقتصر على تقييم نوعية الأسلحة والمعدات، ولا حتى لقابلية استخدامها في المكان والزمان المناسبين فقط، بل إن ذلك الميزان يتبلور من خلال دراسة مقدرة كل طرف على استخدام الأسلحة والمعدات والقوات المتوفرة لديه، وعلى استعداده للاستفادة من الطاقات والقدرات الكامنة في مجتمعه وبنيته التحتية، بشرياً واقتصادياً وجغرافياً[1].

## ثالثاً: أنظمة التسليح

بدأت عملية تطوير القدرات العسكرية الإيرانية بخطة خمسية متكاملة (1990/1989 -1995/1994) مستفيدة من سوق الأسلحة المفتوحة التي خلفها تفكك الاتحاد السوفييتي، إذ تم تطبيق برامج تسليح طموحة[2].

إن السعي الإيراني المكثف والجهود المبذولة من أجل إعادة بناء قدراتها العسكرية وإقامة قواعدها، وإعادة تسليح قواتها المسلحة هو لبناء ترسانة عسكرية تجعلها قوة إقليمية بارزة وتمكنها من فرض هيمنتها على منطقة الخليج العربي انطلاقاً من إيمانها بأن تحقيق هدف الأمن يحقق لها البقاء ويؤمن حماية مصالحها من التهديدات الخارجية، ومع أن الأمن أصبح القاسم المشترك بين كافة الدول، فقد سعت إيران إلى ذلك لتطمين مخاوفها الأمنية بامتلاك معدات عسكرية متطورة إدراكاً منها بأن أمنها الوطني معرض للخطر[3].

---

(1) إدريس، المصدر السابق، ص95.

(2) وحيد، المصدر السابق، ص111.

(3) عبد الهادي حسين علي المحمد، السياسة الخارجية الأمريكية تجاه إيران من سياسة الاحتواء إلى المواجهة، رسالة ماجستير (بغداد، جامعة بغداد، كلية العلوم السياسية، 2006) ص101.



obeikandl.com

وسيتم تتبع تطوير إيران لقدراتها العسكرية وأنظمتها التسليحية لكافة صنوف القوات المسلحة

1. **القوات البرية:**

شكلت أعمال تطوير القوات البرية الإيرانية حيزاً بالغ الأهمية في برنامج التحديث العسكري الإيراني، إذ جرى التركيز في أعمال التسليح البري على عدد من الاتجاهات الرئيسة وهي[1]:

أ. زيادة ميكانيكية القوات البرية وتدريعها.

ب. تعزيز القدرات الصاروخية للقوات البرية.

ج. زيادة أعداد مدفعية القوات البرية.

د. الاهتمام بزيادة العنصر النوعي لأفراد القوات البرية.

وتتألف القوات البرية في الجيش الإيراني من الجيش النظامي والحرس الثوري الإيراني:

**أولاً: الجيش النظامي**

يتألف الجيش النظامي من (4) فيالق و(4) فرق مدرعة تتألف كل فرقة من (3) ألوية مدرعة ولواء ميكانيكي. (6) فرق مشاة كل منها تتألف من (4) ألوية مشاة و(4 -5) كتائب مدفعية، زائداً (1) فرقة قوات خاصة مع (1) فرقة مغاوير، لواء مظلي وقوات محمولة جواً. (5) مجاميع مدفعية بالإضافة إلى بضعة ألوية مستقلة للمشاة والدروع والمغاوير. حيث يبلغ إجمالي القوات العسكرية الإيرانية بحدود (570) ألف مقاتل[2].

**ثانياً: الحرس الثوري الإيراني**

يتكون الحرس الثوري من (16 -20) فرقة وهي (10) فرق مشاة، (2) فرقة مدرعة، (5) فرق ميكانيكية، (1) فرقة قوات خاصة، (15 -20) لواء مستقل

(1) وحيد، المصدر السابق، ص113.

(2) وحيد، المصدر السابق، ص119.



obeikandl.com

تتضمن سلاح المدرعات والمشاة والقوات الخاصة والقوات المظلية و(5) مجاميع للمدفعية، بالإضافة إلى الصواريخ والدفاع الجوي والمهندسين ووحدات حرس الحدود[1].

والجدول الرقم (13) يبين القدرات العسكرية البرية لإيران ودول مجلس التعاون لدول الخليج العربية للفترة من (2003 -2010).

من الجدول يتبين أن القدرات العسكرية الإيرانية للقوات البرية تتفوق على قدرات دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية في أعداد القوة القتالية وذلك بسبب زيادة الكثافة السكانية لإيران قياساً إلى دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية، كما يتضح بأن المملكة العربية السعودية هي من أكثر دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية من ناحية القدرة القتالية وإمكانياتها التسليحية وحتى في ميزانية وزارة الدفاع البالغة 33,33 مليار دولار.

إن ميزانية الدفاع لدول مجلس التعاون لدول الخليج العربية مجتمعة (عدا دولة الإمارات العربية المتحدة) والبالغة 52,822 مليار دولار فإنها تساوي 5,8 مرة ميزانية الدفاع لإيران والبالغة 9,1 مليار وهذا يدل على أن القدرات الاقتصادية لدول مجلس التعاون لدول الخليج العربية هي أكبر بكثير من إمكانيات إيران الاقتصادية إلا أن استخدام السلاح يحتاج إلى مقاتلين أشداء مدربين جيداً وبمعنويات عالية للدفاع عن وطنهم وأمتهم.

(1) المصدر نفسه، ص119.



obeikandl.com

**الجدول[*] رقم (13)**

**القدرات العسكرية (البرية) لإيران ودول مجلس التعاون لدول الخليج العربية للفترة من (2003 -2010)**

| الدولة | عدد القوات | دبابة قتالية | عربة قتال مدرعة | ناقلة أشخاص مدرعة | عجلة استطلاع مدرعة | مدفع ذاتي الحركة | مدفع مسحوب | قاذفة صواريخ | أسلحة موجهة ضد الدبابات | ميزانية الدفاع بالمليار دولار |
|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|
| السعودية | 1.قوات نظامية 126000<br>2. حرس وطني 75000 | 1055<br>- | 3190<br>- | 1270<br>810 | -<br>430 | 170<br>70 | 238<br>- | 650<br>- | 2050<br>111 | 33,33 (2007) |
| الإمارات | 50500 | 545 | 860 | 430 | 113 | 181 | 93 | 72 | 567 | 10,08 (2007) |
| عُمان | 41700 | 154 | 216 | 191 | 145 | 24 | 108 | - | 50 | 3,23 (2007) |
| الكويت | 15500 | 368 | 321 | 450 | - | 113 | 105 | 27 | 318 | 3,3 (2007) |
| قطر | 12300 | 30 | 40 | 226 | 68 | 28 | 12 | 4 | 188 | 2,33 (2006) |
| البحرين | 11000 | 180 | 235 | 25 | 46 | 13 | 26 | 9 | 46 | 552 مليون دولار (2008) |
| المجموع | 332000 | 2332 | 4862 | 3402 | 802 | 599 | 582 | 762 | 3330 | 52,822 |
| إيران | القوات النظامية 350000<br>قوات الاحتياط 220000 | 1693 | 610 | 640 | 35 | 310 | 2010 | 876 | 75 | 9,1 |

❖ الجدول من إعداد الباحث

## ثانياً: القوات البحرية

تنبع الأهمية الإستراتيجية لتسليح القوات البحرية الإيرانية من الأهمية الاقتصادية للخليج العربي أيضاً، الذي يُنقل عبر مياهه يومياً ما يقارب (12) مليون برميل من النفط، أي حوالي سدس الإنتاج النفطي العالمي، وبينما يتوجب على الناقلات النفطية المرور عبر مضيق هرمز للوصول إلى الأسواق العالمية فإن ذلك ينعكس على إيران بقدرة تأثيرية مضافة تزداد فاعليتها بتزايد اهتمامها بتحديث بحريتها وتطويرها والتركيز على دورها العسكري في الخليج العربي[1].

وقد استطاعت إيران في السنوات الأخيرة أن تحقق تقدماً كبيراً في أنظمة التسليح والتدريب من خلال إجراء العديد من المناورات البحرية بالقوة البحرية النظامية والقوات البحرية للحرس الثوري، وإضافة أنواع متطورة من الأسلحة إلى جانب القوة البحرية التقليدية التي أكسبتها الفعالية والقوة مثل الغواصات والزوارق السريعة، وصواريخ سليكورم سي.أس.أس -2 الصينية الصنع[2].

وتمتلك إيران ساحلاً طويلاً على الخليج العربي يمتد من النهاية الجنوبية لشط العرب وحتى مضيق هرمز وخليج عُمان، وهي تمتلك عدداً من الموانئ المهمة التي تصلح لتداول الحمولة والتجارة البحرية من جهة، وكقواعد عسكرية من جهة أخرى، وأهم هذه القواعد هي: بندر عباس (مقر قيادة القوة البحرية) وعبادان (قاعدة مشاة البحرية ومقر القيادة السابق) وشاه بهار (القاعدة الرئيسية الثلاثية الأدوار)[*] وكذلك القاعدة الكبيرة في بوشهر (التي تتمركز فيها زوارق الصواريخ) وخرج (التي تتمركز فيها الحوامات ويتم عبرها تصدير معظم النفط

---

(1) Carus, w.seth, "Iran as a military threat", strategic fourm, No.113, National Defense university, Institute for National strategic studies, may 1997, p.3.

(2) إدريس، المصدر السابق، ص ص174 -175.

(*) يقصد بالقاعدة الثلاثية الأدوار: القاعدة التي تحتوي على تسهيلات للقوات الثلاث البرية والبحرية والجوية، ومشروع (شاه بهار) هو مشروع عملاق يقع قرب نقطة الانفتاح على البحر العربي وقرب الحدود الباكستانية الإيرانية في (كواثر) مما يتيح للقوات البحرية سهولة الانفتاح البحري في أعالي البحار، ويسهل للقوات الجوية حماية التشكيلات المنفتحة وتأمين الإسناد والاستطلاع الجوي والبحري بالاستفادة من طائرات الاستطلاع البحري (Orion p3F) التي حصلت عليها إيران من الولايات المتحدة الأمريكية. ينظر: وحيد، المصدر السابق، ص122.



obeikandl.com

الإيراني) وبندر خميني (التي تتمركز فيها قوة متوسطة الحجم تقوم بتغطية المياه المقابلة للعراق ومدخل شط العرب[1].

لم تتورع إيران فور انتهاء الحرب العراقية الإيرانية (وتحديداً في عام 1989) عن التعاقد على شراء غواصات طراز (كيلو)[❖] من روسيا تسلمتها جميعاً بحلول عام 1997، كما تعاقدت مع الصين عام 1992 على شراء عشرة لنشات دورية من طراز هوندونغ مزودة بصواريخ 2/801 و 2/802 وتتحلى بكفاءة قتالية عالية[2]. نتيجة لذلك ورداً على وجود الغواصات منذ تسلم إيران أول واحدة منها في (نوفمبر 1992) قامت الولايات المتحدة الأمريكية بإرسال الغواصة الهجومية النووية (توبيكا) إلى الخليج العربي في استعراض للقوة ولإظهار الاهتمام الأمريكي بموضوع امتلاك إيران لهذا السلاح[3].

وقد رأت دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية في حينه أن امتلاك إيران لهذه الغواصات يمثل تطوراً نوعياً في سياق التسلح الإقليمي، وانعكست هذه الرؤية بشكل إيجابي على مصالح الدول الغربية، إذ قامت بتجهيز دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية بالعديد من الأسلحة المضادة لهذه الغواصات وبتكاليف عالية الثمن[4].

وشهدت المناورات التي أجرتها القوات التابعة لحرس الثورة الإسلامية في الخليج العربي في نيسان 2006 اختبار طوربيد (حوت) الذي تبلغ سرعته تحت الماء 100

---

(1) المصدر نفسه، ص122.

(❖) الغواصة (كيلو): حديثة وهادئة نسبياً وقد دخلت الخدمة لأول مرة عام 1980 والموجود لدى إيران عبارة عن نسخ التصدير من طراز (877 إي إم) ويبلغ طولها (73.2) متر وعرضها (10) أمتار ولها غاطس طوله (6.6) أمتار ومجهزة بأنظمة مطورة للقيادة والسيطرة. وهيكل هذا الطراز على شكل دمعة العين، وهي قادرة على حمل (12) طوربيداً بتوجيه آلي وسلكي، أو 30 -40 لغماً، وتفيد التقارير شراء إيران أكثر من 1000 لغم سوفييتي حديث مع الغواصات (كيلو) وأن تلك الألغام مزودة بأجهزة استشعار حديثة تعمل بالضغط. ينظر: أنتوني كوزدمان، قدرات إيران العسكرية هل هي مصدر تهديد، ص ص367 -368.

(2) مسعد، صنع القرار في إيران، ص19.

(3) عثمان كامل، "القوات البحرية الإيرانية وجاهزيتها القتالية" التقرير العسكري والعلمي والتكنولوجي، العدد/113، القاهرة، الدار العربية للدراسات والنشر والترجمة، 1997، ص10.

(4) Bazargan, Darius, "Iran: politics, the military and Gulf security", The middle East magazine, July/August, 1997, p.9.



obeikandi.com

متر في الثانية، كما دشنت طهران خطي إنتاج لطوربيدات 533 و 324 ملليمتراً، وصرح يومها الأدميرال علي فدوي نائب قائد سلاح البحرية في الحرس الثوري الإيراني: "لقد أصبحت الجمهورية الإسلامية إحدى دولتين تمتلكان هذا النوع من الصواريخ القادرة على ضرب السفن الحربية والغواصات الكبيرة"[1].

وخلال مناورات (ضربة ذو الفقار) البحرية التي أجرتها القوات الإيرانية في آب 2006 نجحت الغواصات في النزول إلى أعماق الخليج وإطلاق طوربيدات بحرية وتنفيذ المهام الموكلة إليها، وأكد الأدميرال حبيب الله سياري الذي كان يشغل حينها منصب وكيل قائد القوة البحرية الإيرانية "أن الغواصات المشاركة في المناورات قامت بعملية زرع الألغام وعمليات الرصد بنجاح، وأن الغواصات الصغيرة أطلقت طوربيدات بحرية أصابت أهدافها المحددة"[2].

وكانت القوة البحرية للجيش الإيراني قد أعلنت في الأول من كانون الأول 2007 صنعها بارجة حربية أطلقت عليه اسم (موج) وهي قادرة على ضرب عدة أهداف في وقت واحد، وقد أعلنت إيران في 30 مارس 2008 إنزال ثلاث غواصات من طراز(غدير) إلى مياه الخليج العربي في قاعدة (بندر عباس)، وفي مطلع عام 2010 أعلن الأميرال أميري، معاون شؤون الاكتفاء في القوات البحرية أن إيران ستنزل إلى المياه في غضون عامين الغواصة الإيرانية الثقيلة التي يبلغ وزنها 500 طن وقال: "إن إنتاج الغواصات الخفيفة وصل مرحلة متقدمة، وأن إيران تقوم بتصنيع أعداد كبيرة منها"[3]، وتؤكد إيران أنها تنتج اليوم كل ما تحتاجه من المعدات الدفاعية[4].

وقد صرح قائد سلاح البحرية في الجيش الإيراني الأدميرال حبيب الله سياري في 16 شباط 2010 بأن "سلاح البحرية الإيراني استطاع تحقيق الاكتفاء الذاتي في مجال إنتاج الأجهزة البحرية المتطورة، وأكد أن بلاده تقوم حالياً بإنتاج بوارج

---

(1) رضوي، المصدر السابق، ص13.

(2) تقرير لوكالة مهر الإيرانية للأنباء، 2006/8/27.

(3) رضوي، المصدر السابق، ص ص9 -12.

(4)للتفاصيل ينظر: الملحق الرقم (3) (الصناعة العسكرية الإيرانية).



obeikandl.com

مجهزة بأنظمة صاروخية متطورة، مثل: أنظمة صواريخ بيان وجوشن و درفش"، وفي 19 شباط 2010، دشنت إيران مدمرة حربية من صنع محلي في قاعدة بندر عباس البحرية، أطلقت عليها اسم (جمران) مزودة بصواريخ بعيدة المدى، وتزن 1400 طن ومجهزة برادارات حديثة وقدرات حربية إلكترونية[1].

ويؤكد أنتوني كوردزمان: "إن سلاح بحرية الحرس الثوري الإيراني يملك إحدى أضخم قدرات الحرب غير التقليدية بين القوات البحرية في العالم[2].

كما أعلنت إيران خلال السنوات العشر الماضية عن اختبارها بنجاح صواريخ و طوربيدات بحرية عديدة تقوم بتصنيعها محلياً، كان آخرها الصاروخ نصر -1 المضاد للسفن، وهو صاروخ قصير المدى، قادر على تدمير أهداف من ثلاثة آلاف طن، على وفق ما أعلنه وزير الدفاع الإيراني أحمد وحيدي في 7 آذار 2010 وقال: "إنه صاروخ يمكن إطلاقه من الساحل أو من السفن على أن يتم تطويره لاحقاً لاستخدامه من المروحيات والغواصات[3].

والجدول رقم (14) يبين القدرات البحرية لإيران ودول مجلس التعاون لدول الخليج العربية.

ومن الجدول يتبين أن القوات البحرية الإيرانية تتفوق على القوات البحرية لدول مجلس التعاون لدول الخليج العربية بما يلي:

1. عدد القوات بـ 1,3 مرة. وذلك لقلة الكثافة السكانية لدى دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية.
2. لا تتيسر لدى دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية أية غواصة ولا أية عوامة أو مدمرة حربية أو سفينة إنزال، بينما تمتلك إيران أعداداً من الغواصات قد تتجاوز (9) أعداد وكذلك لديها (3) فرقاطات إضافةً إلى السفن والزوارق الأخرى.

---

(1) رضوي، المصدر السابق، ص9.

(2) أنتوني كوردزمان، قدرات إيران العسكرية هل هي مصدر تهديد، ص373.

(3) تقرير لوكالة مهر الإيرانية للأنباء، 7 شباط 2010.



obeikandl.com

وهذا يعني أن إيران تتفوق تفوقاً ساحقاً على القوات البحرية لدول مجلس التعاون لدول الخليج العربية في حالة نشوب أي حرب بين الطرفين مستقبلاً.

**الجدول(*) الرقم (14)**

**القدرات البحرية لإيران ودول مجلس التعاون لدول الخليج العربية للفترة من (2003 -2010)**

| الدولة | عدد القوات | عدد القواصات | عدد الفرقاطات | عدد العوامات | مركبات القتال والدعم | مركبات الدورية والقتال الساحلي | مدمرة حربية | سفن حربية | طراد | كاسحة الغام | زوارق برمائية | سفن إنزال | زوارق دورية سريعة | صواريخ بحرية | زوارق مجهزة بصواريخ | طوربيد | طائرات الإسناد البحري |
|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|
| السعودية | 15500 | - | 7 | - | 140 | 65 | - | 4 | 4 | 7 | 8 | - | 17 | - | 9 | - | 44 |
| الإمارات | 2500 | - | 2 | - | 2 | 14 | - | 2 | 2 | 2 | 28 | - | - | - | - | - | 18 |
| الكويت | 2500 | - | - | - | 1 | 35 | - | - | - | - | 5 | - | 10 | - | - | - | - |
| البحرين | 1200 | - | 1 | - | 4 | 8 | - | 3 | 2 | - | 5 | - | - | - | - | - | - |
| عمان | 4200 | - | 2 | - | 6 | 11 | - | - | 2 | - | 5 | - | - | - | - | - | - |
| قطر | 1800 | - | - | - | - | 21 | - | - | - | - | - | - | 35 | - | - | - | - |
| المجموع | 27700 | - | 12 | - | 153 | 154 | - | 9 | 10 | 9 | 51 | - | 62 | - | 9 | - | 62 |
| إيران | 38000 | (3) كيلو (3) كورية (3) غدير + غواصات صغيرة | 3 بريطانية الصنع | (14) | (26) | (140) | (1) جمران | (9) كبيرة الحجم (3) هجومية | (2) طراز بي إف 103 أمريكية الصنع | (5) | 21 | (23) | (105) | بيان وجوشن ودرفش وأنواع أخرى | (20) | طوربيد (صوت) | 28 طائرة سوخوي (24) طائرات ميك (29) سرب مروحيات |

❖الجدول من إعداد الباحث.

**الملاحظات:**

1. تمتلك إيران أعداد كبيرة من صواريخ كوثر -الثاقب -رعد إس إس -4 - صواريخ سي 2 -8 – صواريخ سي 1 -7 وصواريخ إس إس -22 الروسية - صواريخ كروز البحرية - بيان - درفش - نصر1.
2. كما تمتلك أعداد كبيرة من الألغام البحرية مثل: الألغام المربوطة – الألغام الصوتية - والمتحركة – والمغنطة - وألغام صينية الصنع نوع إم 52.
3. تمتلك أيضاً: (4) سفن دعم برمائية للإنزال - (3) سفن إنزال كورية - (1) سفينة إنزال زنة 2274 طن - (3) سفينة إنزال زنة 1400 طن - (1) سفينة إنزال زنة 250 طن - (6) سفينة إنزال كل منها زنة 9 طن.
4. تمتلك إيران بارجة حربية نوع (موج) وهي من صنع محلي دخلت الخدمة في 1 كانون الأول 2007.

## ثالثاً: القوة الجوية والدفاع الجوي

تعد القوات الجوية الإيرانية أو كما عُرفت قبل عام 1979 القوات الجوية الإمبراطورية أحد أفرع القوات المسلحة الإيرانية، إذ احتلت المرتبة الثانية بعد (إسرائيل) في المشرق العربي والجوار الجغرافي، وبلغت ذروتها في عهد الشاه محمد رضا بهلوي وكانت تضم أكثر من (450) طائرة حديثة بما في ذلك طائرات إف 14، توم كات، وإف 5 وكان عدد الطيارين يبلغ 5000 طيار مدربين تدريباً جيداً[1].

وفي عشية الثورة الإسلامية الإيرانية عام 1979 بلغ عدد أفراد القوات الجوية الإيرانية (100000) فرد وكانت الأكثر تقدماً من بين فروع القوات المسلحة الإيرانية، وكانت قواعد القوات الجوية الإيرانية تشغل ما مجموعه (12) قاعدة في البلاد: الأهواز وبندر عباس وبوشهر ودزفول ودوشان (طهران) وهمدان وأصفهان ومشهد ومهر أباد وشيراز وتبريز وزاهدان[2].

إلا أن الحصار التسليحي الذي فرض على إيران بعد الإطاحة بشاه إيران، قد أثر في تلك الترسانة نتيجة لحاجتها إلى قطع الغيار والصيانة والذخائر، فضلاً عن

(1) شبكة المعلومات الإلكترونية: ويكبيديا الموسوعة الحرة، "تاريخ القوات الجوية الإيرانية"، آب 2009، ص1. على الموقع الإلكتروني: http://ar.wikipedia.org/wiki/

(2) المصدر نفسه، ص1.



obeikandi.com

الاضطراب الكبير الذي شهدته القوات المسلحة جراء عمليات التطهير التي اتبعها نظام خميني والتي انعكست بشكل واضح على القوة الجوية التي تلقى العديد من أفرادها تدريبهم في الولايات المتحدة الأمريكية والكيان الصهيوني، ثم جاءت الحرب العراقية الإيرانية لتستنزف بدورها معظم مكونات تلك الترسانة[1].

وبعد انتهاء الحرب العراقية الإيرانية عام (1988) أخذت إيران تعمل على امتلاك قوة جوية متطورة بإمداد سلاحها الجوي بقدرات أكثر تطوراً، وقد حصلت إيران بموجب اتفاقات التعاون التسليحي بينها وبين روسيا والصين على شحنات من الأسلحة بدأت باستلامها منذ أوائل عام 1992[2].

هذا إلى جانب اهتمام إيران بالحصول على قطع غيار ومعدات صيانة خاصة بالأسلحة الأمريكية والغربية التي لا تزال تعمل في صفوف قواتها الجوية مثل المقاتلات إف -4 وإف 5 وطائرات الهيلوكوبتر من طراز كوبرا وشينوك وطائرات النقل من طراز (CH3OH) كما استولت إيران على الطائرات العراقية التي لجأت إليها أثناء العدوان الثلاثيني على العراق عام 1991 والبالغ عددها (148) طائرة من بينها (115) طائرة عسكرية من طراز سوخوي -24 وميك 29 إذ قامت إيران بدمجها مع الهيكل التنظيمي لسلاحها الجوي[3].

كما أثبتت إيران قدرتها على شراء قطع الغيار من السوق السوداء مثل الأنظمة المحسنة وأنظمة الأسلحة مثل: أجهزة الرادار، ومعدات الملاحة وإلكترونيات الطيران والألياف البصرية، وأجهزة التحليل بالكومبيوتر والمحركات النفاثة، كما بذلت جهوداً للحصول على تقنية الإنذار المبكر باستخدام الرادار، وتقنية تزويد الطائرات بالوقود في الجو، كما سعت إيران لإبرام صفقات لشراء كميات

(1) خير الدين عبد الرحمن، القوى الفاعلة في القرن الحادي والعشرين، (دمشق، دار الجليل للطباعة والنشر والتوزيع، 1996)، ص249.

(2) وحيد، المصدر السابق، ص ص132 -133.

(3) المصدر نفسه، ص133.



obeikandi.com

كبيرة من المقاتلات (إل 8) ومن الطائرات القاذفة من طراز (جيان هوبخ -7) الصينية[1].

ولا تتوفر معلومات حديثة عن وجود صفقات للسلاح وقعتها إيران مع الخارج باستثناء صفقة نظام الدفاع الصاروخي المطور من طراز (إس 300) مع روسيا والتي لاتزال موسكو تماطل في تنفيذها[2].

أما فيما يتعلق بقوات الدفاع الجوي الإيرانية، فقد عملت إيران على تطوير قدراتها في مجال الدفاع الجوي، وتقدر قوات الدفاع الجوي الإيراني بحوالي (12) ألف عنصر ومقر رئيسي وخمسة قطاعات جوية إقليمية تحتوي على[3]:

1. منصات إطلاق صواريخ أرض -جو (SAM) وتشمل منصات سام1، سام5، سام6، سام15، (FM-80)، Rapier.
2. أنظمة مدفعية مضادة للطائرات تتضمن: مدافع من عيار (100ملم)، (57 ملم)، (35 ملم)، (23 ملم).

وقد أنشأت إيران قيادة دفاع جوي منفصلة يقودها العميد أحمد ميقاتي كقوة رابعة ضمن القوات المسلحة الإيرانية في العام 2009، لتوحيد المعدات والعناصر تحت قيادة واحدة لها سلطة على وحدات الدفاع الجوي التابعة للقوات المسلحة أو الحرس الثوري، وذلك لتحسين المناورة وتطوير قدرات الدفاع الجوي وتوحيد عملية جمع المعلومات، وتسعى إيران إلى تطوير أنظمة دفاع جوي متكاملة على الصعيد الوطني لتنفيذ إستراتيجيتها التي تقضي بتوزيع أقوى دفاعاتها حول المراكز الإستراتيجية المهمة[4].

---

(1) كينيث كاتزمان، التهديدات العسكرية والسياسية الإيرانية في: جمال سند السويدي، إيران والخليج البحث عن الاستقرار، ص ص277 -280.

(2) رضوي، المصدر السابق، ص8.

(3) علي حسين باكير، "حجم وقدرات الجيش الإيراني كما ورد في وزارة الدفاع الأمريكية"، موقع الصوت الإخباري، بتاريخ 22 آب 2010، ص3. على الموقع الإلكتروني: http://alsawt.net/?p=1474

(4) باكير، المصدر السابق، ص3.



obeikandl.com

والجدول الرقم (15) يبين القدرات الجوية لإيران ودول مجلس التعاون لدول الخليج العربية.

**الجدول(❖) الرقم(15)**

**القدرات الجوية لإيران ودول مجلس التعاون لدول الخليج العربية للفترة (2003 - 2010)**

| الدولة | حجم القوات | طائرات مقاتلة | طائرات هيليكوبتر | قاذفات صواريخ أرض - جو | مدافع مضادة للطائرات | صواريخ جو - أرض |
|---|---|---|---|---|---|---|
| السعودية | 20000 | 294 | 145 | 2873 | 1380 | - |
| الإمارات | 4500 | 184 | 125 | 40 | 62 | - |
| الكويت | 2500 | 81 | 45 | 84 | 12 | - |
| عُمان | 5000 | 64 | 41 | 94 | 26 | - |
| البحرين | 1500 | 34 | 45 | 93 | 27 | - |
| مجموع دول المجلس | 36500 | 675 | 426 | 3259 | 1507 | - |
| إيران | 52000 | 319 | 357 | 279 | 1700 | 3000 |

(❖) الجدول من إعداد الباحث بالاعتماد على المصادر التالية:

1. كابي الخوري، بيانات بالقدرات العسكرية العربية مقارنة بإيران وتركيا "وإسرائيل"، مجلة المستقبل العربي، العدد/355، بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية، أيلول 2008، ص ص229 -231.
2. مفكرة الإسلام، أثر البرنامج النووي الإيراني على منطقة الخليج، البينة.نت، 27 أيلول 2009، ص ص9 -10. على الموقع الإلكتروني: http://albainah.net

ومن الجدول الرقم (15) يتضح أن دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية تمتلك قدرات جوية تفوق القدرات الجوية الإيرانية في أعداد الطائرات المقاتلة والهيليكوبتر وكذلك قاذفات الصواريخ أرض -جو عدا حجم القوات والمدافع المضادة للطائرات وكذلك صواريخ جو أرض فإن إيران تتفوق عليها بذلك، وستبقى القدرات الإيرانية متفوقة طالما هنالك نقص في أعداد القوة القتالية لجميع صنوف القوات المسلحة لدول مجلس التعاون لدول الخليج العربية.

## رابعاً: القدرات الصاروخية الإيرانية

الصواريخ البالستية عبارة عن مركبات (وسائل نقل) غير مأهولة، لها قوة دفع خلال الطور الأول من طيرانها، ثم تتوقف في لحظة ملائمة ودقيقة جداً بواسطة قطع الوقود عن المحرك والاستمرار في الطيران بدون قوة دفع المحرك والانقضاض حتى الوصول إلى الهدف، وتعد وسائل فعالة في تحقيق أهداف عسكرية ونفسية مهمة تعجز عنها الطائرات القاصفة أو المدفعية، بعد التطور الهائل الذي طرأ على منظومات السيطرة والتوجيه أدت إلى دقة الإصابة والتأثير التدميري الهائل للرؤوس الحربية[1].

تعود بدايات الطموحات الإيرانية للحصول على الصواريخ البالستية الإستراتيجية إلى نظام الشاه الذي اشترك بمشروع سري لتطوير تلك الصواريخ بالتعاون مع الكيان الصهيوني إذ تضمّن المشروع تطوير صاروخ ذي مدى (500) كلم قادر على حمل رأس حربي يزن (750) كيلوغرام، إلا أن سقوط شاه إيران عام (1979) أدى إلى إيقاف المشروع وحال دون نهوضه، وقد حصلت إيران على صواريخ (SCUD-B) من ليبيا ومن ثم كوريا الشمالية عام (1985) أثناء الحرب العراقية الإيرانية وقامت بإطلاق (14) صاروخاً منها على العراق في ذلك العام[2].

---

(1) حسام محمد أمين، "الصواريخ البالستية ومستقبل نظام السيطرة على تكنولوجيا الصواريخ (MTCR)" مجلة أم المعارك، العدد/25، بغداد، مركز أم المعارك للبحوث والمعلومات، 2001، ص111.

(2) وحيد، المصدر السابق، ص163.



obeikandl.com

وبتكثيف إيران تعاونها مع الصين وكوريا الشمالية، حصلت على كميات كبيرة من صواريخ (سكود -ب) و(Frog-7) كما تمكنت من وضع أسس برنامج إيراني لتطوير إنتاج الصواريخ البالستية قصيرة المدى مثل شاهين (1 -2) وبمديات مختلفة حتى (15) كلم[1].

وبانتهاء الحرب العراقية الإيرانية باتت إيران تولي أهمية محورية لتطوير قدراتها في مجال الصواريخ البالستية، ليس من خلال استيراد نوعيات مؤثرة منها من الصين وكوريا الشمالية إضافةً إلى روسيا الاتحادية، ولكن من خلال تطوير النماذج الصاروخية الأصلية المستوردة من هذه الدول وإدخال تعديلات وتحسينات إضافية عليها بما يضاعف مداها ويرفع قدرتها التدميرية ويزيد من دقة تصويبها، إذ جرى التركيز على امتلاك صواريخ لا تتمتع بالقدرة على العمل والتأثير إقليمياً فحسب وإنما على المستوى الدولي أيضاً[2].

استمرت إيران بتطوير إنتاجها من الصواريخ البالستية وشملت صواريخ قصيرة المدى تصل إلى مدى 150كلم، وعائلة صواريخ شهاب (1و2و3و4) المشتقة من الصاروخ (سكود -ب) والتي تبلغ مدياتها (300 و550 و1300 و3600) كلم على التوالي مضافاً إليها صاروخ شهاب -5 الذي تطور مداه ليصل إلى (5000) كلم، هذا إلى جانب عائلة أخرى يجري العمل على تطويرها محلياً تحت اسم زلزال (1و2و3) تتراوح مدياتها ما بين (300 و800 و1500) كلم على التوالي[3].

يُعد الصاروخ شهاب -3 نسخة محسنة من صاروخ (Nodong) الكوري الشمالي الذي دخل الخدمة الفعلية عام 2001، كما عرضت إيران نسخة مطورة منه في العام 2004 بدت مختلفة كلياً عن النسخة الأولى، كما حصلت إيران من كوريا

---

(1) أحمد إبراهيم محمود، "البرنامج النووي الإيراني -التطور والدوافع والدلالات الإستراتيجية"، مجلة السياسة الدولية، العدد/131، القاهرة، مركز الدراسات السياسية والإستراتيجية بالأهرام، كانون الثاني 1998، ص294.

(2) المصدر نفسه، ص293.

(3) وحيد، المصدر السابق، ص164.



obeikandl.com

الشمالية على 18 صاروخاً من طراز (BM-25) في منتصف كانون الأول من العام 2005 وهي صواريخ يبلغ مداها 2500 كلم[1].

وهكذا فإن القوة الصاروخية البالستية الإيرانية قد تعوض عن الضعف النسبي لسلاحها الجوي فالدفاعات الجوية الأمريكية قادرة على الأرجح على اعتراض أو إسقاط المقاتلات الإيرانية بما في ذلك (سوخوي -27) لكن ليس ثمة دفاع جوي يضمن اعتراض الصواريخ البالستية[2].

وقد أصبحت لدى إيران مجموعات صاروخية أخرى جديدة مثل صاروخ (غدير -1) الذي يصل مداه إلى حوالي (1800)كلم وصواريخ (غدير -2) و(غدير -3) وكذلك (سجيل -1) الذي يصل مداه إلى (2000كلم) وهي نفس قدرة الصاروخ (شهاب -3) وهذا يعني قدرتها على إصابة أهداف داخل (إسرائيل) وفي القواعد والمنشآت العسكرية الأمريكية في المشرق العربي والجوار الجغرافي وشبه القارة الهندية وآسيا الوسطى والقوقاز[3].

والجدول الرقم (16) يبين القدرات الصاروخية لإيران.

(1) عبد الجليل زيد المرهون، "الخليج ونذر الحرب الرابعة" مجلة المستقبل العربي، العدد/338 السنة التاسعة والعشرون، بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية، نيسان 2007، ص33.

(2) المصدر نفسه، ص ص33 -34.

(3) الجمل، المصدر السابق، ص2.



obeikandl.com

## الجدول(❖) الرقم (16)

## القدرات الصاروخية الإيرانية

| النوع | عدد المراحل | قوة الدفع | المدى | القدرة العملياتية المبدئية | المخزون | الاسم البديل |
|---|---|---|---|---|---|---|
| موشاك - 120 | 1 | جامدة | 130كلم | ؟ | | إيران130، نازيت10 |
| موشاك - 160 | 1 | سائلة | 160كلم | | | فاتح110/NP.115 |
| موشاك - 200 | 1 | سائلة | 200كلم | | | زلزال -2 |
| شهاب -100 | 1 | سائلة | 300كلم | 1995 | 50 - 300 | سكود -ب |
| شهاب -2 | 1 | سائلة | 500كلم | - | 50 - 150 | سكود -سي |
| شهاب -3 | 1 | سائلة | 1300كلم | 2002 | 25 - 100 | زلزال -3 |
| شهاب -4 | 2 | سائلة | 2000كلم | | صفر | |
| إيريس - IRIS | 1 | جامدة | 3000كلم | 2005 | | شهاب -3د |
| (X-55) صاروخ أرضي هجومي جوال (LACM) | 1 | محرك نفاث | 3000كلم | 2001 | 12 | |
| شهاب -5 | 3 | سائلة | 550كلم | | صفر | |
| شهاب -6 | 3 | سائلة | 10000كلم | | صفر | |

(❖) الجدول من إعداد الباحث بالاعتماد على المصادر التالية:

1. عبد الجليل زيد المرهون، "الخليج ونذُر الحرب الرابعة"، مجلة المستقبل العربي، العدد/338، بيروت، بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية، نيسان 2007، ص34.
2. صلاح مهدي هادي الشمري، الانتشار النووي وأثره في التوازن الإستراتيجي في الشرق الأوسط بعد عام 2003، رسالة ماجستير (بغداد، جامعة النهرين، كلية العلوم السياسية، 2009) ص109.

ومن الجدول الرقم (16) يتضح أن إيران استطاعت خلال السنوات الماضية تعزيز ترسانتها الحربية بمنظومة متكاملة من الصواريخ البالستية ذات المديات المختلفة وهي بذلك تمتلك قدرة قتالية لا تتحدى بها دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية فحسب بل تتحدى الولايات المتحدة الأمريكية (وإسرائيل).

وبذلك فإن الاهتمام الإيراني المتزايد بتطوير قدراتها القتالية التقليدية بعد انتهاء الحرب العراقية الإيرانية عام 1988 وكذلك الاحتلال الأمريكي للعراق في عام 2003 يدل على أن إيران باتت تتحسب لكل الاحتمالات المستقبلية التي قد تصدر من قبل الولايات المتحدة الأمريكية و(إسرائيل) بالقيام بعمليات عسكرية ضدها، إن امتلاك إيران لهذه القدرات القتالية الهائلة سوف يمكنها من أداء دور مهم في رسم السياسة المستقبلية لدول الإقليم والمنطقة.

## 2. القدرات العسكرية الإيرانية فوق التقليدية:

عرّفت الجمعية العامة للأمم المتحدة عام (1948) أسلحة التدمير الشامل (WMD) بأنها الأسلحة الذرية المتفجرة وأسلحة المواد المشعة، والأسلحة الكيميائية والبيولوجية الفتاكة، وأية أسلحة يتم تطويرها وتحمل خصائص تدميرية مماثلة للقنبلة الذرية أو الأسلحة المذكورة أعلاه[1].

وتعد أسلحة التدمير الشامل، تلك الأسلحة المخصصة لقتل أكبر عدد ممكن من الأفراد مستهدفة المدنيين والعسكريين معاً، وتكمن أهمية هذه الأسلحة في الآثار النفسية التي تحدثها على البشر، وهي غير مخصصة لضرب هدف معين بحد ذاته وإنما لرقعة واسعة، وقد أصبح التعبير أكثر شيوعاً واستخداماً أثناء أزمة نزع

(1) وحيد، المصدر السابق، ص138.



obeikandl.com

السلاح العراقي في العام 2002 والذي كان أحد المبررات والذرائع لاجتياح القوات الأجنبية للعراق عام 2003[1].

ويمكن تقسيم القدرات العسكرية فوق التقليدية إلى:

أ. القدرات الكيميائية والبيولوجية.

ب. القدرات النووية.

### أ. القدرات الكيميائية و البيولوجية:

تُعرف القدرات الكيميائية والبيولوجية لأي بلد بأنها القدرة على استخدام العوامل الكيميائية السامة والكائنات الحية أو منتجاتها لقتل أو تعجيز الأشخاص في العمليات العسكرية المختلفة لإيقاع أكبر ما يمكن من خسائر في قوات العدو والمحاصيل الزراعية والحيوانات العائدة له وشل حركته، وتمتلك الأسلحة الكيميائية والبيولوجية خصائص معينة تميزها عن الأسلحة التقليدية والنووية وهي[2]:

أولاً: القدرة على تغطية منطقة واسعة.

ثانياً: السرية في الاستخدام لمحدودية تداولها.

ثالثاً: القابلية على النفاذ داخل الأجسام.

رابعاً: عدم تدمير الأرض والمنشآت.

خامساً: القدرة على شل المناطق دون إحداث أي أضرار بمواردها.

---

(1) عبد الحميد العيد سلطان الموساوي، إستراتيجية الولايات المتحدة الأمريكية حيال جنوب غرب آسيا مطلع القرن الحادي والعشرين، أطروحة دكتوراه، (بغداد، جامعة بغداد، كلية العلوم السياسية، 2006) ص202.

(2) كنعان خورشيد عبد الوهاب، "الحرب الكيميائية" مجلة العلوم والتقنية العسكرية، العدد/5، بغداد، وزارة الدفاع المديرية العلمية، 1983، ص96.



obeikandl.com

لقد استحوذت أعمال تطوير هذه الأسلحة ووسائل إيصالها على الحيز الأكبر من برامج الأبحاث والتطوير والإنتاج العسكري في إيران، تأكيداً منها لموقعها كقوة إقليمية متفوقة في منطقة الخليج العربي[1].

كما أثارت طموحات إيران في مجال الأسلحة غير التقليدية مخاوف العديد من الدول الإقليمية والدولية وسعت إيران طويلاً إلى امتلاك أسلحة غير تقليدية إلى جانب الحصول على وسائل إيصالها من الصواريخ بعيدة المدى، وإنتاج الأسلحة الكيميائية وتطوير الأسلحة البيولوجية لدعم القدرات التقليدية برادع غير تقليدي يعينها على تحقيق أهداف سياستها الخارجية، ولهذا فالجهود الإيرانية لامتلاك أسلحة الدمار الشامل ربما تمثل أخطر مظاهر التهديد الذي تنطوي عليه قدراتها العسكرية في الحاضر والمستقبل[2].

اعتمدت إيران في تطوير قدراتها العسكرية في مجال أسلحة التدمير الشامل إلى جانب روسيا والصين على كوريا الشمالية، حيث تمكنت من التوصل إلى عقد اتفاقية مشتركة مع كوريا الشمالية عام 1989 عندما قام رئيس الدولة آنذاك علي خامنئي بزيارة إلى بيونغ يانغ، إذ نصت الاتفاقية على تبادل المعلومات العسكرية في مجال الصواريخ والتسليح الكيميائي والبيولوجي والنووي بين البلدين[3].

### ب. القدرات النووية الإيرانية:

بدأ برنامج إيران النووي بمساعدة الولايات المتحدة الأمريكية وكانت أولى خطواته إنشاء محطة نووية بحثية لإنتاج الطاقة الكهربائية، وفي بادئ الأمر لم يكن لدى القيادة الإيرانية طموحات كبرى في المجال النووي، هو ما شجع إيران

---

(1) أحمد إبراهيم محمود، "السياسة العسكرية الإيرانية في التسعينات"، مجلة السياسة الدولية، العدد/111، القاهرة، مركز الدراسات السياسية والإستراتيجية بالأهرام، 1993، ص261.

(2) ستار الدليمي، "البرنامج النووي الإيراني وإشكالية العلاقة مع الولايات المتحدة الأمريكية"، مجلة العلوم السياسية، العدد/30، بغداد، جامعة بغداد، كلية العلوم السياسية، كانون الثاني 2005، ص127.

(3) محمود، السياسة العسكرية الإيرانية في التسعينات، ص262. للمزيد من التفاصيل ينظر: وحيد، المصدر السابق، ص ص138 -144.



obeikandl.com

على أن تكون في مقدمة الدول المعنية بقضايا منع الانتشار النووي، ووقعت على معاهدة الحد من الانتشار النووي في 1 تموز 1968، كما صادقت عليها في 2 شباط 1970، ثم وقعت على اتفاقية الضمانات النووية الخاصة بالوكالة الدولية للطاقة الذرية (IAEA) في 15 أيار 1975.

إن (اتفاقية الضمانات تلزم الدولة بالإعلان عن منشآتها النووية، وتلزم الوكالة الدولية للطاقة الذرية مساعدة الدول في الحصول على التقنية النووية والتحقق من استخدامها للأغراض السلمية)[1].

بعد قيام الثورة الإيرانية في العام 1979 توقف هذا البرنامج حتى العام 1984 (أثناء الحرب العراقية الإيرانية) فبدأت إيران برنامجاً نووياً موسعاً ركز على دورة الوقود النووي، يضمن ذلك تخصيب اليورانيوم وإنتاج وفصل البلوتونيوم، وكان الهدف المعلن هو استخدام المفاعلات النووية لإنتاج الطاقة الكهربائية، وقد شهد البرنامج النووي الإيراني قدراً عالياً من قوة الدفع منذ أوائل التسعينيات من القرن الماضي، ولاسيما بعد أن نجحت إيران في تكثيف تعاونها النووي مع كل من روسيا الاتحادية والصين، ودخلت مرحلة شراء المفاعلات النووية كبيرة الحجم بالإضافة إلى مواصلة العمل في بناء وتجهيز محطة بوشهر النووية في جنوب البلاد، التي تمثل المعقل الرئيس للبرنامج النووي الإيراني[2].

لقد مثل التعاون الروسي مع إيران النقلة النوعية الأكثر أهمية للبرنامج النووي الإيراني، فقد وقع الجانبان على اتفاقيتين في عام 1992 تنص الأولى على التعاون في مجال الاستخدامات السلمية للطاقة النووية، بينما تتعلق الثانية ببناء محطة نووية في إيران لتوليد الطاقة الكهربائية في بوشهر، وقد أخذ هذا التعاون أبعاداً

---

(1) ستار جبار علاي، البرنامج النووي الإيراني وتداعياته الإقليمية والدولية، سلسلة كتب ثقافية العدد/10 (بغداد، بيت الحكمة العراقي، ط1، 2009) ص79. وللمزيد من التفاصيل حول معاهدات عدم انتشار الأسلحة النووية ينظر: المصدر نفسه، ص ص62 -75.

(2) علاي، المصدر السابق، ص155.



obeikandl.com

حيوية عقب إعلان الحكومة الروسية في أواخر شهر تموز 2000، أنها على استعداد لبناء خمسة مفاعلات نووية جديدة في إيران[1].

ولم تقتصر المساعي الإيرانية للحصول على التكنولوجيا النووية على روسيا الاتحادية، وإنما امتدت لتشمل الصين ففي كانون الثاني 1991 وقع الطرفان اتفاقية لبناء مفاعل بحوث يعمل بالبلوتونيوم بطاقة (27) كيلو واط في منشآت بحوث إيرانية للأسلحة النووية بأصفهان وبدأ العمل به عام 1994[2].

كذلك ظهرت أدلة على وجود شبكة سرية تخطت الحدود القومية من وسطاء وشركات يديرها عالم باكستان النووي (عبد القدير خان)[❖] في تشرين الأول 2003، حين اعترفت إيران للوكالة الدولية للطاقة الذرية بأنها قامت سراً باستيراد مكونات الطرد المركزي من باكستان[3].

---

(1) عماد حميد منهل السعدون، الانعكاسات الإستراتيجية للبرنامج النووي الإيراني على الأمن القومي العربي، رسالة ماجستير، (تكريت، الجامعة الحرة الهولندية، كلية العلوم السياسية، 2009) ص15.

(2) وحيد، المصدر السابق، ص155.

(❖) عبد القدير خان: يسمى (أبو القنبلة الباكستانية) هو عالم نووي باكستاني وكان يعمل رئيساً لمختبر خان للأبحاث على مدى عقدين من الزمن، ويتمتع بقدر كبير من الاستقلالية في إدارة برنامج باكستان النووي، أنكر خان علاقته بالشبكة السرية لنقل التقانة النووية بصورة غير مشروعة، لكنه اعترف لاحقاً لجهاز مخابرات القوات المسلحة الباكستانية بأنه وراء تلك العمليات، وفي 5 شباط 2004 عفا الرئيس الباكستاني برويز مشرف عن خان وأصر مشرف على القول بأن العالم تصرف من تلقاء نفسه أي لا علاقة للدولة بتصرفه: علاي، المصدر السابق، ص ص66 -67.

(3) المصدر نفسه، ص67.



oberkandl.com

## العوامل التي دعت إيران لبناء القدرات النووية العسكرية:

إن احتلال العراق من قبل الولايات المتحدة الأمريكية عام 2003، ومعالجتها العملية لحظر الانتشار النووي الذي كان يجسده العراق (في نظرها) انتقلت فيه من وضع كانت تمثل فيه قوة إقليمية لا يضاهيها فيها أحد إلى وضع أساء إلى مصداقيتها، وأدت إلى تحسن الظروف الإقليمية بالنسبة لإيران، ومع انتهاء التهديد العسكري لإيران، تصرفت بثقة أكبر متسلحة بعوائد نفطية قياسية متحدية الولايات المتحدة في سعيها لصياغة نظام إقليمي جديد[1].

وهناك من يرى أن الأسباب التي دعت إيران لبناء قدراتها النووية كانت تتمثل بـ[2]:

1. التأكيد على إمكانياتها الدفاعية الذاتية، وعرض مدى التقدم العلمي والتكنولوجي الذي توصلت إليه.
2. السعي لتحقيق التوازن النووي بين العديد من دول المنطقة وخاصة (إسرائيل).
3. دعم المكانة الإقليمية والدولية لإيران.
4. التواجد العسكري الأمريكي في منطقة الخليج العربي.
5. عدم وجود الضمانات لاستمرارية تدفق الأسلحة إلى إيران وإمكانية عزلها بسبب التواجد العسكري الأمريكي في المنطقة.
6. الاستفادة من القيمة الإستراتيجية للأسلحة النووية كونها عامل ردع يحقق التوازن الإستراتيجي المطلوب.

---

(1) شاهرام تشوبين، طموحات إيران النووية، ترجمة بسام شيحا (بيروت، الدار العربية للعلوم ناشرون، ط1، 2007) ص26.

(2) أحمد عبد الحليم، "خريطة القوى النووية في الشرق الأوسط في أوائل القرن الحادي والعشرين: حقائقها واحتمالات تطورها"، مجلة المستقبل العربي، العدد/271، السنة/9، بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية، 2001، ص131.



obeikandl.com

## المواقع النووية الإيرانية(*):

تمتلك إيران بنية نووية متكاملة إلى حدٍ ما إذ استفادت من التعاون والخبرات الأجنبية المختلفة التي ساعدت إيران في بناء المفاعلات والمختبرات المهمة وأبرز المنشآت النووية الإيرانية المعروفة هي[1]:

مفاعل بوشهر، مفاعل سقند، مختبر أمير أباد، منشأتان في كرج، موقع أصفهان، موقع معلم كلاية، موقع كركان، موقع ناتانز، موقع أراك، موقع بارجين، موقع دار خوين، مركز بحوث جامعة طهران، مركز رازي، مشروع ميناء بندر عباس، مركز جامعة رشت متخصص للبحوث النووية.

إن القضية الأساسية التي تهم طموحات إيران النووية تتعلق بسعيها لإنتاج دورة الوقود النووي، والولايات المتحدة الأمريكية والترويكا الأوروبية (بريطانيا وفرنسا وألمانيا) تسعيان لإعاقة حصول إيران على هذه التقنية لأن الغرب لا يثق بإيران مع تكنولوجيا نووية إلا بضمانات لكن إيران ترفض التخلي عن ذلك[2].

ويصرُ القادة الإيرانيون على أن بنيتهم التحتية النووية ذات أغراض سلمية بالكامل، ولكن بغض النظر عن الحسنات التي يمكن أن يقدمها برنامج نووي واسع النطاق لبلد ينعم بمخزون ممتاز من النفط والغاز فإن هذه البنية التحتية الجاري تطويرها تبعث على القلق للأسباب التالية[3]:

1. إن طبيعة البرنامج وحجمه وتسلسله توحي كلها بأنه برنامج عسكري.
2. عدم قيام إيران بالإبلاغ عن بعض الأنشطة للوكالة الدولية للطاقة الذرية إلى أن تم اكتشافها بالصدفة.

---

(*) للمزيد من التفاصيل راجع الملحق رقم (4).

(1) علاي، المصدر السابق، ص112 -119. وللمزيد من التفاصيل ينظر: أحمد إبراهيم محمود، "تخصيب اليورانيوم.قفزة للمجهول في الأزمة الإيرانية"، ملف الأهرام الإستراتيجي، العدد/137، السنة/12، القاهرة، مركز الأهرام للدراسات السياسية والإستراتيجية، 2006، ص ص49 -50. وكذلك ينظر: لبنى خميس طالب الربيعي، التوازن الإستراتيجي في الشرق الأوسط بعد أحداث 11 أيلول 2001، أطروحة دكتوراه (بغداد، جامعة النهرين، كلية العلوم السياسية، 2009) ص ص137 -138.

(2) تشوبين، المصدر السابق، ص27.

(3) المصدر نفسه، ص ص84 -85.



obeikandl.com

3. المسألة الأخرى هي: هل حصلت إيران من شبكة عبد القدير خان على تكنولوجيا وتصميمات الطرد المركزي (P2) لأن هذه الأجهزة تقصر من عمر الزمن الذي تحتاجه إيران لبناء أسلحة نووية.
4. الطريقة التي انكشفت فيها المعلومات المتعلقة بمنشآت حساسة في إيران (مصنع تخصيب اليورانيوم في ناتانز -ومصنع الماء الثقيل في آراك).
5. وضع العراقيل من أجل إعاقة أعمال التفتيش.

**البرنامج النووي الإيراني وتطوراته بعد عام 2003:**

كشف المنشق الإيراني علي رضا جعفر زادة في 14 آب 2002 عن وجود موقعين نوويين غير معروفين، منشأة تخصيب اليورانيوم في ناتانز (جزء منها تحت الأرض) وتبعد حوالي 160 كلم إلى الشمال من مدينة أصفهان، ومنشأة الماء الثقيل في أراك وتقع وسط إيران على بعد 240 كلم جنوب طهران[1].

ولم تكن إيران باستمرارها في بناء موقع ناتانز سراً إزاء وضع ينتهك معاهدة انتشار الأسلحة النووية طالما أنها لم تدخل أية مواد نووية إلى الموقع، ومن بين مهام التحقق التي كان من المقرر أن تقوم بها الوكالة الدولية للطاقة الذرية أثناء زيارتها لموقع ناتانز كان التأكد من عدم إدخال مواد نووية إليه[2].

على ضوء ذلك فقد أعلن الرئيس الإيراني محمد خاتمي في 9 شباط 2003 عن عزم إيران على استثمار مناجم اليورانيوم في منطقة صفند من أجل استكمال دورة الوقود النووي، بالرغم من موافقة روسيا على تزويد مفاعل بوشهر بما يحتاجه من وقود اليورانيوم طوال مدة عمله وستبني مصانع لهذا الغرض في أصفان وكاشان[3].

---

(1) علاي، المصدر السابق، ص97.

(2) سكوت ريتر، استهداف إيران: حقيقة الخطط التي يُعدها البيت الأبيض لتغيير النظام، ترجمة: أمين الأيوبي، (بيروت، الدار العربية للعلوم -ناشرون، ط1، 2007) ص102.

(3) تشوبين، المصدر السابق، ص14. وللمزيد من التفاصيل ينظر: المصدر نفسه: السجل الإيراني النووي الذي يستعرض تدرج الأحداث الهامة التي جرت للفترة من 14 آب 2002 وحتى 18 آذار 2006، ص ص13 -21. أيضاً، "جون لارج، ما مدى قدرة إيران على تطوير المواد الخاصة بالأسلحة النووية وتقنياتها"، سلسلة محاضرات الإمارات (117)، أبو ظبي، مركز الإمارات للدراسات والبحوث الإستراتيجية، ط1، 2008، ص ص45 -48.



obeikandl.com

وقد أعلن الرئيس الإيراني محمود أحمدي نجاد في 11 نيسان 2006، إكمال دورة تخصيب اليورانيوم وجاء هذا الإعلان من مدينة مشهد في جنوب شرق البلاد وقال نجاد: "إن إيران ستنضم قريباً إلى نادي الدول التي تمتلك التكنولوجيا النووية وأضاف إنني أُعلن رسمياً أن إيران انضمت إلى مجموعة الدول التي تمتلك تكنولوجيا نووية هذه نتيجة مقاومة الأمة الإيرانية"[1].

بتاريخ 29 نيسان 2006 رفع مدير الوكالة الدولية للطاقة الذرية محمد البرادعي تقريره إلى مجلس الأمن الدولي وقال: "إن الوكالة الدولية لاتزال في وضع لا يمكنها من تأكيد أن البرنامج النووي الإيراني يقتصر على الاستخدامات السلمية" كما أشار البرادعي في هذا التقرير إلى التراجع الكبير في مستوى تواجد الوكالة الدولية في إيران وهذا يعني أن الوكالة الدولية تعرف القليل جداً عما يجري في الحقيقة داخل إيران[2].

وبعد عام من تقرير البرادعي أعلن الرئيس الإيراني محمود أحمدي نجاد في 24 نيسان 2007 دخول بلاده مرحلة الإنتاج الصناعي للوقود النووي، فيما هدد المجلس الأعلى للأمن القومي الإيراني بإعادة النظر في التعاون مع الوكالة الدولية للطاقة الذرية إذا ما واصلت الدول الغربية معارضتها لأنشطة إيران النووية[3].

إن ما نجح فيه الإيرانيون هو ببساطة أنهم امتلكوا فعلياً تكنولوجيا فصل وتخصيب اليورانيوم وذلك بإتمامهم دورة الوقود النووي معملياً وذلك بواسطة 164 جهاز طرد مركزي إذ استطاعوا إنتاج يورانيوم مخصب بنسبة 3,5٪ وهو المستوى اللازم لتوليد الطاقة الكهربائية وهذا التركيز يخدم مفاعلات الأبحاث ومفاعلات القوى في بوشهر، ومع زيادة تركيز اليورانيوم 235 وصولاً إلى 90٪ وأكثر يتحول إلى شكل معدني يصنع منه لب القنبلة النووية ولا تحتاج إيران إلا

(1) علاي، المصدر السابق، ص100.

(2) سكوت ريتر، المصدر السابق، ص266.

(3) علاي، المصدر السابق، ص ص97 -111.



obeikandl.com

إلى 25كغم منه لصناعة قنبلة نووية صغيرة كالتي ألقيت على هيروشيما في الحرب العالمية الثانية عام 1945[1].

**موقف دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية من الملف النووي الإيراني:**

تتميز العلاقات بين دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية وإيران بحالات المد والجزر، تبعاً للمتغيرات السياسية والإقليمية والدولية، وقد شهدت هذه العلاقات تحولاً حقيقياً في عهد الرئيس الإيراني محمد خاتمي إذ جرى فيها تكثيف العلاقات السياسية والاقتصادية بين الطرفين، أما الرئيس الإيراني الحالي محمود أحمد نجاد فقد صرح لأكثر من مرة حول أهمية وضرورة تحسين العلاقات مع دول الجوار وفي مقدمتها دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية.

كما حرصت إيران على توثيق علاقاتها مع دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية حتى في ظل وجود اختلافات في وجهات النظر بين الجانبين إزاء العديد من القضايا والتي تأتي في مقدمتها قضية احتلال الجزر الإماراتية الثلاث طنب الكبرى وطنب الصغرى وأبو موسى، وعملت إيران باستمرار على طمأنة جيرانها بشأن برنامجها النووي، وأنه يستخدم للأغراض السلمية، ومنها تأمين (20٪) من الطاقة الكهربائية، من أجل خفض استهلاك النفط والغاز، كذلك رغبتها في أن تصبح قوة كبرى في الاقتصاد والطاقة في منطقة غرب آسيا خلال العشرين عاماً المقبلة[2].

---

(1) عادل الجوجري، المصدر السابق، ص ص247 -248.

(2) كفاح عباس الحمداني، "موقف دول مجلس التعاون من البرنامج النووي الإيراني"، متابعات إقليمية، العدد/11، جامعة الموصل، مركز الدراسات الإقليمية، تشرين الأول 2006، ص8.



obeikandl.com

**خيارات مواجهة البرنامج النووي الإيراني:**

لمواجهة البرنامج النووي الإيراني من قبل دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية هنالك أربعة خيارات[1]:

**أولاً**: الاستمرار في الحالة التي تعيشها دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية، وهو ما يمكن تسميته خيار الارتباك وإغماض العين عما يدور وقد أعلنت المملكة العربية السعودية أنها ليست قلقة من البرنامج النووي الإيراني طالما التزم جوانبه السلمية.

**ثانياً**: الاستعانة بما يسمى توصيل الطلبات النووية إلى الزبائن، وهو الخيار الذي روج جهاز الموساد (الإسرائيلي) أنه تحقق بالفعل، وحدد أن رأسين نوويين قد وصلا إلى الأراضي السعودية عبر وسطاء باكستانيين.

**ثالثاً**: تبني برنامج نووي متكامل، وهذا يحتاج إلى طريق علمي طويل وفترة لا تقل عن ثلاثة أو أربعة عقود.

**رابعاً**: اللجوء إلى الحماية الدولية أمام الخطر الإيراني، كما حدث مع دول البلطيق التي عانت من التخويف الروسي المتسلح بالتقنية النووية، حيث إن مفاعل بوشهر على الخليج لا يختلف عن مفاعل سان بطرسبرغ الروسي القريب من موانئ دول البلطيق التي استغاثت بحلف الناتو لحماية ضعفها الديمغرافي ومواقعها الإستراتيجية.

ومن هنا يمكن القول أن دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية لديها الكثير من المخاوف بشأن هذا البرنامج إذ تعتقد بأن امتلاك إيران للقدرات النووية سيؤدي إلى حدوث اختلال في موازين القوى في المنطقة حيث إن بإمكان القوة النووية الإيرانية أن تتجه نحو الغرب باتجاه دول الخليج العربي لوجود تباين في ميزان القوة بين ضخامة التسليح الإيراني وضعفه في دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية[2].

---

(1) علاي، المصدر السابق، ص ص226 -227.

(2) محمد سالم الكواز، "الولايات المتحدة الأمريكية والبرنامج النووي الإيراني"، سلسلة شؤون إقليمية، العدد/6، جامعة الموصل، مركز الدراسات الإقليمية، نيسان 2006، ص11.



obeikandl.com

كما أن احتمال لجوء الولايات المتحدة الأمريكية إلى الخيار العسكري ضد إيران غير مستبعد مما سيؤثر سلباً على المنطقة وعندئذٍ سوف تواجه دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية مأزقاً حقيقياً لأن إيران في المقابل ستتخذ الرد المناسب وبأشكال عديدة، منها ضرب القواعد العسكرية الأمريكية الجوية والبحرية الموجودة في دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية باستخدام صواريخ أرض - أرض[1].

وكذلك التخوف من حدوث تسرب شعاعي وتلوث المياه والثروات الطبيعية خاصة أن إيران تقع فوق طبقة زلزالية، وبالإمكان حدوث تسرب شعاعي من المواقع النووية الإيرانية خاصة القريبة من الكويت في بوشهر في حالة حدوث ضربة جوية على المواقع النووية الإيرانية[2].

ورغم تأكيد دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية رفضها فكرة اللجوء إلى الخيار العسكري لحسم الخلاف حول الملف النووي الإيراني وتشديدها على ضرورة تسوية هذه الأزمة بالطرق السلمية وبشكل يجنب دول المنطقة التبعات المدمرة لحرب جديدة تؤدي بأمن واستقرار المنطقة ككل، فهي تخشى أن تحظى إيران بعمق إستراتيجي جديد، ولهذا تعتبر إقامة علاقة وطيدة مع الولايات المتحدة مسألة أساسية لا يمكن التخلي عنها أو الانتقاص منها لاسيما أن واشنطن أصبحت عضواً إقليمياً والطرف الأقوى القادر على صياغة أي ترتيبات أمنية في النظام الإقليمي الخليجي[3].

يتضح مما تقدم أن إيران سعت منذ نهاية الحرب العراقية الإيرانية عام 1988 لأن تصبح قوة عسكرية كبرى في منطقة الخليج العربي وهو ما تمثل في عدد من البرامج الطموحة لتحديث القوات العسكرية الإيرانية البرية والبحرية والجوية والصاروخية وحتى النووية.

---

(1) الحمداني، المصدر السابق، ص8.

(2) علاي، المصدر السابق، ص ص119 -125.

(3) عماد خضر، "أمن الخليج بين تطلعات إيران وسياسات الولايات المتحدة"، المسلم.نت، 18 آذار 2009، ص2. على الموقع الإلكتروني: http://almoslim.net/node/108774



obeikandl.com

وقد اتضح من خلال البرامج التسليحية الإيرانية والعقود التي أبرمتها مع كل من الصين وروسيا وكوريا الشمالية أن ثمة تركيز على تطوير القدرات العسكرية الإيرانية وكما يأتي:

**أولاً**: إعادة هيكلة القوات النظامية والحرس الثوري الإيراني وزيادة كفاءتها وتسليحها لصد أية هجمات خارجية ضد إيران سواءً كانت برية أم بحرية أم جوية.

**ثانياً**: تطوير القدرات البحرية الإيرانية الهجومية لصد أية هجمات محتملة داخل الخليج العربي من قبل القوات الأجنبية الموجودة في مياه الخليج العربي.

**ثالثاً**: تطوير قاعدة الصناعات العسكرية المحلية من خلال بناء المصانع لإنتاج الأسلحة المختلفة والطائرات والسفن والمركبات البحرية.

**رابعاً**: تطوير القدرات الصاروخية الإيرانية، وإقامة البنية الأساسية لامتلاك قوة عسكرية نووية، رغم عدم وجود دلائل قاطعة على ذلك..

إن الأمن في منطقة الخليج العربي يقع بين حجري الرحى، فمن جانب تدفع إيران نحو تغيير الوضع القائم بصورة ثورية، فيما تصر الولايات المتحدة على إعادة تنشيط التزامها العسكري نحو دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية، الحائرة في أمرها بين الوقوف إلى جانب إيران لكن دون ضمانات والدليل هو الجزر الإماراتية الثلاث، أو اللجوء إلى الولايات المتحدة لتأمين حمايتها تجاه أي اعتداء إيراني أو غيره. إن السبيل إلى ضمان الأمن والاستقرار يكمن في معالجة الملفات الشائكة بالوسائل السياسية والدبلوماسية بعيداً عن ساحة الصراع.

**والسؤال الذي يطرح نفسه هنا ما هو الذي يريد كل طرف من الآخر؟**

للإجابة على هذا السؤال يمكن القول أن إيران تريد الاعتراف بالأمر الواقع في طهران، وعدم إلغاء دورها كقوة إقليمية في حماية أمن المنطقة، والتعامل معها على أساس مبادئ حسن الجوار وجذب الاستثمارات الخليجية لبلادها وتطالب إيران بوقف اضطهاد الشيعة في دول الخليج العربي، وأبعاد الوجود الأمريكي من المنطقة.

أما دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية فإنها ترغب في:



obeikandl.com

أن تتخلى إيران عن فكرة تصدير الثورة، تنسيق التعاون في المجال النفطي، تخلي إيران عن مفهوم الهيمنة في منطقة الخليج العربي، وقف الهجرة الإيرانية غير المشروعة إلى بلدان دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية، تشجيع التبادل التجاري، وأخيراً إنهاء احتلال إيران للجزر الإماراتية الثلاث[1].

(1) الربيعي، المصدر السابق، ص ص135 -136.



obeikandl.com